جـــــــامعـــــة 8مـــاي1945

قـــــــــــــالمـــــــة

كلية العلـــوم الإقتصادية والتجـــارية وعلوم التسيير

قسم علوم تجـــــــارية

مذكرة تخرج مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان:

التنويع الإقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

–دراسة تحليلية–

إعداد الطالبة:

بن شاكر صبرينة.

إشراف الأستاذ:

خروف منير.

أمام لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الصفة
حفاف وليد	رئيسا
عزوزي خديجة	عضوا
خروف منير	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2019–2020.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

الشكر والحمد لله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

من باب العرفان بالفضل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل " **الدكتور خروف منير**"

لتفضله الإشراف على هذه المذكرة وعلى ما قدمه من النصح والإرشاد، فلم يدخر أي معلومة من أجل إنجازها، مقدما وقته وجهده في قراءتها، وإبداء ملاحظاته وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الأكبر في إتمامها.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر للأخ والصديق" **طوايبية رمزي**" على مساعداته وتشجيعاته المستمرة، وكل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

هؤلاء من ذكرناهم من أصحاب الفضل، أما من غفلنا هم من غير قصد فلهم منا كل الشكر.

إهداء

إلى" روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه"

أهدي ثمرة جهدي إلى ريحانة الدنيا ونور عيني، إلى من علمتني أن الحياة كفاح، ووراء كل تعب نجاح،إلى من رضت بالقليل لتصنع منه الكثير، إلى من أنارت لنا السبيل وكانت المثل الأعلى إلى أمي الغالية "حياة" أطال الله في عمرها .

إلى اليد اليمين والضلع الثابت الذي لا يميل، إلى قطعة من الأم تورد حياتي، إلى أختي "أحلام"، وإلى زهرة البيت وشمعتها خلخولاتي " إلين جوري"، " رتيل".

إلى بلسم الروح، إلى من هم أنس عمري ومخزن ذكرياتي ومصدر سعادتي،أخواي "أسامة"، " وليد"

إلى من تقاسمت معهم حياتي وتفاصيل أيامي، إلى من احتلوا مكانة في قلبي وسرنا على طريق العلم سويا، إلى أجمل ما منحتني إياهم الحياة، أصدقاء العمر وصحبة القلب "رمزي، شمس، منيرة، سلمى، لمياء، نصيرة، وردة".

وأخيرا!! تحقق حلم تخرجي

Sab Rina

الفهرس

قائمة المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

الفهرس..... I

قائمة الجداول والأشكال..... VI

مقدمة عامة..... (أ-هـ)

الفصل الأول: التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي.

مقدمة الفصل..... 02

المبحث الأول: مفاهيم عامة لتنويع الاقتصادي..... 03-08

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته..... 03-05

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي..... 05-07

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي..... 07-08

المبحث الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته..... 09-13

المطلب الأول: أشكال التنويع الاقتصادي..... 09-10

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي..... 10-11

المطلب الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي..... 11-13

المبحث الثالث: إستراتجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه..... 13-22

المطلب الأول: استراتجيات التنويع الاقتصادي..... 13-18

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي..... 18-21

المطلب الثالث: فرص نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي..... 21-22

خاتمة الفصل..... 23

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة.

مقدمة الفصل..... 25

المبحث الأول: مفاهيم عمومية لتنمية المستدامة..... 26-39

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 26-34

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة وأدوات تحقيقها..... 35-36

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة..... 36-39

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة..... 39-46

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة..... 39-42

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المستدامة..... 42-43

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة..... 43-46

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها..... 46-57

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة..... 46-49

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة..... 49-52

المطلب الثالث: القمم الرئيسية للتنمية المستدامة..... 53-57

خاتمة الفصل..... 58

الفصل الثالث: تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة الفصل..... 60

المبحث الأول: آليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة..... 61-63

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي..... 61-63

قائمة المحتويات

المطلب الثاني: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة..... 63-66

المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي..... 66-67

المبحث الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري 67-86

المطلب الأول: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي..... 67-78

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي في الدول العربية..... 78-85

المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي..... 85-87

خاتمة الفصل..... 88

الفصل الرابع: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.....

مقدمة الفصل:..... 90

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن..... 91-107

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.**1962-1979**..... 90-93

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات..... 93-96

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة **2000**..... 96-108

المبحث الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر..... 108-130

المطلب الأول: استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 108-111

قائمة المحتويات

المطلب الثاني: القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري..... 111-119

المطلب الثالث: السياحة كآلية لتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة..... 119-130

المبحث الثالث: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر..... 130-143

المطلب الأول: النشاط لمقاولاتي كفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي..... 130-134

المطلب الثاني: استغلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر..... 134-139

المطلب الثالث: جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي..... 139-142

خاتمة الفصل..... 143

خاتمة عامة..... 145-147

قائمة المراجع..... 149-165

قائمة

الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.	31-28
2	مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حسب الأجندة 21.	52
3	يوضح تطور بعض مؤشرات اقتصاد ماليزيا خلال الفترة(2013-2016).	72
4	متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية.	84
5	الاستثمارات المخططة للفترة 67-79.	92
6	تطور الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004).	99
7	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004).	100
8	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB.	101
9	معدلات التضخم والبطالة.	101
10	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009.	102
11	تطور معدلات القطاع الفلاحي.	104
12	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي.	104
13	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2004-2016.	116
14	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016).	118
15	تطور الحضيرة الفندقية خلال الفترة 1985-2015.	127
16	المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية السياحية.	128
17	السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2023.	129
18	إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر.	136
19	بعض مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر.	137

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	34
2	تداخل أبعاد التنمية المستدامة.	42
3	مخطط عوائد الصندوق السيادي للفترة(1999–2018).	70
4	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004.	97
5	التوزيع السنوي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004.	97
6	تطور الليالي السياحية خلال الفترة 1985–2015.	122
7	تطور الحركة السياحية خلال الفترة 1985–2015.	123

المقدمة

العامة

المقدمة العامة:

يعتبر التنويع الاقتصادي غاية وطموح لكل الدول من أجل حماية اقتصادها من تقلبات أسعار صادراتها، أما بالنسبة للدول الريعية والتي تعتمد على المورد الوحيد والمصدرة للنفط، فلا يعتبر التنويع غاية أو طموح بل أصبح أمر حتمي للوقوف في وجه الصدمات والأزمات التي يشهدها قطاع المحروقات من حين إلى آخر، حيث حققت الجزائر إيرادات كبيرة في السنوات الأخيرة متأتية من قطاع المحروقات، وهذا بفعل الانتعاش الكبير الذي عرفته أسعار هذه المادة في الأسواق العالمية، إلا أن هذه العوائد لم توظف بكفاءة عالية تسمح بدفع عجلة التنمية إلى الأمام بشكل صحيح، خاصة في ظل نضوب تلك الثروة الطبيعية، فإن عملية البحث عن البدائل المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة أصبحت أكثر من ضرورة.

إن اعتماد التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتطلب إحداث سلسلة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل، والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع معين، ما يؤدي إلى كفاءة الاستغلال الأمثل للموارد، وتصفية كل مظاهر التخلف والتبعية، وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، وتجنبه للأزمات التي تمثلت بصورة واضحة في كل تراجع لأسعار النفط.

وبالتالي تشكل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر سبيلا آمنا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية، وتعزيز مساهمتها في تنويع مصادر الدخل غير النفطية كضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد كحتمية للخروج من اقتصاد ريعي ضعيف.

❖ **الإشكالية:**

ومما سبق ونظرا للأهمية البالغة التي يؤديها التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للتنويع الاقتصادي أن يؤدي دورا فاعلا في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

إلى جانب الإشكالية العامة، ومن أجل الإلمام بموضوع الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بالتنويع الاقتصادي وفيما تكمن أهميته؟
- ✓ كيف يمكن لاستدامة التنمية أن تستفيد من التنويع الاقتصادي؟

- ✓ هل فعلا يمكن الاعتماد على التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

❖ **الفرضيات:**

- ✓ التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع.
- ✓ يمكن للتنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، إن يحقق القفزة النوعية لأي اقتصاد نحو تحقيق التنمية الشاملة.
- ✓ لم تساهم مختلف الجهود التنموية المبذولة والتي بذلت من قبل في الجزائر في بناء اقتصاد متنوع، يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة، ومازالت الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 95% من الإيرادات الخارجية، و45% من الناتج الداخلي الخام.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

- ➢ **أسباب ذاتية:** الميل الشخصي للموضوع.
- ➢ **أسباب موضوعية:** وتتمثل فيما يلي:

- ✓ الحاجة الملحة للاقتصاد لمثل هذه الدراسات.
- ✓ يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال.
- ✓ من أهم المواضيع التي تم التطرق إليها في الآونة الأخيرة، والذي أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.
- ✓ المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المالية و البشرية والطبيعية.

❖ **أهمية الدراسة:**

- ✓ يعد البحث في موضوع التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة من أهم الموضوعات المطروحة في الآونة الأخيرة سواء بين الباحثين أو السياسيين.
- ✓ الالتفاتة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري والتفكير في بدائل إستراتيجية للنفط باعتبار قابلية هذا المورد للنضوب وما يمثله من خطورة بفعل ارتباط أسعاره بالسوق العالمية .
- ✓ تنويع مصادر الدخل والتقليل من تبعية الدول لقطاع المحروقات، لما تعرفه من تقلبات حادة، وما يشكله من خطر لحاضر ومستقبل الأجيال.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى:

- ✓ التعرف على المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.
- ✓ التعرف على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.
- ✓ تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الأخيرة في إطار تنويع اقتصادها الوطني.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

من أجل المعالجة السليمة للإشكالية المطروحة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات التي تصف المشكلة وتساعد على تحليلها، حيث تم التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة وكذا الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنمية المستدامة، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي في دراسة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن في دراسة التجارب الدولية في التنويع.

❖ **الدراسات السابقة:**

1. ممدوح عوض الخطيب(2011)، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير النفطي السعودي، حيث أراد الباحث من خلال هذه الدراسة تبيان دور تنويع مصادر الدخل الوطني لرفع النمو الاقتصادي في القطاع الغير النفطي، وتخفيف الاعتماد على النفط كونه مورد قابل للنضوب وزيادة إسهام القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي، حيث وضحت الدراسة القياسية أن زيادة درجة التنويع الاقتصادي، صاحبها ارتفاع معدلات النمو في القطاع الغير النفطي.
2. زايري بلقاسم، قوجيج بن علي (2017)، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2015) حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على المداخيل الريبعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريبعي إلى اقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

3. عاطف لافي مرزوق(2013)، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للقواعد والدلائل: حيث بينت هذه الدراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد، ويوضح الشروط الأساسية من حيث قدرة البلد المادية والبشرية على الانتقال التدريجي إلى التنويع، وهدف الدراسة بيان البلدان التي لها قدرة أكثر من غيرها على تحقيق درجة أعلى في تنويع مصادر دخلها في المستقبل.

ولقد اختلفت دراستنا على الدراسات السابقة الذكر في أنها ركزت على بناء إستراتيجية للتنمية المستدامة بالاعتماد على التنويع الاقتصادي في المجالات السياحية والطاقات المتجددة وصندوق ضبط الموارد بالإضافة إلى الدور المهم الذي يقوم به النشاط المقاولاتي كآلية حديثة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:**

بناء على ما تقدم ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية للدراسة، واختبار مختلف الفرضيات المقدمة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية.

وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "التأصيل النظري للتنويع الاقتصادي"، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول الإطار لمفاهيمي للتنويع الاقتصادي، أهميته ومستوياته وأهدافه، أما المبحث الثاني فيتضمن أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته ومبرزا في ذلك دوافع التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث والذي يتضمن استراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشراته وذلك بالتطرق إلى مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي وأهم شروط نجاح هذه الاستراتيجيات.

أما الفصل الثاني، فقد حمل عنوان "الإطار النظري للتنمية المستدامة"، والذي تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، حيث يعرض المبحث الأول الأسس النظرية للتنمية المستدامة من خصائص ومبادئ وأهداف وأدوات تحقيق التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني فتم التطرق فيه إلى المحاور الأساسية للتنمية المستدامة والمتمثلة في أبعاد ومتطلبات والمصادر المكونة للتنمية المستدامة، في حين تناول المبحث الثالث استراتيجيات ومؤشرات قياس التنمية المستدامة والقمم الرئيسية التي انعقدت من أجلها.

أما الفصل الثالث فكان بعنوان "تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة" وتم تقسيمه إلى مبحثين ، فتناول المبحث الأول آليات التنويع الاقتصادي والدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة و أهم المعوقات التي تواجهها، أما المبحث الثاني فتطرق إلى أهم التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة، بالإضافة إلى الاستنتاجات وعوامل نجاحه.

بينما جاء في الفصل الرابع والأخير والذي يمثل دراسة الحالة في المذكرة تحت عنوان "دراسة تحليلية للتنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث ، يبين المبحث الأول تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ويخص بالذكر مرحلة بعد الاستقلال ومرحلة الإصلاحات 1990-2000 ،وأخيرا مرحلة الإنعاش الاقتصادي من 2000-2018، في حين تناول المبحث الثاني استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر موضحا في ذلك الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في التنويع الاقتصادي ،والقطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، ومبرزا دور السياحة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي، أما المبحث الثالث و الأخير فيتضمن تنمية القطاعات الغير نفطية لدعم و تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وذلك من خلال النشاط المقاولاتي و الطاقات المتجددة كفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر وتقييم الجهود المبذولة من الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ صعوبات الدراسة:

لقد ارتبطت مختلف الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة بالجوانب الإحصائية خاصة فيما يتعلق بالإحصائيات الحديثة حول الاقتصاد الجزائري، زيادة على صعوبة اقتناء المراجع وذلك راجع للحجر الصحي في البلاد.

الفصل الأول:

التأصيل النظري

للتنويع

الاقتصادي

مقدمة الفصل:

تعتمد أغلب البلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل، وتواجه العديد من التحديات الكبيرة (داخليا، خارجيا) بغية تحقيق التنويع الاقتصادي من أجل تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مما جعل تلك الدول تقوم بانتهاج إستراتيجيات ترمي في مجملها إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ويكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مستوى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي.

حيث يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة لا ترتكز على مورد واحد، إنما تتوزع على مجموعة قطاعات تتشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي وتحسين الاقتصاد، ويضمن الاستدامة وقصد الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي سنتطرق في هذا الفصل إلى مختلف تعاريف الاقتصاديين فيما يخص هذا الجانب حيث قسم إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة لتنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته.

المبحث الثالث: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

المبحث الأول: مفاهيم عامة لتنويع الاقتصادي.

يعتبر التنويع الاقتصادي من المداخل الرئيسية لمعالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاديات الأحادية، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والمالية والبشرية من جهة، وتجنب هذه الاقتصاديات لمختلف الأزمات والصدمات الخطيرة والمفاجئة التي تكون ناتجة عن تقلبات أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى، مما يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي والجوانب المحيطة به.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأهميته.

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، ومن أجل تحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لمختلف التعاريف الخاصة به والأهمية التي حظي بها.

1-مفهوم التنويع الاقتصادي:

- **التعريف1**: يعرف التنويع الاقتصادي على أنه وسيلة تنموية تهدف إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]
- **التعريف2**: التنويع الاقتصادي يمثل العملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام، وتوسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة، بما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد[2].
- **التعريف3**: هذا التعريف يعتبر بمثابة تصور مفاهيمي يشمل أهم خصائص التنويع الاقتصادي إذ يتصور بأن: التنويع الاقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات، تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين

[1] أوزال عبد القادر، التنويع الاقتصادي في الإمارات المتحدة _قطاع الصناعات التحويلية _نموذجا، مداخلة ضمن ملتقى أهمية الصناعات التحويلية في إرساء دعائم النمو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، 2018، ص2.

[2] موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية_حالة البلدان العربية مصدرة للنفط_المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، عدد05/ديسمبر2016، ص135.

القطاعات، مما يؤدي إلى توفير التماسك والتكامل بينهما، ولا يكون الاقتصاد فيها مرتبط بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار والتجدد.[1]

❖ **التعريف4**: أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنويع فهو"تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.[2]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف السابقة فإن التنويع الاقتصادي: هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل وبالتالي رفع معدلات النمو.

2-أهمية التنويع الاقتصادي:

هناك الكثير من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أنه يتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية عن العالم الخارجي مما يجنبه الوقوع في الكثير من الأزمات والصدمات الخارجية، وعلى العموم يمكن إيجازها فيما يلي:

➢ **التقليل من المخاطر الاقتصادية**: إن اعتماد اقتصاد أي بلد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، قد أصبح يشكل خطرا يهدد مصيره خاصة إذا كان هذا البلد يعتمد على إنتاج وتصدير سلع تعتمد على الموارد الخام، والتي عادة ما تكون لها بدائل متاحة أو لها أجل نضوب، وتكون عوائدها عرضة للصدمات والأزمات التي تعرفها الأسواق الدولية، وبالتالي فإن الغاية من التنويع الاقتصادي هو الخروج من هذه الوضعية وبناء نسيج اقتصادي متنوع ومتكامل يعتمد على موارد غير طبيعية وغير قابلة للزوال وغير مرتبطة بالأسواق الدولية.

[1] طبابيية سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص141.

[2] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد08، العدد31،2014، ص57.

➢ **توسيع فرص الاستثمار:** تعتمد إستراتيجية التنويع الاقتصادي على تبني مجموعة من السياسات الأفقية والعمودية، حيث يكون لتفعيلها آثار مباشرة على تشجيع فرص الاستثمار الداخلي وكذلك فرص الاستثمار الخارجي وهو ما يؤدي إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وما ينجر عنها من وفرة الموارد المالية.[1]

➢ **رفع القيمة المضافة:** تعمل سياسات التنويع الاقتصادي من خلال خلق نشاطات جديدة أو توسيع نشاطات قائمة، وإتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي إلى زيادة وتيرة الإنتاج ورفع مساهمتها في الناتج الوطني الخام، الأمر الذي يؤدي إلى خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة، وما ينتج عنها من وفرة في النقد الأجنبي واستقرار في المالية العامة.

➢ **دعم الترابط ما بين القطاعات والنشاطات:** يساهم التنويع الاقتصادي في تقسيم العمل أو ما يسمى بالتخصص ما بين القطاعات، حيث تتخصص كل مؤسسة في إنتاج منتوج معين ويتم في النهاية تركيب المنتجات في المصنع النهائي وهي العملية التي تساهم بشكل كبير في توفير عامل الوقت والتكلفة والنوعية.

➢ **إنعاش سوق الشغل:** تؤكد العديد من الدراسات إلى أن الدول التي ترتفع فيها معدلات البطالة هي تلك الدول التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعات إنتاجية محدودة وكثيفة رأس المال، وعلية فإن خلق فرص عمل لدى فئة الشباب يتطلب إقامة نسيج اقتصادي متنوع داخل كل القطاعات خاصة فيما يتعلق بتشجيع إنشاء المشاريع المقاولاتية التي تعتبر القطاع الأكثر امتصاصا للبطالة.[2]

المطلب الثاني: مستويات التنويع الاقتصادي.

إن التنويع الاقتصادي الناجح هو ذلك التنويع الذي تحدد الإدارة التنموية بدقة مستوياته والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فنجد التنويع المرتبط بالقاعدة الإنتاجية في المؤسسة والتنويع المتعلق بالأسواق الخارجية لدولة، بالإضافة إلى مستويات أخرى للتنويع (تتمثل في تنويع الأصول، تنويع الإيرادات، تنويع الصادرات...الخ).

➢ **تنويع القاعدة الإنتاجية:** وتعني توزيع الإنتاج المحلي على عدة قطاعات مختلفة، وما يرتبط بها من إعادة توزيع الموارد، وقد يتم انجاز تنويع الموارد من خلال تبني التنويع الأفقي أو العمودي وذلك على مستوى القطاعات

[1] ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان-2002، ص 08.

[2] موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

والأنشطة المختلفة في الدولة، ويمثل تحديد نسبة تطور وتوزيع النسيج الإنتاجي بين القطاعات الإنتاجية الرئيسية وتطور حصص أهم المنتجات في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الدالة على مدى تنويع الاقتصاد.[1]

➢ **تنويع مصادر الإيرادات العامة:** ترتبط الإيرادات العامة بشكل كبير بهيكل الإنتاج وبمستوى التجارة وذلك لأنهما يشكلان الوعاء الأساسي للإيرادات الضريبية، فكلما كانت القاعدة الإنتاجية والتجارة الخارجية للدولة مرتكزة على عدد قليل ومحدود من القطاعات والأنشطة والمنتجات تتراجع عدد الأوعية والمصادر المالية للدولة.[2]

➢ **تنويع مجالات التجارة الخارجية:** إن الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها وذلك في جانبيها الرئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة أخرى طبيعة هذه السلعة هل هي أولوية أو مصنعة، فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات سيكون الحل الأمثل لاستمرارها، وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، ثم بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات قد يعني تقليل أصنافها على عكس الصادرات.[3]

➢ **تنويع القطاعات التنافسية:** الاقتصاديات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل إنتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية والرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة تنافسية

---

[1] أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص6 .

[2] مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8ماي1945، 25/26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، ص4.

[3] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة(1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد2(2016)، ص664 .

عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيد.

➢ **تنويع الأصول:** أشار تقرير البنك الدولي 2011 إلى طريقة جديدة في قياس التنويع إذ تقترح هذه الطريقة تقييم أصول أي دولة إلى ثلاثة أنواع، طبيعية والمنتجة والغير ملموسة، وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية من غابات وأراضي وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج والذي يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وتشير الأصول الغير ملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.[1]

➢ **تنويع الأسواق:** تحتل نفس القدر من الأهمية، فالاعتماد على سوق واحد يجعل الاقتصاد عرضة للمخاطر في حالة انخفاض الطلب على المنتجات ولتقليل المساوئ يجب تنويع الأسواق ففي حالة انخفاض الطلب في السوق يكون في الأسواق الأخرى أكثر استقرار، فالبلد الذي يصدر بكثرة يدل على قدرته على المنافسة الدولية[2].

➢ **تنويع الصادرات:** تعاني الدول التي تعتمد في تصديرها لسلعة واحدة أو عدد محدود من السلع من أزمات حادة خاصة أثناء اكتشاف بدائل لها أو نفاذها إذا كانت هذه السلعة ناضبة أو تدهورت أسعارها في السوق العالمية، وعليه فإن تنويع هيكل الصادرات (سلع/ الخدمات)، تعتبر عملية مهمة وإستراتيجية في الميزان التجاري لأي دولة، حيث أنه في حالة ما إذا واجهت بعض المنتجات صعوبات في السوق الدولية فإنه يتم تعويضها بسلع أخرى لكي تحافظ الدول على الحد الأدنى من إيراداتها.[3]

المطلب الثالث: أهداف التنويع الاقتصادي.

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، إلا أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمى لتحقيق مجموعة من الأهداف لعلى أهمها:

[1] مراد تمتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، لبويرة، 30/29نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لجزائر، ص3.

[2] موسى باهي وكمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص136.

[3] قرود علي وكيحل عبد الباقي، الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية1990-2015) مداخلة، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 3-04،نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لجزائر، ص6.

✓ تطوير منتجات أخرى غير المورد الأساسي، كعامل مولد لدخل لمواجهة حالة التوقف للموارد النفطية أو انخفاضها؛

✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية أو في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة لدول العربية؛

✓ تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والإيرادات الميزانية العامة، ورفع قيمتها في الناتج المحلي؛

✓ دعم القطاعات غير النفطية ضرورة اقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات؛[1]

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد، وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛

✓ الزيادة والحفاظ على القدرة التفاوضية في التجارة الخارجية، وزيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى؛

✓ خلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص مما يقلص من البطالة، كما يؤدي التنويع إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات؛

✓ توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية مما يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز الاستثمارات في عدد محدود منها.[2]

[1] ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد5، 2008، ص26 .

[2] ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015، ص19.

المبحث الثاني: أشكال التنويع الاقتصادي ومحدداته.

يشمل نطاق التنويع الاقتصادي بالنسبة لدول النامية على تطوير هيكل الاقتصاد غير النفطي، واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية لإيرادات، كما يعني ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا، كونه ظاهرة متعددة الأبعاد لا تقتصر على بنية الناتج المحلي وإسهام القطاعات المختلفة في تركيبه، ولكن تتعداه إلى متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

المطلب الأول: أشكال التنويع الاقتصادي.

يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب اتجاه كل منها، بحيث يمكن لصانعي السياسات الاقتصادية الاختيار بينها وهي:

- **التنويع العمودي(الرأسي) diversification verticale**: وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية، (التنويع العمودي للأعلى) أو التوجه لصناعة منتجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي للأسفل).
- **التنويع الأفقيdiversification horizontale**: وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة تتلاءم مع خبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
- **التنويع الجانبي diversification latérale**: وهو الدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
- **التنويع الشامل diversification total**: والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية، إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت اكتساب واختراق أسواق جديدة.
- **التنويع الجغرافي diversification géographique** : والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة(تصدير منتجات) والتكيف مع متغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
- **التنويع المالي diversification financier** : وهو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال تنويع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب أثار الانكماش الاقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

حيث يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية .[1]

المطلب الثاني: محددات التنويع الاقتصادي.

يلعب التنويع دورا هاما في نمو وتطور الاقتصاد، لكنه يبقى مرتبطا ورهينا بمجموعة من المتغيرات التي تلعب دورا مهما في نجاحه أو فشله، في هذا الإطار يسرد تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي خمس فئات من المتغيرات التي تؤثر على عملية التنويع وهي:

- **عوامل مادية:** الاستثمار، البنية التحتية، رأس المال البشري...الخ
- **السياسات العمومية:** السياسة المالية، السياسة التجارية، السياسة الصناعية...الخ
- **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** سعر الصرف، معدل التضخم، ميزان المدفوعات...الخ
- **المتغيرات المؤسساتية:** مناخ الاستثمار، الوضع الأمني...الخ
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة انفتاح الأسواق على التجارة الخارجية، بالإضافة إلى طرق الوصول إلى التمويل بأنواعه المختلفة.[2]

كما يعتمد على مجموعة من العوامل التي تؤثر فيه والمتمثلة في:

- **الموارد الطبيعية:** تعتبر من أهم العوامل المحددة لتنويع الاقتصادي، حيث يمكن استعمالها في رفع السلع الإنتاجية المصدرة، غير أن رفاهية مجتمع ما لا تتحدد بالقدر المتاح من الموارد وإنما بالاستغلال الأمثل والكفء لتلك الموارد.
- **الحوكمة:** هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو جزء محدد من عمليات الإدارة، حيث توفر الحوكمة الجيدة وتساعد على زيادة التنويع الاقتصادي.

[1] نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12، ص37.

[2] اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، تقرير مناخ على الانترنيت، الموقع:
http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006 تاريخ الإطلاع: 01 /2020/03

- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دور مهم في التنويع الاقتصادي وذلك بقيادة وتسير الابتكارات والنشاط الاقتصادي، فالقطاع الخاص يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومة إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة البيروقراطية أمام الشركات الخاصة.[1]
- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** تساعد على تعزيز قدرات وإمكانات التنويع، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة الموارد الطبيعية، فالتنوع الاقتصادي يعتبر عامل مهم في توزيع الدخل والتخلص من الفوارق الاجتماعية في مستويات التعليم وغيرها، كما يرى آخرون إلى أن تأثير المؤسساتية على النمو الاقتصادي يكون على المدى القصير، ويشمل ذلك التأثير الاستثمار في رأسمال المادي والبشري، التكنولوجي والتنظيم في الإنتاج إضافة إلى العوامل الجغرافية من جهة أخرى، فسرت معاناة الدول بالمرض الهولندي بالرغم من اكتسابها لميزة توفر الموارد الطبيعية بالنوعية المؤسساتية للدولة، إذ توصل karl(2004)أن البلدان التي تعتمد على المداخيل النفطية غالبا ما تتميز بالفساد والحكم السيئ وارتفاع نسبة الحروب الأهلية، فالدول الريعية تعاني من تقلبات أسعار النفط الذي يشهد انخفاضات متتالية تؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية، والتنويع الاقتصادي هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن من الخروج هذا الوضع.[2]

المطلب الثالث: دوافع التنويع الاقتصادي.

استند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الاقتصادي على مجموعة من المبررات الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي وتتمثل فيما يلي:

- **تقليل المخاطر الاستثمارية:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

[1] صفيح صادق، عامر آسيا، مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول إستراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليد2، 2008، ص 15.

[2] Rodrik Dani."Institutions and economic performance-getting institutions right".CESIfoDICE report2.2(2004).

- **توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، كما يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.[1]
- **زيادة إنتاجية راس المال البشري:** يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وزيادة إنتاجيته على العكس من قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة وبالتالي فإن التنويع الاقتصادي له دور مهم وفعال في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- **زيادة الفرص الوظيفية:** التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية وبالتالي يقلص من معدلات البطالة، فالتنويع الاقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة، فكلما كانت تلك القوى موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع الاقتصادي.
- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا وتسريع عملية النمو الاقتصادي.[2]
- **زيادة التنويع في القطاعات الاقتصادية:** يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة(المرض الهولندي) والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي ينخفض الطلب

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتجية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، المجلد8، العدد1،2017، ص120.

[2] ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر آلية تفعليه لتحقيق التنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، العدد2018، 19، ص13-36.

على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية أما عندما تتوزع الصادرات فإن مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يؤكد العلاقة الايجابية بين تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث: إستراتجيات التنويع الاقتصادي ومؤشرات قياسه.

بات من الضروري التخلص من التبعية للإيرادات النفطية التي تشهد صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يرتكز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين، اقتصاد معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، مما يتطلب التوجه نحو التنويع الاقتصادي الذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه، والأهم يحقق الانتقال من اقتصاد منكشف كليا على أسعار النفط إلى اقتصاد موجه نحو النمو ومتنوع وذلك من خلال استراتجيات التنويع الاقتصادي المتبعة.

المطلب الأول: استراتجيات التنويع الاقتصادي.

ولفهم إستراتجيات التنويع الاقتصادي لابد من التطرق إلى تعريفها:

1-تعريف إستراتجية التنويع الاقتصادي:

- **يعرف التنويع من وجهة نظر Berry**: بأنه دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، في حين يعرفه آخرون من أمثالRummel وpittasالتنويع على أنه عدد مجالات الأنشطة أو الأعمال المستقلة التي يمكن إدارتها بشكل منفصل على بقية مجالات النشاط وهذا يعبر عنه بتنويع مجال النشاط الإستراتيجي، أي دخول المؤسسة في مجالات نشاط جديدة أو منتج لسوق جديد.

ونلخص إلى أن إستراتيجية التنويع تعنى بأن تقوم المؤسسة الاقتصادية بالتوسع من خلال:

- ✓ تقديم منتجات أو خدمات وكسب حصص سوقية جديدة؛
- ✓ إضافة بعض العمليات الإنتاجية إلى عملياتها الحالية.[2]

[1] مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي، مجلة الغري، العدد15، المجلد 3 ،2010، ص17.

[2] غالم عبد الله، تيمجغين عمر، أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، العدد2، 2014، ص66.

2-أنواع إستراتجيات التنويع الاقتصادي:

إن الهدف الرئيسي من تبني إستراتيجية التنويع من طرف المؤسسة الاقتصادية هو دخولها مجالات الأعمال التي تختلف عن طبيعة تشكيلة المنتجات التي تقوم بها حاليا إذ يمكن التطرق إلى عدة أنواع من الإستراتيجيات.

أ–إستراتجيات التنويع المترابط وغير مترابط: والتي تنقسم إلى نوعين إستراتيجية التنويع المترابط وتنويع غير المترابط وتتمثل فيما يلي:

- **إستراتيجية التنويع المترابط:** هو التنويع الذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها استخدام مواردها الحالية وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها اقتصاديات النطاق، كمثال على ذلك نذكر مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات حيث يعتبر الميدانين متقاربين(ماليان)كما أنه يمكن استخدام نفس الموارد للميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع مترابطا إذا استخدمت المؤسسة أجزاء من سلسلة القيمة في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم المبيعات وتحقيق أرباح بمستويات جيدة.
- **إستراتيجية التنويع غير المترابط:** تقوم المؤسسة في هذه الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليست لها علاقة مع بعضها البعض كما أنها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءتها، فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي صلة، ومن أهم الدوافع لتبني هذا الشكل نجد الدافع المالي حيث تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى، وحسب الدراسات فإن هذا النوع أقل ربحا من التنويع المترابط وما يميزه أنه يعمل على توزيع المخاطر على أكثر من نشاط واحد أو منتج واحد وهو ما يعزز قوة مواجهة الأخطار، ومن أهم مساوئ تطبيق هذا الخيار الإستراتيجي أنه يؤدي إلى تعقيد العملية الإدارية والمنافسة بين وحداته المختلفة للحصول على الموارد حيث يعد التنويع الغير مترابط توجها ماليا بشكل أساسي لتكوين قيمة المساهمين بينما يعد التنويع المترابط توجها إستراتيجيا يمثل قيمة مضافة بحد ذاته.[1]

ب–إستراتجيات النمو المتوازن والنمو الغير متوازن: والتي تنقسم إلى نوعين إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن وتتمثل فيما يلي:

[1] جعيجع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية –دراسة ميدانية في لمؤسسة Condor للإلكترونيات ببرج بوعريريج، مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2007، ص ص 31-34.

- **إستراتيجية النمو المتوازن:** ويقصد بها نمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل يتلاءم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الاقتصاد الوطني كله، وترى هذه الإستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق فنتيجة لكون القطاعات الاقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كل قطاع يمثل سوقا لناتج قطاع آخر، وأن الاستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضييق نطاق السوق وهذا من شأنه أن يعمل على إضعاف الحافز لدى المستثمرين ويقلل من نطاق السوق واستغلال الوافرات الخارجية، وعليه توزيع جرعة كبيرة من الاستثمارات على نطاق واسع من الأنشطة في وقت واحد، وتكون هذه الاستثمارات معتمدة على بعضها البعض بشكل يصعب عملية التجزئة فيما بينها.

ويفرق روزنشتاين–رودان نوعين رئيسين لعدم قابلية التجزئة:

- **تكامل دالة الإنتاج وعدم قابليتها للتجزئة:** والمقصود بها التكامل الرأسي والأفقي للصناعة من ناحية العملية الإنتاجية، حيث يتمثل التكامل الرأسي في كون العملية الإنتاجية عبارة عن مراحل متتالية في إنتاج سلعة معينة كالتركيب والدهن بالنسبة لصناعة السيارات، في حين يقصد بالتكامل الأفقي بعض الصناعات تكمل بعضها البعض في إنتاج سلعة معينة مثل صناعة السيارات والصناعات الأخرى المكملة كتوليد الكهرباء والنقل.

حيث يرى رودان أن دالة العرض أو دالة الإنتاج غير قابلة للتجزئة حيث تعتبر مشروعات رأس المال الاجتماعي (التجهيزات الأساسية) كالنقل والمواصلات والإسكان....الخ تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وهي أيضا لا تقبل التجزئة.

- **تكامل دالة الطلب وعدم قابليتها للتجزئة:** ويقصد بتكامل ارتباط السلع التي تنتجها الصناعات المختلفة وذلك من وجهة نظر المستهلكين، وحسب رودان إذا كانت السوق ضيقة فلا يمكن توسيع نطاقها بإنتاج السلع التي تشبع حاجة إنسانية واحدة بل من خلال إنتاج مجموعة من السلع التي تشبع الحاجات الاستهلاكية المتعددة والمتكاملة، ويعطي رودان مثالا على مصنع الأحذية إن هذا المصنع يستمر في الإنتاج إذا أنفق العمال أجورهم في شراء الأحذية وهذا غير ممكن وبالتالي من الضروري إقامة عدد من الصناعات الاستهلاكية في نفس المنطقة مما يضمن توفير طلب متبادل على مختلف المنتجات ولعل من أهم ما يعاب هذه الإستراتيجية:

✓ أن تكلفة الاستثمارات الضخمة تفوق إمكانيات الدول النامية؛

- ✓ إهمالها لدور التخطيط في عملية التنمية، لأن الاستثمارات الضخمة التي تنادي بها تحتاج إلى تنسيق فيما بينها حتى لا يحدث تضارب يعيق عملية التنمية.[1]

- ➢ **إستراتيجية النمو غير المتوازن:** تقوم هذه الإستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الاقتصاد الوطني، بل يتخذ النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم ونمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمى بالقطاع القائد الذي يجذب بقية الاستثمارات وبالتالي تقدم بقية قطاعات الاقتصاد، فالاستثمار الذي يحدث في القطاع الزراعي مثلا سوف يخلف فرصا أخرى للاستثمار في قطاعات كالصناعة والتجارة وهذا الاستثمار يشكل دافعا إضافيا للتنمية وأحسن وسيلة للنمو حسب هيرشمان تكون في طرق اختلافهم وذلك طبق إستراتيجية مرسومة .

حيث واجهت إستراتيجية النمو غير متوازن بعض الانتقادات المرتبطة بآليات سير عملية التنمية ومن أهمها:

- ✓ أن هذه الإستراتيجية تتخذ من اختلال التوازن محركا لنمو عن طريق دفع هذا الاختلال بالمنظمين للاستثمار، كما تؤدي الضغوط الناجمة عن عدم التوازن إلى عرقلة عملية التنمية؛
- ✓ عقوبة تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات.[2]

ج–إستراتيجية التصنيع: قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الاقتصاديات المتنوعة أقوى أداء على المدى الطويل مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل وأعطت الأولوية لصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الاقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية ومن أبرز هذه الإستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع صناعاتها.

- ➢ **إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات:** تعرف بأنها إستراتيجية تنموية تهدف إلى تلبية الطلب المحلي من خلال إحلال المنتجات المحلية مكان المنتجات المستوردة، مما يساهم في ظهور صناعات ناشئة وهذا بفضل تبني الدولة سياسة صناعية قائمة على نظام الحماية تعلمي ومدعومة بإعانات مالية وقروض مدعمة لصالح المنتجين المحليين لمساعدتهم على استيراد السلع والتجهيزات الاستثمارية، والتي تقوم على إنتاج كل ما يستورد

[1] عبد الحكيم سبعيج، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1982–2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2012–2013، ص 29.

[2] ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990–2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص32–33.

من خلال إقامة أكبر عدد ممكن من المصانع بغرض تلبية الطلب المحلي والتي بدورها تعتمد على مبادئ أهمها:

- ✓ في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لا بد من التصنيع؛
- ✓ جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة، وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات:
  - تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيله لمقابلة الطلب المحلي وتنويع الاقتصاد؛
  - التركيز على القطاعات المستهدفة بالإحلال: والمقصود بالتوجه الصناعي أن تختار الدولة القطاع الاقتصادي الرائد لديها والذي سيحرك عملية النمو.

وينتج عن تبني التصنيع لإحلال الواردات عدة مزايا منها:

- ✓ حماية الصناعات المحلية من المنافسة الغير عادلة التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات؛
- ✓ تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط والناتج الداخلي الإجمالي؛
- ✓ تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول النامية من خلال خفض الواردات من الخارج.

ولأن تطبيق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الاقتصادي وأن تبني هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية يساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء الاقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

- ➢ **إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات:** والتي تسمى كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المواد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو اقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، البرازيل.

حيث يواجه تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية، منها ضعف مستوى الأداء التكنولوجي والتقدم التقني، محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة.

ويمكن التفريق بين إستراتيجيتي إحلال الواردات وإحلال الصادرات من خلال:

- تحديد دقيق لصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفير احتمالات تنافسيتا في التصدير أوفي إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة؛
- التحول التدريجي من السوق المحلي إلى السوق الخارجي بالإضافة لتحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الوسطية ثم الاستثمارية؛
- عدم إغفال دور القطاع الزراعي.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

- ✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسيبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن؛
- ✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر الصرف ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- ✓ تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- ✓ نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل ارتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- ✓ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ مقاييس الإنتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه؛

[1] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 39 38.

✓ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.[1]

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الاقتصادي بدقة وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي.

➢ **مؤشر هرفندل–هيرشمان:** هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$

حيث أن مؤشر هيرفندل–هيرشمان، يأخذ القيمة(0)عندما يكون هناك تنوعا كاملا(كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس(كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، ويأخذ القيمة(1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط.

X_i: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N:عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).[2]

➢ **مؤشر فلاديمير كوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$\cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} i \quad i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{i} i^2}\ \sqrt{\sum_{i=1}^{i} i^2}}$$

[1] بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط–إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، الجزائر،2018، ص301.

[2] ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18–العدد2، الكويت،2011، ص212.

حيث أن:

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج النحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos:مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة (0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى عكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.[1]

- **مؤشر تركز الصادرات**: يعد دليلي التنوع والتركز من بين أهم الأدلة التي تكشف وتؤشر على مستوى التنويع الاقتصادي في البلدان التي تتبنى إستراتجية التنويع، فبينما يقيس دليل التنوع الانحراف (diversification index)، حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة من إجمالي صادراتها المحلية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية كما يأتي:

$$Sj = \frac{\sum_i |hij - hi|}{2}$$

(Hij) : تمثل حصة صادرات السلعة I من إجمالي صادرات الدولة J.

(Hi): تمثل حصة الصادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم.

يتراوح هذا المؤشر من (0-1) بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية في حين نحدد دليل التركز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز صادرات السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية. [2]

- **مؤشر انتروبي (Entropy Index)**: في عام 1988 توصل كل من (Smith) و(Gibson) إلى مؤشر Entrop y لقياس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي وهو كالآتي:

$$EI = \sum_{i=1}^{n} si \ LN \ \langle \frac{1}{si} \rangle = - \sum_{i=1}^{n} si \ LN \ (si)$$

[1] أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[2] محبوب بن حمودة، عدنان محيرق، التنويع الاقتصادي: مفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة الجزائر،3/2نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

حيث:

Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي.

وأن مؤشر انتروبي يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات في البلد.

- ارتفاع قيمة مؤشر انتروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا؛
- في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى ارتفاع نسبة التركيز (أي انخفاض التنويع)؛
- إذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العاملة بين جميع القطاعات أي أن التنويع تام؛
- أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أن التخصص في أعلى حد له(انعدام التنويع).[1]

المطلب الثالث: فرص نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي.

تختلف شروط نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لآخر وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية ومستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى طبيعة الظروف والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية ويكون انطلاقا من حقيقة مفادها أن النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت فعاليتها وكفاءتها في التنويع الاقتصادي بها، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات والمقومات الأساسية ومن بين تلك الشروط نذكر منها:

- ✓ إعادة الاعتبار للدور التنموي للدولة، والذي يأخذ شكل الإرشاد الإستراتيجي في توجيه عمليات التنمية المستمرة وإحداث تغيرات كبيرة في البنية الاقتصادية والتركيبة القطاعية للاقتصاد؛
- ✓ العمل على إحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة، الأمر الذي يقود إلى تعظيم العلاقة بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية لتي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد الوطني؛
- ✓ الاستمرار في تبني وانتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي، سواء على الصعيد المالي أو النقدي أو التجارة الخارجية أو تعزيز آلية السوق انطلاقا من تفعيل عملية الخوصصة، والتي تعتبر آلية ومحرك أساسي من شأنه دفع عملية التنويع الاقتصادي حيث تزيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي، ويؤدي تحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية بما ينعكس على زيادة إيرادات الدولة والناتج المحلي الإجمالي، والذي يعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات والتي تعتبر جزءا رئيسيا من التنويع الاقتصادي؛

[1] مايح شبيب الشمري، ضرورات التنويع الاقتصادي في العراق، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد24،2016، ص7.

- ✓ ضرورة التوسيع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث يعتبر من أهم آليات التنويع الاقتصادي وأن نجاح هذا الأخير يتوقف على مدى تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتطلب الالتزام بخطة طويلة المدى لتحسين مناخ الاستثمارات، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية ومستجداتها كالعولمة ومنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية، حيث تتطلب هذه التطورات والمستجدات إرساء بيئة جديدة للاستثمار، مع ضرورة وضع خطط لإعادة النظر بالتشريعات واللوائح السارية المفعول منذ مدة طويلة، كما أن هناك حاجة لجذب الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية والإنتاجية؛ [1]
- ✓ خلق وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد النصف مصنعة، وتساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار إلى كافة المناطق والمواقع كما تعد هذه الصناعات أكثر التصاقا بالأسواق المحلية لتصريف منتجاتها، وعندما يكون حجم الطلب على سلعة ما محدود فإن الإنتاج الصغير الحجم يعتبر بديلا مفضلا للاستيراد وملائما للتنويع، وعليه فالصناعات الصغيرة والمتوسطة تشكل مدخلا مهما من مداخل النمو الاقتصادي وآلية حقيقية من آليات التنويع الاقتصادي.[2]

[1] سمير أيمن وآخرون، المجتمع واقتصاد أمام العولمة، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2004، ص100.

[2] محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2000،ص ص 226،224.

خاتمة الفصل:

تطرقت هذه الدراسة إلى الجانب النظري للتنويع الاقتصادي والأهمية الكبيرة التي يأخذها، فرغم أن التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه أصبح ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اعتمادها على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي يعد التنويع الاقتصادي طريقا آمنا لحل كل تلك الاختلالات وتعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات الأفراد والمجتمع، أومن خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني والحد من أزماته الناتجة عن التقلبات التي تشهدها الأسواق العالمية لهذه السلعة، لذلك سعت على تطبيق إستراتيجيات التنويع الاقتصادي والتي يكون الهدف منها رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وخلق اقتصاد قائم على قاعدة صلبة وتحقيق درجة مقبولة من التنويع.

حيث يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول النامية وخاصة التي تعتمد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا لدوره في تخفيف حدة واستنزاف هذه السلعة وما يخلفه من آثار سلبية على البيئة وعلى الأجيال القادمة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:

الإطار النظري

للتنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال العشريتين الآخرتين على صعيد الساحة الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، والعالمية، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات والمؤتمرات، وهذا راجع إلى اختلال العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتخوف الناس من ذلك للحفاظ على مستقبلهم ونادوا في ختام القرن العشرين لفكرة التنمية المستدامة والتي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة تحت عنوان مستقبلنا المشترك، ونتيجة لهذا الاستحواذ أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة، لذلك كان على الحكومات جعل سكان العالم أكثر وعيا واهتماما بالبيئة وبالمشاكل المتعلقة بها من أجل إيجاد الحلول والحيلولة دون نشوء مشاكل جديدة.

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة حيث قسمناه كما يلي:

المبحث الأول: الأسس النظرية للتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.

المبحث الأول: الأسس النظرية لتنمية المستدامة.

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا، إلا أنها موجودة منذ القدم، حيث كان واقع ظهور هذا المفهوم عما نتج من أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتبعة من إضرار واضح بالمواد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، بالإضافة لإهمال الاقتصاد للبيئة وعدم العقلانية في استغلالها ينجم عنه تكاليف باهظة للجيل الحالي والأجيال المقبلة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التضامنية، والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة، التنمية الشاملة والتنمية الإيكولوجية وغيرها، واتفق الجميع على توحيد المصطلحات إلى مصطلح واحد وهو التنمية المستدامة، فمن خلال هذا المطلب سنتطرق للتطور التاريخي للتنمية المستدامة ولمجموعة من التعاريف التي مرت بعدة ملتقيات عالمية ووطنية في الاتفاق على معنى التنمية المستدامة.

1-النشأة والتطور التاريخي للتنمية المستدامة:

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته بل كان نتاج جدال طويل في رحم الفكر التنموي منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث كان هناك مؤشرات تدل على أن التنمية لا بد من أن تغير من منهجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات الإنسان وتطلعاته وكذلك محيطه أو بيئته التي يعيش فيها.

إن للتنمية المستدامة تطورات تاريخية نتيجة لقصور مفاهيم التنمية السابقة ونتيجة أيضا للتدهور البيئي الخطير الذي عرفته الكرة الأرضية بسبب النشاطات الإنسانية الغير المسئولة وبسبب الاستعمال اللاعقلاني للطاقة و قد ساهمت الكثير من المؤتمرات والقمم التي اهتمت بالبيئة التي بلورت التطور لمفاهيمي الخاص بالتنمية المستدامة و الذي بدأت خطوطه في مؤتمر أستوكهولم سنة 1972،ومع نشر تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المسماة بلجنة بورنتلاند 1987 ثم تبنى مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي و دائم وهذا بالرغم من وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة .[1]

[1] العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص11.

حيث هناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما عام 1972 ففي سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقريره الشهير المعنون "حدود النمو" و الذي اعتبره المختصون أنه نقطة انطلاق التفكير في المسائل البيئية وفي نفس الفكرة شرع خبراء اقتصاديون في العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئة و النمو الاقتصادي حيث انه يمكن صياغة و تطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، يحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة، وهناك من يرجعه لسنة 1987 فحسب المعلومات المتوفرة ظهرت فكرة التنمية المستدامة لأول مرة 1987في تقرير برونتلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 التحضير لمؤتمر ريو ديجانيرو والذي كان الهدف الأساسي منه تحديد الاستراتيجيات و التدابير للحد من أثار تدهور البيئة و القضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة و السليمة بيئيا .[1]

فرغم الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا انه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة من الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية .[2]وقد مر تطور التنمية المستدامة بعدة مراحل تاريخية ويمكن توضيحها فيما يلي:

[1] الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا–المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب 13–16 مارس2001، ص1.

[2] عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العامية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة،2005، ص5.

الجدول رقم 01: التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

الفترة	السنة	أهم ما يميزها
قبل فترة السبعينات	سنة 1798	تنبأ " مالتوس" أن الأراضي الزراعية لا يمكن أن توفر الغذاء في ظل تزايد عدد السكان.
	سنة 1808	يقترح العالم الكيميائي السويدي " أرمينوس" أن انتشار CO_2 بتقوية الاحتباس الحراري يمكن أن يتسبب في ارتفاع متوسط حرارة الأرض.
	سنة 1827	وصفت ظاهرة ارتفاع الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.
	سنة 1865	أعلن " جيفونز" نهاية الثروة الصناعية في بريطانيا.
	سنة1873	تم إنشاء المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي صارت فيما بعد منظمة الأرصاد الجوية العالمية.
	سنة1968	إنشاء نادي روما والذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، ولقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم، حيث دعا إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة. (1)
فترة السبعينات	سنة1971	نشر تقرير فونيكس بسويسرا حول التنمية والبيئة لإظهار أن التنمية والبيئة غير متناقضتان.
	سنة 1972	ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية.
	شهر جويلية 1972	انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في مجموعة استوكهولم، حيث تم من خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية.
	سنة 1979	توقيع اتفاقية تقر بوجود التلوث البيئي والعابر للحدود والإقرار بأن هذه الظاهرة ظاهرة بيئية تهدد حياة الإنسان ناتجة عن النشاط الصناعي لهذا الأخير.
	سنة 1982	اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار والمصادقة عليه بستة قواعد بيئية وإجراءات لمحاربة التلوث البحري.

فترة الثمانينات	سنة 1983	تأسيس وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت في بيان لها يؤكد أن الزيادة في CO_2والغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن النشاط الصناعي أساسا بسبب زيادة عامة في حرارة الكرة الأرضية.
	سنة 1984	**مؤتمر دولي حول البيئة والاقتصاد:** والذي تم تنظيمه من طرف منظمة التعاون والتنمية الأوربية، حيث أصدر تقريرا ينص على أن الاقتصاد والبيئة يجب أن يتماشى في خط متوازن ويجب الاهتمام بهما بصفة متساوية.
	سنة1985	**التسيير المسئول:** حيث قامت الوكالة الوطنية بإقرار مجموعة من القوانين موجهة إلى منتجي الموارد الكيميائية للحفاظ على البيئة.
	سنة 1986	**مؤتمر النمسا حول التغيير المناخي:** تم تنظيمه من طرف المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي أصدر تقريرا حول زيادة ثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى مسببة لظاهرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي.
	سنة 1987	قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان " **مستقبلنا المشترك**" ويعرف كذلك بتقرير برونتلاند، حيث أظهر فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وأكد التقرير على أنه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.
	سنة 1988	**تأسيس مجموعة خبراء ما بين الحكومات:** والذي توكل إليه مهمة دراسة التغيرات المناخية بهدف وضع تحديد المعطيات العلمية والاقتصادية والتقنية التي تلعب دورا مهما في هذا المجال. (2)
	سنة 1990	**مؤتمر الأمم المتحدة:** صدر فيه تقريرا بأن الأخطار البيئية الحالية لها تأثير على الأجيال اللاحقة

فترة التسعينات وما بعدها	سنة 1992	**قمة الأرض:** مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية تم في عاصمة البرازيل " ريو ديجانيرو "، حيث أدرج هذا المؤتمر قضايا البيئة والتنمية ضمن مفهوم التنمية المستدامة والتي تهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة، تحقيق مستقبل أكثر أمانا ورفاها. و أضفى المؤتمر على مفهوم التنمية المستدامة طابع الشرعية على المستوى الدولي، وربط البيئة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعا إلى المشاركة في سياسات التنمية، حيث نتج عنه جدول الأعمال القرن الحادي والعشرين، والذي يعد خطة عالمية في مجال التنمية المستدامة التي اقرها زعماء العالم في قمة الأرض.
	سنة 1994	**اتفاقيةALENA**:وهي اتفاقية للتبادل الحر في أمريكا الشمالية حيث احتوت على اتفاقية ثانوية تتبع عنها إنشاء جمعية لجنة التعاون البيئي.
	سنة 1995	**المنظمة العالمية للتجارة:** الإقرار بوجود علاقة مباشرة بين التجارة الدولية والبيئة والتنمية.
	سنة 1996	**ISO 14001**:تم المصادقة عليه رسميا على أنه مواصفة دولية يتم الحصول عليها بصفة إدارية لتوطين نظام التسيير البيئي في المؤسسة.
	سنة 1997	إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة، والتحكم في كيفية استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
	سنة 2002	عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا يهدف على تأكيد الالتزام الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.
	سنة 2004	استضيفت ألمانيا في المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة في بون.
	سنة 2007	مؤتمر بالي للتغيرات المناخية في فترة 13-14 ديسمبر2007، حيث شاركت أكثر من 200 دولة في هذا المنتدى العالمي. - عقد مؤتمر تحت عنوان " المستقبل بين أيدينا" للتصدي لظاهرة تغير المناخ والنتائج السلبية التي تنجر عنها. - عقد مؤتمر خاص بالمنظمات غير الحكومية بمقر الأمم المتحدة

		والذي خرج ببيان أن ظاهرة تغير المناخ ظاهرة عالمية وستؤثر على الجميع.
	سنة2009	تم عقد المؤتمر 15 للدول الأطراف في الاتفاقية حول تغير المناخ في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن خلال الفترة من 17-18 ديسمبر2009، والوصول إلى صياغة رد دولي حول المتغيرات المناخية وحضر المؤتمر 119 من زعماء الدول الأعضاء.
	سنة 2010	اعتمد بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وذلك من خلال الاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في 29 أكتوبر 2010 في ناغويا باليابان. (3)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

1-العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010، ص 11.

2-فرحات حدة، استراتيجيات المؤسسة المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، 2010، ص ص125-126.

3- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة، مجلة المستقبل العربي، العدد167، بيروت، يناير،1993، ص ص 94-95.

2-تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد تعاريف التنمية المستدامة فهناك أكثر من 60 تعريفا لهذا النوع من التنمية، بسبب اختلاف مفهوم التنمية من بلد إلى آخر، وعموما ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 وعرفت هذه التنمية على أنها " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجتهم".[1]

- **عرفها "روبرت سولو عام 1989"**: بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل يتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1989، ص83.

التي تشمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لهذه الفوائض، والاستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية[1].

- **عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة:**" بأنها تنمية تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجات الخاصة"، وقد انتهجت اللجنة في تقريرها المعنون بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري إلى المستقبل البعيد.[2]
- **ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة:** بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعي، وبشري واجتماعي وبيئي.
- **كما تعرف التنمية المستدامة بأنها**" إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد ولا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.
- **حسب تقرير لجنة برونتلاند:** والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على" أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم"، حيث يقتضي هذا التعريف أنه يتعين على الأجيال الحاضرة عدم تجاهل حقوق الأجيال المقبلة في البيئة والموارد الطبيعية عند استخدامها، وأن هذا يهدد بعدم استمرارية التنمية في المستقبل فالحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية المستدامة عانى من التزاحم الشديد في التعريفات لذلك حاول تقرير الموارد الطبيعية والذي نشر عام 1992، والذي خصص بكامله لموضوع التنمية المستدامة حيث حصر 20تعريفا

[1] المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، التنمية المستدامة(Sustainable Development) تاريخ الإطلاع:09-05-2020. http://hediscussion.com

[2] حرفوش سهام، يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس يومي 7-8 أفريل 2008.

[3] قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

واسع التداول ووزعها على أربعة مجموعات هي التعريفات الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية والإنسانية، والتعريفات التكنولوجية:

- **اقتصاديا:** تعني التنمية المستدامة إجراء خفض عميق ومتواصل في الاستهلاك من الطاقة والموارد الطبيعية، وتعني كذلك توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان.
- **على الصعيد الإنساني والاجتماعي:** فإن التنمية المستدامة تسعى إلى الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف.
- **بيئيا:** فهي تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية وحماية الموارد الطبيعية.
- **تكنولوجيا:** وهي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة، التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد.[1]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التنمية بحيث تحترم الطبيعة وتحافظ على مواردها بشكل يضمن دوامها حتى تتمكن الأجيال المقبلة من ممارسة حقها في التنمية دون أن يمنع ذلك من استمرارية التنمية الاقتصادية.

3-الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة: تقوم التنمية المستدامة على الأسس التالية:

أ. **الاستمرارية:** بمعنى أن عملية التنمية عملية مستمرة لا تتوقف باعتبارها من العمليات الأساسية والضرورية اللازمة لكافة المجتمعات البشرية.

ب. **التوازن:** فالتنمية المستدامة تقوم على ضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر ومتطلبات المستقبل، فلا ينبغي تحقيق التنمية في الحاضر باستنزاف الموارد المتاحة، دون مراعاة لاحتياجات المستقبل من هذه الموارد، وكذلك تحقيق التوازن النوعي والذي يضم الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في عملية التنمية.

ج. **الشمول:** حيث تشمل التنمية المستدامة كافة جوانب الحياة في المجتمع وكافة مناطق الدولة وكل أبناء المجتمع.

د. **المشاركة:** بمعنى أن التنمية المستدامة تتطلب تضافر الجهود والطاقات في المجتمع، وهي تقوم على توسيع نطاق المشاركة في كافة المجالات بما يؤدي إلى تعبئة كافة موارد المجتمع وطاقاته.

[1] علياء رمضان، حمدي محمد الحولي، الإعلام والتنمية المستدامة مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1،2018، ص ص 45 46.

و. **التدرج:** تتطلب عملية التنمية المستدامة التدرج المنظم والمدروس في وضع سياسات واتخاذ قرارات وتطبيق برامج العمل ومتابعتها بما يؤدي إلى تكامل هذه البرامج لتحقيق أهداف التنمية.

هـ. **المرونة:** وتعني القدرة على تكيف عملية التنمية المستدامة مع المتغيرات والمستجدات التي تحيط ببيئتها الداخلية والخارجية.[1]

الشكل (1): التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة.

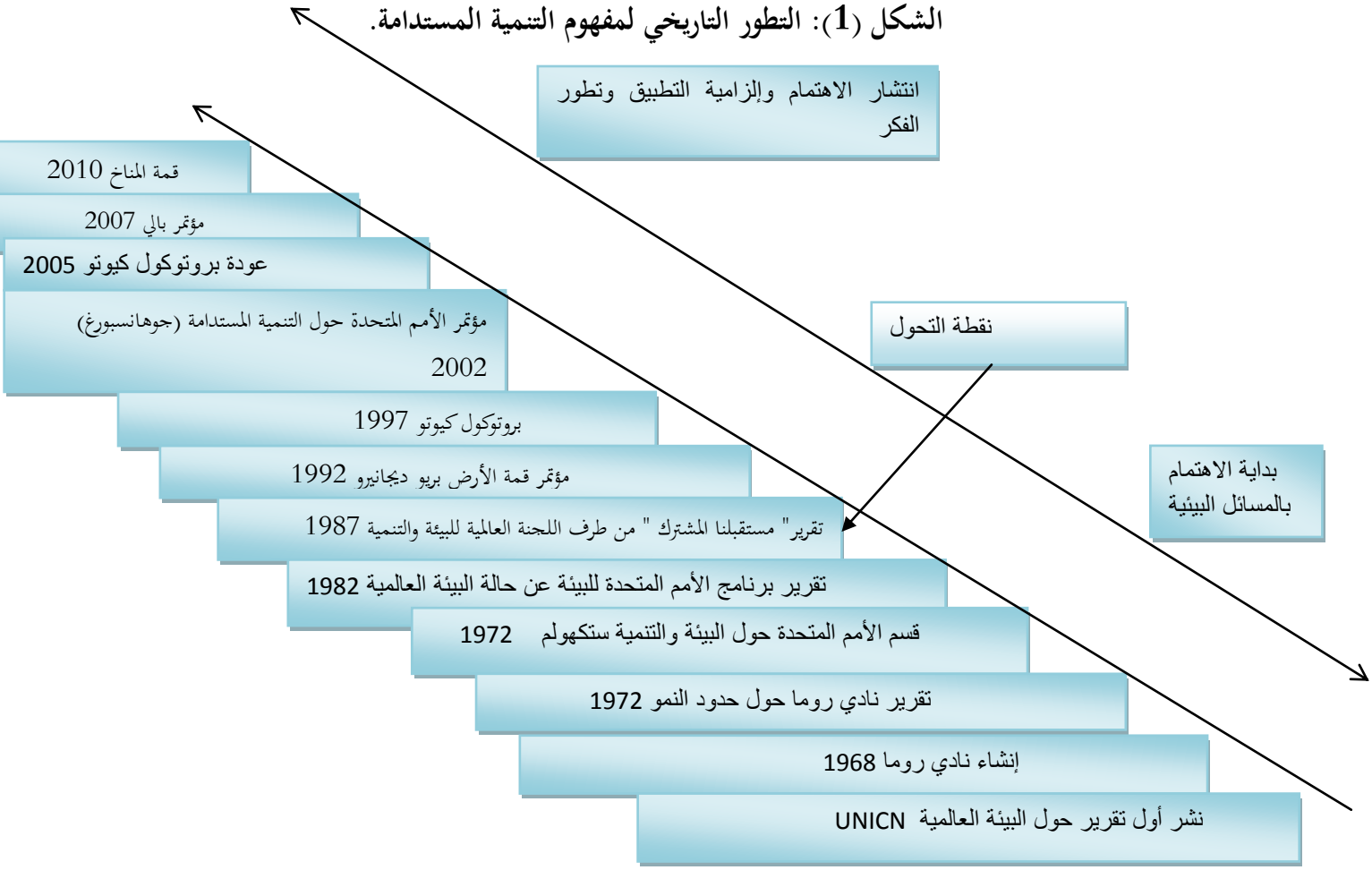

المصدر: ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور التنمية إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة بالجزائر، خنشلة، 2011، ص03.

ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى سنة1950، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة الطبيعية *UNICN أول تقرير حول حالة البيئة العالمية وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[2]

[1] البنك الدولي، الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1997، ص119.

[2] L Unit ion internationale pour la conservation de la nature 1948 منظمة عالمية أنشئت بسويسرا

المطلب الثاني: خصائص التنمية المستدامة وأدوات تحقيقها.

جاء مفهوم التنمية المستدامة للربط التام ما بين الاقتصاد والبيئة، حيث سنتطرق من خلال هذا المطلب لأهم الخصائص وأدوات تحقيق التنمية المستدامة.

1-خصائص التنمية المستدامة: تتميز التنمية المستدامة بالخصائص التالية:

- ✓ التنمية المستدامة مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية المستدامة عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج والاستهلاك وفق منظور اقتصادي؛
- ✓ تلبي حاجات الجيل الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والآليات لضمان حاجيات أجيال المستقبل؛
- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة، وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في اتخاذ القرار؛
- ✓ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء أو العمليات الحيوية كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي؛
- ✓ تحقيق التوازن البيئي حيث يرتكز هذا المعطى على ضرورة الحفاظ على المحيط البيئي، والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير متجددة.[1]

وخلاصة القول نجد أن التنمية المستدامة تمتاز بالاستمرارية والاستقرار، وذلك من خلال الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والتي تعتمد على الوسط البيئي كمحور ضابط لها، ولهذا نجد هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة حيث تشكل هذه الأخيرة عنصرا هاما وأساسيا في أي نشاط تنموي.

2-أدوات تحقيق التنمية المستدامة:

حتى تتحقق التنمية المستدامة لابد من التنسيق بين جميع شعوب العالم، لأن ظاهرة تدهور البيئة لا تصدها حدود من أي نوع ولتحصين التنمية المستدامة يجب استخدام الأدوات اللازمة لذلك نذكر منها ما يلي:

[1] كريم زرمان، أبحاث اقتصادية وإدارية ،مجلة علمية محكمة وسداسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد07 جوان 2010، ص192.

- ✓ التربية البيئية والتي تهدف إلى تطوير المجتمع على المستوى الدولي والعالمي، بحيث يجب أن يتمتع بدرجة كافية من الوعي لقضايا البيئة والتنمية ومهتم بهذه الأمور المصيرية والمشكلات المرتبطة بها ويمتلك المعرفة والمهارات والاتجاهات والدوافع، ولديه التزام فردي وجماعي بالسعي لإيجاد حلول للمشكلات القائمة وتطبيق الاستراتيجيات والممارسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ تصميم وتخطيط وتنفيذ برامج التوعية والبيئة، والمساعدة الفنية والإعلامية للقطاعات والفئات الشعبية المختلفة؛
- ✓ إنتاج وبث برامج إعلامية تتعلق بالتوعية بالطاقة البديلة الناتجة عن الشمس والرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين ودائمتين، وكذلك التعامل مع النفايات المنزلية والمخلفات الزراعية باعتبارها مصادر إنتاجية واقتصادية؛
- ✓ وضع خطط كفيلة لمواجهة الكوارث الطبيعية؛
- ✓ الالتزام بمبدأ الإنتاجية والتنمية المستدامة والمتمثلة في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية؛
- ✓ المحافظة على التنوع البيولوجي.[1]

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

حددت المبادئ والأهداف الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة انطلاقا من العلاقة القائمة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد واستغلالها بشكل عقلاني ليساهم فيها، وتتمثل أهم المبادئ والأهداف الأساسية للتنمية المستدامة فيما يلي:

1-مبادئ التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة عدة مبادئ ومن بينها ما يلي:

أ. **تحديد الأولويات بعناية:** اقتضت خطورة مشكلات البيئة وقدرة الموارد الطبيعية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة القائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية، والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات التي يجب التصدي إليها بفاعلية، ففي سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من بين مشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص في بعض الدول، وحوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.[2]

[1] أحمد عبد الخالق السيد، أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص 131-141.

[2] Center for environnement éducation, sustainable développement an introduction,2007 ,p21

ب. **اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:** بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

ج. **الاستفادة من كل دولار:** كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا، من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.[1]

د. **المشاركة الشعبية.** التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية، سواء كانت مدنا أو قرى وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل، حيث يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية، والشعبية، والأهلية، وسكان العالم بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.[2]

هـ. **استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:** إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة الأفراد عن طريق الاهتمام بمختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية بشكل متوازن، إذ يعد أسلوب النظام شرطا أساسيا لإعداد خطط التنمية المستدامة.

وهذا راجع إلى البيئة الإنسانية التي تعتبر نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.[3]

---

[1] عنابي بن عيسى، ألبزكلثوم، تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئية أم واقع اقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،10-11 نوفمبر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

[2] خبابة عبد الله، مداخلة التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،8/7أفريل 2008، ص 72.

[3] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 132-133.

و. **العمل مع القطاع الخاص:** يجب على الدولة التعامل بجدية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصر أساسي في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام الإيزو الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة.

ز. **توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا:** يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها، وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

ح. **استخدام أدوات السوق حينما يكون ذلك ممكنا:** إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الأبحاث، وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج.

خ. **الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية:** يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى تقليل من الأخطار البيئية.[1]

ط. **تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:** إن مهمة الإداريين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى تكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث والغاز من 80% إلى60 % بفضل تحسين وتنظيم المنشآت من الداخل.[2]

2-أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا اجتماعيا، وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛

ب. تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات، كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه؛

[1] دوجلاس موسشيست، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة،2000، ص 80.

[2] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 06.

ج. كما تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة ورعايتها وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص؛

د. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في تعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة؛

هـ. النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من ايجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص، وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية. [1]

المبحث الثاني: المحاور الأساسية للتنمية المستدامة.

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد الطبيعية ضمانا لتواصل التنمية، ومن أجل بلوغ ذلك، سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم أبعاد التنمية المستدامة، كما سنتعرف على متطلبات تحقيقها وأهم مصادر تمويلها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة.

من التعريفات السابقة نلاحظ أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة فيما بينها:

1-الأبعاد الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:** فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون الموارد الطبيعية أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة.

[1] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002، ص94.

- **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:** وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية.
- **المساواة في توزيع الموارد:** إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة، أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الجميع داخل المجتمع أقرب إلى المساواة.[1]

2-الأبعاد البيئية: وتتمثل فيما يلي:

- **حماية الموارد الطبيعية:** التنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود، ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي وحماية مصايد الأسماك، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.
- **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاذ الإمدادات المتاحة كما أن المياه يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة.
- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، بزيادة مستوى سطح البحر أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.
- **إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي:** بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى تقليص من غلتها، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية.[2]

3-الأبعاد الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

- **أهمية توزيع السكان:** فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة والاعتماد على الإصلاح الزراعي والتكنولوجيات، حيث تؤدي إلى تقليص الحد الأدنى من الآثار البيئية.

---

[1] جوجلاس موسشيست، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، ص126، (دراسة غير منشورة).

- **تثبيت النمو الديموغرافي:** وتعني التنمية فيما يتعلق بالأبعاد البشرية على العمل لتحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، لأنه أمر بالغ الأهمية حيث أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويشكل ضغطا حادا، على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات.
- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** وذلك من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية، فالتنمية المستدامة هنا تعني إعادة توجيه الموارد، أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية، تعليم، كتابة، الرعاية الصحية، وفيما وراء الاحتياجات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في الرأس المال البشري.[1]

4-الأبعاد التكنولوجية: وتتمثل فيما يلي:

- **استعمال تكنولوجيا الإنتاج أنظف من المرافق الصناعية:** كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه، وفي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة فالكثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيا أنظف وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد.
- **الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة:** وتعني التنمية المستدامة الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها، واستحداث تكنولوجيا حديثة تناسب الاحتياجات المحلية التي تهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، وألا يحدث المزيد من التدهور في نوعية البيئة.
- **الحد من انبعاث الغازات:** وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة.
- **المحروقات والاحتباس الحراري:** حيث أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بذلك سببا رئيسيا للتلوث الهواء في المناطق العمرانية والاحتباس الحراري الذي يهدد تغير المناخ.[2]

---

[1] سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2013، ص83.

[2] مريم أحمد مصطفى، أحمد حفظي، قضايا التنمية في الدول العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2005، ص189.

الشكل رقم (2): تداخل أبعاد التنمية المستدامة.

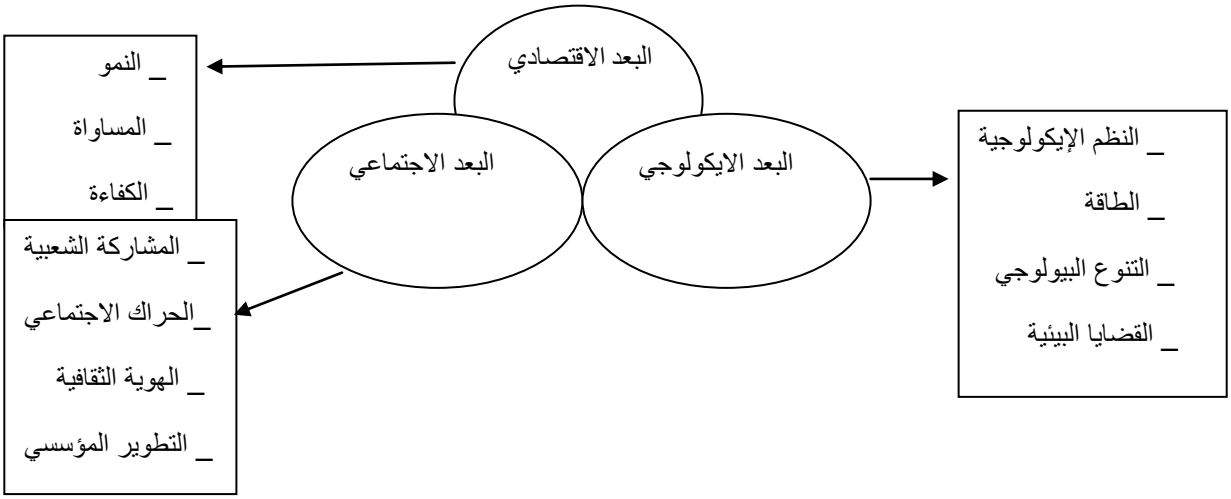

المصدر: عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص42.

يبين الشكل أعلاه تداخل أبعاد التنمية المستدامة، حيث تتحقق التنمية المستدامة من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الايكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

ويتبين مما سبق أن التنمية المستدامة نهج حياة وأسلوب معيشة، وفلسفة تطبيق هذه الأخيرة تعني تغيير طرق تعاملنا مع الأشياء في بيئتنا المحلية، والسير في ثلاثة اتجاهات رئيسة هي: المحافظة على البيئة، تحقيق نمو اقتصادي معقول، تحقيق العدالة الاجتماعية، فالسير في هذه الاتجاهات بشكل عقلاني ومتوازن سيقودنا إلى ضمان حياة جيدة لنا وللأجيال القادمة.

المطلب الثاني: متطلبات التنمية المستدامة.

لا تتحقق التنمية المستدامة ما لم تتوفر الشروط الأساسية لمفهوم الاستدامة، والتي يمكن ترتيبها حسب أولوياتها:

1-التربية البيئية: وتعرف على أنها عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بالبيئة التي يعيش فيها، وتوضيح حسن استغلالها حفاظا على حياته، ومن أجل التطبيق العملي لهذا المفهوم عقدت العديد من التجمعات الدولية والندوات أبرزها الندوة الدولية في بلغراد عام 1975.

2-تبني الممارسات الداعمة للتنمية المستدامة: إذا كانت التربية البيئية نشاط استراتيجي ذي أهداف طويلة المدى والذي يرتكز على الجانب المعرفي، فإن تحقيق التنمية المستدامة يحتاج أيضا إلى إجراءات عملية آنية تعيد

صياغة النشاطات الحالية، أو تبتكر أخرى جديدة بما يتوافق وتحقيق الاستدامة البيئية ومن أهم الممارسات الواجب تبنيها في هذا الإطار:

- ✓ مراعاة التسعير الأفضل للموارد، والاستخدام الكفء لها؛
- ✓ التوسع في استخدام الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية مثلا؛
- ✓ اعتماد سياسات ناجعة للتخلص من المبيدات السامة والضارة بالبيئة؛
- ✓ تبني تشريعات عقابية فعالة لتغريم الملوث.

3-وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: إن تحقيق القواعد العملية للتنمية المستدامة متمثلة فيما يلي:

- ✓ حماية القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية بحيث يجب ألا يتجاوز معدل استغلالها معدل تجديدها؛
- ✓ وجوب تصحيح مصادر سلبيات وفشل كل من آلية السوق والحكومات في تسعير الموارد؛
- ✓ تجنب تلويث البيئة بمعدلات تفوق طاقتها الطبيعية والعمل على التخلص من النفايات.

4-التشريعات البيئية: يشترط أن تكون هذه التشريعات متكاملة مع استراتيجيات التنمية المستدامة، وأن تضع معايير لبعض الأنشطة كالحد من التلوث، وأن تشمل مختلف المواضيع البيئية كتخطيط استخدام الأرض بما في ذلك التخطيط الحضري، وتقييم آثار المؤسسات على المحيط مع ضرورة وجود أجهزة فعالة للرقابة والتقييم.

5-المؤسسات الفعالة: يعتبر وجود إدارة مركزية مسئولة وذات فعالية تنسق جهود مختلف الإدارات والمؤسسات الحكومية الناشطة في مجال البيئة من الأمور الارتكازية في تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، مع ضرورة أن تعمل هذه المؤسسات على إشراك الأفراد والتعاون فيما بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني.[1]

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية المستدامة.

يعرف التمويل بأنه توفير الأموال من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس مال ثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك، وتوفير مصادر التمويل يمكن لعملية التنمية الاقتصادية السير بخطى أسرع ولهذا فإن التنمية المستدامة تحتاج إلى مصادر تمويلية مختلفة من أجل تحقيق استثماراتها، ولا يزال موضوع التنمية المستدامة غير واضح المعالم خاصة وأنه حديث النشأة، ويقوم تمويل التنمية المستدامة على نوعين من الموارد، مصادر محلية ومصادر أجنبية.

[1] عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص ص 178-179.

1-المصادر المحلية: وتتمثل في:

أ. **التمويل الذاتي:** هو أن تقوم المنظمة بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتغطية التكاليف، لتحقيق الأهداف البيئية المرجوة من المشروع نفسه، وتظهر أهميته عند الحاجة لاستحداث التكنولوجيا وعمليات إنتاج أكثر صداقة وحماية للبيئة.

ب. **مصادر تمويل خارجية:** إن مصادر التمويل الخارجية تتمثل في الأموال التي تحصل عليها المنظمة من مصادر خارجية " البنوك ومؤسسات الإقراض المحلية"، ففي حالة قصور الموارد الذاتية يمكن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى من أجل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لإجراء تحسينات بيئية.

ج. **صناديق حماية البيئة المحلية:** قامت بعض الدول بإنشاء صناديق حماية البيئة وتعد هذه الصناديق موارد تمويل توفر التمويل بشكل أساسي في شكل منح أو قروض.[1]

2-مصادر تمويل أجنبية: تتمثل فيما يلي:

أ. **القروض الأجنبية:** ويقصد بها المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة ضمن شروط يتفق عليها الطرفان، وقد أصبحت القروض الأجنبية في ظل التنمية المستدامة تفرض شروط خضراء تتمثل في مقاييس حماية البيئة، وقد ظهرت بعض مؤسسات التمويل الدولية التي تمتنع عن تقديم تمويل للمشروعات التي لا تراعي الجوانب البيئية، وتسمى هذه البنوك "البنوك الخضراء".

ب. **المساعدات الدولية:** تخصص البلدان المانحة الرئيسية والأعضاء في لجنة المساعدة على التنمية والتابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)خلال كل سنة إعانة عمومية لفائدة التنمية، ولقد وضعت ندوة ريو دي جانيرو تقديرا لهذا المبلغ بهدف مواجهة نفقات التنمية المستديمة بمقدار70 مليار دولار سنويا عام 2002، غير أن تلك المساعدات عرفت تآكلا وأصبح من المتعذر تحصيل تلك التقديرات لفائدة التنمية، فمن ضمن مجموع 21 عضوا في اللجنة لا نجد سوى أربعة دول(السويد، النرويج، هولندا، الدنمارك) تحترم وبصفة منتظمة النسبة المحددة.

د. **البنك الدولي:** لقد فرضت التنمية المستدامة على البنك الدولي تبني إستراتيجية جديدة تعنى بالشؤون البيئية، حيث تمثلت سياسة البنك في البداية باتجاه المشكلات البيئية في مجرد تقديم النصيحة ثم أعلن عن تغيرات جديدة بإدارة البنك بما يسمح بالاهتمام بمشكلات وقضايا البيئة والتنمية، كذلك أعلن عن تخصيص موارد

[1] حكيم بن جروة، بادبس بوخلوة، العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد2، جامعة ورقلة- الجزائر، أفريل2018، ص121.

من البنك لأربع مبادرات تنفيذية من بينها برنامج تعاوني لمساعدة الحكومات على تقييم المخاطر البيئية في الدول النامية والتي تتعرض لأخطار بيئية.

ويقوم البنك بتمويل أربعة أنواع كبرى من نشاطات التنمية المستدامة:

- ✓ مساعدة البلدان الأعضاء في رسم الأولويات وتدعيم المؤسسات وصيانة السياسات البيئية واستراتيجيات التنمية؛
- ✓ العمل على توجيه قروض البنك نحو قضايا البيئة عند مراحل تحضير وصياغة إنجاز المشاريع؛
- ✓ معالجة قضايا الصندوق من أجل البيئة العالمية.[1]

ج. **صندوق البيئة العالمي(GEF)**: تأسس الصندوق سنة1990 ويتم تسييره من طرف البنك الدولي، وبرنامج الصندوق يهدف إلى تزويد البلدان النامية بالأموال الضرورية لتمويل النفقات الإضافية المرتبطة بتطبيق الاتفاقات المتعددة الأطراف حول البيئة، وتتخذ المساعدات التي يمنحها الصندوق للبلدان النامية شكل اعتمادات موجهة لمشاريع استثمارية ولعمليات الإعانة التقنية وبدرجة أقل لنشاطات البحث، وتتمثل المشروعات التي يمولها الصندوق في أكثر من 100بلد فيما يلي:

- ✓ معالجة الإفراط في صيد الأسماك وتدهور المحيطات والشطوط الساحلية والبحيرات؛
- ✓ اقتصاد استهلاك الطاقة وفتح الأبواب لتكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتوصيل الكهرباء للمجتمعات الريفية وتخفيض الاعتماد على تكنولوجيا أقل كفاءة التي تسبب التلوث وتساهم في تغير المناخ؛
- ✓ وقف فقد النباتات الخشبية وإزالة الغابات واستخدام خشب الوقود غير المستدام.

د. **تحويل الدين مقابل حماية البيئة:** شكلت المديونية الخارجية عرقلة أساسية أمام طموحات التنمية المستدامة، فقد أكد تقرير برونتلاند أن البلدان النامية تعاني من مديونية مفرطة تؤثر سلبا على التنمية المستدامة، فعبء المديونية الثقيل يؤدي بالعديد من هذه البلدان إلى استغلال أراضيها ومواردها الطبيعية بشكل مفرط، كما أن خدمة الدين تقلص وبشكل خطير من حصة ميزانيتها المخصص لحماية البيئة.

وتزامنا مع التطورات الحديثة وفي ظل المطالبة بتحقيق التنمية المستدامة، ظهرت حركة دولية تضامنية تعمل إلى تخفيض المديونية وتحويلها إلى مشاريع بيئية، ويتلخص هذا الأسلوب في تخصيص جزء من المديونية واستخدامه في المشروعات التي تعمل على حماية البيئة وتهدف هذه التقنية إلى:

[1] تقي الحسن، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر،عمان،1990،ص68.

- ✓ تخفيض المديونية للدول الأقل نموا؛
- ✓ حصول الدائنين على كل أو معظم حقوقهم؛
- ✓ حماية البيئة والمحافظة عليها هو أمر يهم العالم أجمع.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها.

تمثل الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أحد المسالك التي تعتمدها الدول لمواجهة التحديات التي تحدث على الصعيدين الوطني والمحلي، وقد تحولت إستراتيجية التنمية المستدامة منذ قمة الأرض التي انعقدت عام 1992 من إستراتيجية وطنية إلى إستراتيجية تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، ومن هنا سنتطرق لاستراتيجيات التنمية المستدامة ومعرفة أهم مؤشرات قياسها.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة.

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالإستراتيجية لتعدد تصورات واتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي أهم التعاريف التي تمس بالجوانب المختلفة للإستراتيجية التنمية المستدامة.

1-مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة:

يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة على المستويين الوطني والمحلي، وتتضمن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصياغة سياسات وخطط العمل وتنفيذها ورصدها بصورة منتظمة كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على إدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

❖ **تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي** (OECD) الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها " مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والاستثمار تقوم على المشاركة، ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمجتمع، مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث ما يتعذر ذلك، حيث لا ينبغي في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يأخذ بنوع ذاته من النهج أو بصيغة واحدة، إذ لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التي تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها.[2]

---

[1] بحث حول التنمية المستدامة http://communication.akbarmontada.com/t194-topic، تاريخ الإطلاع:20-05-2020.

[2] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات الإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك،2002، ص ص12-14.

3-الأسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة:

تتطلب عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات لتنسيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها، ويعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغي اتخاذها.

أ. **خلق ثقافة التنمية المستدامة:** ينبغي أن تشكل إستراتيجية التنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والابتكار.

ب. **إضفاء الطابع المؤسسي لاستراتيجيه التنمية المستدامة:** تتطلب عملية وضع استراتيجيه وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما بالسمة المؤسسة، وينبغي ألا ينظر إليها بصفتها عملية مخصصة لهدف معين، أو أنها مهمة تنفيذ لمرة واحدة فقط وينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية في الساحة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات.

ج. **وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ:** تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العلاقة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم، وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط على أساس إدارة العلاقات، وتتطلب في الكثير من الأحيان القيام بالتنازلات متبادلة فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع إستراتيجية.

د. **التنسيق الفعال:** لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات، فلابد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها، وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية، وهي مسألة حيوية لاستمرارها.

هـ. **الاتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة:** يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والمحلي، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، للتوصل إلى توافق في الآراء بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد..[1]

3-الإستراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة:

- **إستراتيجية النمو المتوازن:** يؤكد ألبرت هيرشمان أن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المقدمة قد تحقق انطلاقا من بعض قطاعات الاقتصاد الوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فإن النمو الاقتصادي حسب هيرشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات

[1] سايح بوزيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 316،315.

الأساسية، ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى إحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، الطريقة المباشرة تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى، فالعديد من الانتقادات وجهت إلى هذا الطرح ومن أهمها أنها تعتمد على الواقع الاقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الاقتصادية، أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت استثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وأسرع، كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية نتج عنه عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الاقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للاستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

- **استراتيجيه التنمية القطبية:** تؤكد دراسة فرانسوا بيرو للمجتمعات المتقدمة على أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة الزمنية وفي كل مكان، إلا أنه يظهر في أماكن ونقاط تدعى "أقطاب النمو" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية واجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لانتشار كافة آثار هذه الأقطاب الإستراتيجية، والتي وجهت لها العديد من الانتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك وبشكل مباشر على الاقتصاد الوطني، كسائر الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمات البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط سنة 1986 وسنة 2015 وسنة 2020 مما نجم عنها أثار سلبية، دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية وتشريعية كبيرة.
- **إستراتيجية الصناعات التكاملية:** يركز G.D.DEBERNIS في هذه الإستراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية، وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في ممارسة الآثار التصنيعية عالية في الاقتصاد الوطني ويعرفها دوبرنيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تكمن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل محيطها أي المساهمة في التكامل الاقتصادي والصناعي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط أهمها:
  - ✓ المناخ الملائم؛
  - ✓ توافر الموارد المادية والمالية والسوق الواسعة؛
  - ✓ التدخل الحكومي المباشر والفعال في الاقتصاد؛

✓ القيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي.

حيث وجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الانتقادات من بينها:

- الإستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط وسعر صرف الدولار؛
- الإستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة، إلا أن الحقيقة الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية لا تسمح بذلك، كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الاعتبار عند إعدادها مدى أهمية التكامل الاقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والاستقلالية التنموية للبلد.

الاستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة، لذا فإن البحث عن الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة قصد بلوغ مكانة بين الدول المتقدمة، التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة، كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنمية المستدامة.

تساهم مؤشرات التنمية المستدامة في تقييم مدى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة فعلية، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة، وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

1- المؤشرات الاقتصادية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة كما يلي:

أ) **التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة:** ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

✓ **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في سنة معينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة؛

✓ **حصة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويعبر عنه بنسبة مئوية؛

✓ **صادرات السلع والخدمات/واردات السلع والخدمات:** ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الاستمرار في الاستيراد.

[1] كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2010، ص 13.

ب) **تغير أنماط الاستهلاك:** ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

ت) **الموارد والآليات المالية:** ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- ✓ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ صافي المساعدات الرسمية المتلقاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2-المؤشرات الاجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

أ) **مكافحة الفقر:** ويمكن رصد التقدم من خلال:

- **معدل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.
- **مؤشر الفقر البشري:** بالنسبة للبلدان النامية هذا المؤشر مركب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحية (وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين)، المعرفة، توفر الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية، ونسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة).
- **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب) الديناميكية الديمغرافية والاستدامة: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

ت) تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال:

- ✓ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين؛
- ✓ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية.

ث) حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقيس من خلال:

- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة؛

[1] تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة نيويورك2005، ص ص 6-8، على الرابط Sustainability.uobabylon.edu/iq.2020-05-22:تاريخ الإطلاع

✓ عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

ج) **تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية:** وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة التوسع الحضري.[1]

3-المؤشرات البيئية: وتتمثل فيما يلي:

تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المؤشرات في:

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها، وأهم المعايير هي:

✓ الموارد المتجددة/السكان؛

✓ استخدام المياه/الاحتياطات المتجددة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة، ويتم رصد التقدم من خلال:

✓ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية؛

✓ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة؛

✓ استخدام الأسمدة.

ث- مكافحة إزالة الغابات والتصحر، ويتكون المؤشر من:

✓ التغير في مساحات الغابات؛

✓ نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.[2]

4-المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث القدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

---

[1] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سونطراك- رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2007، ص 42.

[2] خميس عبد الرحمان رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،4/2 نوفمبر،2009، ص 76.

5-المؤشرات السياسية: هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآليته المتمثلة في: درجة الشفافية، المشاركة، المساءلة، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، استقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان.[1]

الجدول رقم (2): مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة حسب الأجندة 21.

المؤشرات الاجتماعية	
الفصل 03	محاربة الفقر
الفصل05	الديناميكية الديمغرافية والاستدامة
الفصل 06	الحماية والارتقاء بالعناية الصحية
الفصل 39	الصكوك والآليات القانونية الدولية
الفصل 21	الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الصلبة
الفصل 22	الإدارة المضمونة والسليمة بيئيا للنفايات المشعة
المؤشرات الاقتصادية	
الفصل02	التعاون الدولي الهادف إلى تعجيل التنمية المستدامة
الفصل04	تغيير أنماط الاستهلاك
الفصل 33	الموارد والآليات المالية
الفصل 34	نقل التقنيات السليمة بيئيا
المؤشرات البيئية	
الفصل18	حماية مصادر المياه العذبة وتوعيتها
الفصل 10	النهج المتكامل لتخطيط الأراضي
الفصل 12	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل13	إدارة الأنظمة الإيكولوجية الهشة: محاربة التصحر
الفصل 15	المحافظ على التنوع البيولوجي

المصدر: بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بكر بلقايد، تلمسان-الجزائر،2012-2013ص:103.

[1] محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية،العدد95، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2010،ص 05.

المطلب الثالث: القمم الرئيسية للتنمية المستدامة ومعوقاتها.

نادى المجتمع المدني لحماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العديد من المؤتمرات، حيث يرى البعض أن دور جمعيات حماية البيئة برز لأول مرة عام 1972 تزامنا مع مؤتمر استوكهولم وتأسيس منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وجاءت قمة ري ودي جانيرو 1992 لتضع الأجندة 21 للبيئة والتنمية في العالم لعشر سنوات وخصص فيها الفصل 27 لتعزيز دور المنظمات غير الحكومية بعنوان" شركاء من أجل التنمية المستدامة "،وظهر فيما بعد منتدى عالمي للمجتمع المدني يسبق المؤتمر العالمي السنوي لوزراء البيئة ويقدم له اقتراحاته وتقريره حول المواضيع المدرجة على جدول أعماله، وجددت قمة جوهانسبورغ عام 2002 التأكيد على دور المجتمع المدني في وضع وتطبيق ومراجعة سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة على مختلف مستويات صنع القرار.[1]

1- القمم الرئيسية للتنمية المستدامة:

أ. **مؤتمر أستوكهولم 1972**: لقد كانت الفكرة السائدة وحتى بداية السبعينات عند كثير من متخذي القرار في دول العالم أنه بالإمكان إما تحقيق نمو اقتصادي أو تحسين في نوعية البيئة وأن أي خلط بين الاثنين كان ينطوي على نوع من المفاضلة أي تحسين في نوعية البيئة يعني تدني النمو الاقتصادي والعكس صحيح، حيث يبدو أن مؤتمر أستوكهولم المنعقد في 5-17 جوان 1972 بالسويد أصدر مبادئ مشتركة تلهم شعوب العالم وترشدها في مجال البيئة البشرية ضمن مفهوم التنمية المستدامة[2]، ونتيجة لذلك اعتبر هذا المؤتمر الحجر الأساس في خلق واقع يضع الجانب البيئي في الاعتبار عند رسم السياسات التنموية وبناءا عليه فقد تم تخليد اليوم الذي بدأ فيه مؤتمر أستوكهولم وجعله يوما عالميا للبيئة حيث يحتفل العالم باليوم الخامس من جوان باعتباره " يوم البيئة العالمي ".

وقد جاء في ديباجة إعلان أستوكهولم أن: للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة وفي ظروف معيشة مناسبة في ظل بيئة تتيح له العيش في كرامة ورفاهية وله واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

---

[1] قاسم البريدي،" المجتمع المدني وحماية البيئة مدخل آخر للحوار بين الشمال والجنوب"، تاريخ الإطلاع18-05-2020.
http://www.Tawra.alwehda.gov.sy .

[2] عبد الإله الوداعي، القانون الدولي ودوره في حماية البيئة(الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف)،في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري، البحرين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية و الجمعية العربية للإدارة البيئية)،ص 106.

ومن أهم ما توصل إليه المؤتمرون في أستوكهولم هو مبدأ الشراكة بين الدول كبيرها وصغيرها، والمنظمات الدولية، والأفراد والمؤسسات والجماعات في حماية وتحسين البيئة بأبعادها الكاملة، فلم يعد الإعلان مقتصرا على الحكومات الموقعة عليه، بل شمل المنظمات الدولية المعنية بالبيئة وكذلك الأفراد الطبيعيين والمؤسسات الاجتماعية وجماعات الشباب والكهول والنساء والسكان الأصليين.[1]

ترتب على مؤتمر أستوكهولم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP، وقد استطاع هذا البرنامج أن يلفت الأنظار إلى ظواهر على قدر من الخطورة مثل التصحر، وغيرها من الظواهر التي شكلت تهديدا خطيرا على الموارد الطبيعية، كما اهتم بتوضيح أبعاد المشكلات البيئية الناجمة عن ضغط الإنسان المبالغ فيه اتجاه الموارد الطبيعية، ووجه الأنظار أيضا إلى المتغيرات البيئية وأثرها على التغيرات المناخية للكرة الأرضية نتيجة تقلص طبقة الأوزون، حيث أحدث الاهتمام بالبعد البيئي نقلة في الوعي بعالمية القضايا البيئية واستحالة معالجتها على مستوى محلي أو إقليمي.[2]

ب. مؤتمر ريو دي جانيرو 1992: سجل مؤتمر أستوكهولم عن البيئة البشرية 1972 نقطة تحول هامة، حيث تحركت الأمم المتحدة لتنسيق أنشطتها عن طريق إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو اليونيب، وتتلخص مهمة اليونيب في " توفير القيادة وتشجيع الشراكة للاهتمام بالبيئة عن طريق الإيحاء للأمم المتحدة والشعوب وإعلامها وتمكينها من تحسين نوعية حياتها دون الإضرار بحياة الأجيال القادمة ".وقد كان بعد مؤتمر ستوكهولم العديد من المؤتمرات العالمية التي ركزت على ضرورة حماية البيئة وإشراك المجتمع المدني في التنمية المستدامة ومن أهم هذه المؤتمرات: مؤتمر ري ودي جانيرو بالبرازيل عام 1992،الذي حضره عدد من رؤساء الدول يفوق أي مؤتمر سابق للأمم المتحدة.[3]

لقد نص المبدأ الأول من هذا التصريح على " يحتل البشر مركز الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ولهم الحق في حياة سليمة ومنتجة في انسجام مع الطبيعة، " كما تم في هذا المؤتمر اعتماد اتفاقيتين دوليتين هامتين بخصوص البيئة، اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وقد وقعت معظم دول العالم على العديد من الاتفاقيات إلى ضمان أوسع مشاركة جماهيرية في اتخاذ القرار.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر، الإسكندرية، ص 30,

[2] مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2005، ص190.

[3] أحمد أمين الجمل، مترجما، دبلوماسية البيئة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، دون سنة نشر، ص 53.

وتشمل " أجندة القرن 21 " الصادرة عن نفس المؤتمر على أربعة أجزاء، يمكن اختصارها في:

- ✓ **الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية:** وتشمل التعاون الدولي، محاربة الفقر، تغيير الأنماط الاستهلاكية، حماية صحة الإنسان وتوفير المستوطنات البشرية السليمة، العمل من أجل التنمية المستدامة.
- ✓ **الحفاظ على الموارد وطريقة إدارتها:** وتشمل حماية الغلاف الجوي للأرض، إدارة الأراضي، حماية الغابات، محاربة التصحر والجفاف، تطوير المناطق الجبلية والمناطق الريفية عموما، الحفاظ على التنوع البيولوجي، إدارة النفايات الخطرة والمواد المشعة، حماية المحيطات وإدارة المياه العذبة.
- ✓ **دعم الدور الذي تقوم به الجماعات في التنمية المستدامة:** مثل النساء، الشباب، المنظمات الغير حكومية، رجال الأعمال والصناعة، العلماء والتكنوقراط والفلاحين.
- ✓ **طرق تمويل أجندة الواحد والعشرين:** والتي تشمل تمويل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا والعلوم ونشر التعليم والوعي.[1]

حيث دعت أجندة الحادي والعشرين المعلن عنها في مؤتمر **ريو** إلى وضع خطط ميدانية تعتمدها جميع الحكومات على مستوى الحكم لضمان تماسك السياسات والخطط وأدوات السياسة العامة القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والغرض من هذه الاستراتيجيات هو الربط بين جميع الخطط المختلفة وإدخال البعد البيئي في صنع القرار، وقد شهدت السنوات العشر التي تلت مؤتمر **ريو** ولادة ما يزيد عن 30 اتفاقية دولية متعددة الأطراف دخلت جميعها حيز التنفيذ وكلها ترتكز على:

- ✓ الحد من التلوث، والملوث يدفع الثمن؛
- ✓ المسؤولية المشتركة بين الجميع؛
- ✓ تعزيز التنمية المستدامة.[2]

ج. مؤتمر جوهانسبورغ 2002:

تعتبر قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة التي عقدت في سبتمبر 2002 في مدينة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا من أهم وأكبر المؤتمرات في التاريخ، حيث ساهم فيها أكثر من 100 ملك ورئيس دولة، عقدت بعد مرور 10 سنوات على قمة ريو لكنها تختلف عنها من حيث إنجازها التاريخي، ففي ريو وضعت لأول مرة في تاريخ البشرية اتفاقيات لحماية المناخ العالمي و الحفاظ على التنوع البيئي ومكافحة التصحر، لكن قمة جوهانسبورغ

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوجيز الغربي للقانون البيئي الدولي (دون بلد نشر)1995، ص 18.

[2] عبد الخالق عبد الإله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167 ،1993، ص 79،80.

وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم، وحددت خططا لخفض عدد السكان المحرومين من المياه إلى النصف، حيث استهدف المؤتمر وضع الأساس لمنهج جديد ذو اتجاه عملي من خلال تأسيس عدة أهداف وجداول زمنية والتزامات بتشجيع التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أقر مؤتمر جوهانسبورغ خطة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي حددت أهدافا هامة للتصدي للمشاكل البيئية الصعبة مثل: تقليص نسبة أولئك الذين لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015، وكذا تقليص إنتاج واستخدام المواد الكيميائية عام 2020 بواسطة سبل لا تعود بالضرر على صحة البشر والبيئة.[1]

2-معوقات وحلول التنمية المستدامة:

بالرغم من وجود عدة معوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة إلا أن هناك مجموعة من الحلول التي يمكنها التقليل من حدة هذه المعوقات.

- **معوقات التنمية المستدامة.**

- ✓ طبيعة النظام السياسي القائم، حيث نجد أن النظام السياسي له دور كبير في إبراز البعد التنموي من خلال استحداث العديد من المتغيرات في كافة مجالات الحياة وذلك بالاستعمال العقلاني للمواد الطبيعية المتاحة؛
- ✓ الحروب الداخلية وانعدام الاستقرار وغياب الأمن والسباق نحو التسلح، مما يؤدي إلى استنزاف أموال هائلة؛
- ✓ ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية، بسبب هجرة العقول مما أثر سلبا على خطط التنمية، وسبب اتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية؛
- ✓ تدني الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة وضعف التنمية الاقتصادية وهجرة أكثر من 900 مليار دولار من الدول العربية إلى بنوك الدول الأجنبية؛
- ✓ النمو السكاني الكبير والذي يزيد على 3 %سنويا أي أكثر من 11 مليون نسمة، حيث تلتهم كل الجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية؛
- ✓ الفقر وتراكم الديون التي تستنزف أكثر من نصف الدخل الوطني للدول العربية؛
- ✓ عدم الرغبة في العمل بجد وبإخلاص وتفضيل المصالح الخاصة على المصالح التي تخدم فئات كبيرة من المجتمع.

- **حلول التنمية المستدامة:**

من أجل القضاء ولو بصفة جزئية على حدة هذه المعوقات يجب على الدولة المعنية بالتنمية المستدامة مهما كانت إتباع الآتي:

[1] غنية ابرير، دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية- دراسة حالة الجزائر-مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2010/2009، ص48.

- ✓ الاستغلال الأمثل والفعلي لثروات والموارد المتاحة للبلد مع إيجاد المناخ المناسب والملائم لتسير الاستثمارات المحلية؛
- ✓ توفير المجالات المختلفة والملائمة للشباب مع تأهيل وتوفير فرص العمل المختلفة، والتي تتماشى مع متطلبات الفرد وتخصصاته المهنية؛
- ✓ تخطيط وتسير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بمسايرة التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية المستدامة؛
- ✓ صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني الذي ينطلق منه العالم العربي بوجه عام والجزائر بوجه خاص واستثماره واستغلاله لتحقيق التنمية المستدامة.

لكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية وخاصة منها الشابة لنهوض بها وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

[1] عمر الشريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، أبحاث الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت، سكيكدة- الجزائر،21-22 أكتوبر2008، ص ص 05-06.

خاتمة الفصل:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد بأن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة، فكان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتهما في آن واحد.

لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التنمية المستدامة تضمن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، فبواسطة التنمية المستدامة يمكن لأبعادها أن تشترك وتساعد على القضاء على كل أشكال الاختلالات والفوارق سواء كانت داخل المجتمع أو بين مختلف الأجيال، وبالتالي أصبحت التنمية المستدامة حتمية تفرضها مستجدات الواقع، وسنحاول في الفصل الثالث تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: تجارب دولية في مجال التنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

تعاني الدول الغنية بالموارد الطبيعية وأحادية الإنتاج بما يعرف بلعنة الموارد، فأسعار الموارد معرضة للمخاطر والتقلبات فهي غير متسمة بصفة الاستقرار فمع ارتفاع أسعار السلع الأولية واكتشاف احتياطات جديدة من الموارد الطبيعية، تتاح الفرصة للدول الغنية بالموارد للحصول على الإيرادات والتي من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية، أما في حالة حدوث العكس وعدم احتياطها لهذا الأمر من خلال تنويع اقتصادها ومصادر دخلها فإنها ستعرض نفسها للكثير من المساوئ التي تحمد لا عقباها.

حيث تظهر أهمية التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد من خلال تجنب المخاطر والتقلبات، وإعطاء الاقتصاد المرونة للتكيف مع الظروف وتوفير مناصب شغل كما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويحافظ على البيئة ولا يستنفذ موارد الأجيال القادمة، مما يجعل لزاما على الدول ذات المورد الواحد أن تسلك طريق التنويع وفي هذا السياق فقد قسمنا هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: آليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

المبحث الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: آليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

يسعى التنويع الاقتصادي إلى استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها القطاعات الاقتصادية، حيث يعتبر معيار لتقييم وتطور أداء البنيات المكونة للاقتصاد، حيث يسمح بالتعرف على قدرة القطاعات التي تساهم في تحقيق نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، والاقتصاد الوطني ككل.

وباعتبار العلاقة قوية ومباشرة بين التنمية والتنويع سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آليات التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة.

المطلب الأول: آليات التنويع الاقتصادي.

تعتمد دراسة التنويع بشكل أساسي على وجود الآليات التي تدفع بنجاحه، والتي تختلف من اقتصاد إلى آخر، وذلك بناءا على مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة الظروف المحلية والدولية، خاصة في الجانب الاقتصادي، وبالتالي تبني هذه الآليات يؤكد فعاليتها وكفاءتها في تحقيق النمو والنهوض بالاقتصاد، ومن بينها نجد:

1-الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: إن الشراكة بين القطاع العام والخاص عبارة عن نشاط مشترك ينفذه أعضاء في قطاع اقتصادي متشابه، إذ أصبح تطوير تنظيمات تشاركيه من القطاعين هدفا استراتيجيا تسعى إليه الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومن أجل دفع عملية التنمية والتقدم فيها وتمكينها من مواكبة متطلبات أداء الأعمال لتحقيق الميزة التنافسية، وهذا ما يؤدي بها إلى تطوير قطاعات مختلفة تساهم في تنويع الاقتصاد.[1]

2-برامج الإصلاح الاقتصادي: يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر، وتتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع لما يعرف بالخوصصة.

تتزايد الحاجة إلى عملية الإصلاح خاصة في البلدان النامية، وأمام عجز السياسات الاقتصادية القائمة على إنجازها للأهداف الاقتصادية سواء المتعلقة بتحقيق التوازن الخارجي(ميزان المدفوعات) أو التوازن الداخلي (بين الطلب والعرض)، وهذا بالاعتماد على نوعين من البرامج:

[1] رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية 10 ماي 2013، ص 69.

- ✓ إما برامج التعديل الهيكلي التي يصممها ويتولى تنفيذها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية والتي تتم على الهياكل الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذها في إطار زمني يفوق ثلاثة سنوات؛
- ✓ إما برامج التثبيت الاقتصادي التي يصممها وينفذها صندوق النقد الدولي والتي تتمثل في مجموعة من السياسات التصحيحية التي تتم في مجال السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف والتي يتم تنفيذها في الأجل القصير سنة واحدة غالبا.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي على العموم إلى إعادة هيكلة الاقتصاد بطريقة تسمح له بتنمية مختلف القطاعات بالاعتماد على القطاع الخاص وتنويع ورفع نسبة الصادرات.[1]

3-إعادة الاعتبار للدولة التنموية: تعتبر الدولة التنموية الدولة التي تستطيع إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي.

وانطلاقا من ذلك تؤكد الدور الهام والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الإرشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية.[2]

4-الصناعات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني سواء في البلاد المتقدمة أو النامية، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص العمل، وذلك لأن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم على وجود الشركات الكبيرة وحدها فقط، بل وجود بيئة ملائمة للأعمال الريادية، وتوفير شبكة واسعة من الموردين والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة وغيرها من الأنشطة التكاملية في أي من القطاعات الاقتصادية وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

---

[1] أسماء حجايلية، سمية مخلوفي، إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة(1990-2010)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945، قالمة، دفعة 2012-2013،ص ص 83،84.

[2] سليمة طبايبية والهادي لرباع، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2012، ص 1.

5-الاستثمار الأجنبي المباشر: إن الاستثمار الأجنبي المباشر يولد آثارا إيجابية، إذ تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، كما يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة وزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى إيجاد آثار ايجابية في سوق العمل وامتصاص جزء من البطالة، حيث يساعد على إحداث تنمية اقتصادية في البلد المضيف بقدر معين حسب نوع وحجم الاستثمار المباشر فيه، وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية والتقنية العالمية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعها.[1]

المطلب الثاني: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة.

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، ومن خلال حملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية.

تشكل التنمية المستدامة إطارا واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الاقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو مستدام، ومع ذلك فإن التنمية المستدامة ليست ذات حجم واحد يناسب الجميع، بل تحتاج إلى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولويتها، حيث يتطلب ذلك ما يلي:

1_ المراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن: حيث أن الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنويع الاقتصادي، يتطلب الانطلاق في تعديل وضبط المسار التنموي الراهن من خلال معالجة وتصحيح الاختلالات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني، وضمن أهداف مسطرة وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم، تتمثل الأهداف في:

- ✓ تكريس سيطرة الدولة على مواردها الذاتية باعتبارها حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الاقتصادي؛

[1] عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015،ص ص 74،75.

- ✓ الاستخدام الأمثل للاحتياطات من هذه الموارد؛
- ✓ إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية والإقليمية.

2_ إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية: والتي ينبغي أن تقوم على:

- ✓ إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان حيزا مهما جدا منها؛
- ✓ اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الاعتماد على فوارق النفط السعرية؛
- ✓ اعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات والفرضيات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، وتفاصيل الإيرادات والنفقات، والالتزام بالمعايير الدولية في إعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.[1]

3_ إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إدارتها: من خلال:

- ✓ برمجة الاعتماد على القوة العاملة المحلية من خلال إعطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية؛
- ✓ إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الاقتصادية التي بحاجة إليها، وذلك عن طريق تحسين تكوينها ووضع الحوافز المادية والمعنوية وتطوير تقنيات العمل.

4_ تأهيل الاقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية: وذلك بالحفاظ على استمرارها باعتماد إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال ترسيخ قواعد محلية صلبة، اقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة. [2]

كما تسعى التنمية بصورة عامة إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية والتطلعات، كما أنها تنطوي على إدراك الإمكانات البشرية وإدارة الموارد الموجودة من أجل الرفاهية المستدامة للبشرية، حيث أصبحت التنمية

[1] شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008،ص 676.

[2] ابراهيم العيسوي آخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع،ظ1، 1999، ص 91.

المستدامة منذ التسعينات من القرن العشرين تحتل دورا بارزا ومن أهم اهتمامات مختلف الحكومات، ومطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

وباعتبارها أنها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، حيث يمكن أن تتحقق من خلال الإطار الاجتماعي والبيئي الذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد. [1]

كما يعد التنويع من منظور التنمية المستدامة كضمان للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، باعتبار أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، حيث أنه لا يعنى بالضرورة زيادة المخرجات فقط ولكنه يعزز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قاعدتها الاقتصادية، كما ينظر إليه من هذه الزاوية باعتباره لديه القدرة على تعزيز مقدرة الاقتصاد على التكيف وضمان الآفاق على المدى الطويل في مواجهة نضوب الموارد الطبيعية الأساسية والتقلبات الاقتصادية تحت ضغط المنافسة لاسيما في مرحلة العولمة المعاصرة، كما أن التنويع الاقتصادي لديه الميل لتلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء والتي تدور حول توفير فرص العمل والغذاء والصحة والمأوى وفتح مجالات متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يتسع لفئات واسعة من الناس، كما أنه يعمل على توسيع قدرة البيئة على تلبية احتياجات الناس من خلال تحسين التكنولوجيا، التنظيم الاجتماعي وليس على استغلال جانب واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالانقراض والتدهور البيئي، كما أنه يؤسس لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن وبين الأجيال على حد سواء. [2]

حيث تعتبر سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات الدول النامية، سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية لمستدامة والنهوض بالاقتصاد الحقيقي وذلك من خلال:

- ✓ زيادة الأهمية النسبية لكل القطاعات والنشاطات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل؛

[1] هاجر بوزيان، فطيمة بكدي، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير، المركز الوطني بخميس ملاينة، ص 2،على الموقع http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaire../com-dic-2008-2pdf/date de consultation le 05-07-2020.

[2] موسى باهي، كمال روتينية، مرجع سبق ذكره، ص 141.

- ✓ التقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، كما هو الحال في الاقتصاديات النفطية مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لمختلف موارد المجتمع؛
- ✓ تصفية كل مظاهر التخلف وضمان التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني، مما يجنبه الوقوع في الأزمات والتعرض للصدمات الخارجية؛
- ✓ إحداث سلسلة متعاقبة من التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني سعيا للخروج من حالة الانحصار في مصادر الدخل.[1]

وعليه فإن التنمية بحاجة إلى تمويل مستدام أي يتسم بالاستمرارية والكفاية، كما أن عملية التنمية والتقدم الاقتصادي لا يتوقفان على مدى توفر النفط على الرغم من أهميته، فكثير من دول العالم المتقدمة لا تمتلك هذا المورد بل تستورده مقابل اعتمادها على تطوير قطاعات وأنشطة اقتصادية أخرى، مما يجعل الاعتماد الدائم والرئيسي عليه محفوف بالمخاطر ومن هنا تأتي أهمية تأمين اقتصاد متنوع.

المطلب الثالث : معوقات التنويع الاقتصادي.

إن العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول النامية ذات الاقتصاديات الأحادية، تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل تتمثل فيما يلي:

- ✓ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛
- ✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النامية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي؛
- ✓ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها؛
- ✓ تخلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مما حد دورها وإمكانيتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص؛

[1] الهادي الصادق، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014، ص 196.

- ✓ غياب الاستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، مما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصاد الوطني والعملية التنموية؛
- ✓ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم، والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول.[1]

المبحث الثاني: تجارب دولية في التنويع الاقتصادي والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري.

يعتبر تنويع النشاط الاقتصادي ذات أهمية كبيرة، حيث نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل لتحقيق هذا الهدف والتخلص من التبعية، باعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تحقيق درجة مقبولة من تنويع اقتصادها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها.

المطلب الأول: تجارب دولية رائدة في التنويع الاقتصادي.

استطاعت بعض الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصادياتها وتحقيق معدات نمو مرتفعة على المدى الطويل، ومن أبرز هذه الدول ماليزيا، النرويج، إندونيسيا، وقد تميزت هذه الدول في إطار سياسة التنويع بالتحول نحو الإنتاج الصناعي وذلك من خلال إثرائها وتثمينها بمنتجات أكثر تطورا.

1-التجربة النرويجية: تمثل التجربة النرويجية أحد المحاور الهامة التي يجب الوقوف عندها للاستخلاص العبر خاصة من قبل الدول النامية التي تواجه تدهورا في ميزان مدفوعاتها، وارتفاع عجزها المالي، كما سجل برميل

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط(حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي)، الأمم المتحدة 2001، دراسة منشورة على الانترنيت http://www.shebacss.com/docs/e_oil_pdf date de consultation le 20/07/2020

النفط تراجعا ملموسا، فالنرويج أثبتت نجاحها في تحويل ثروتها النفطية إلى أصول منتجة وفقا لما تقتضيه متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على العدالة بين الأجيال.[1]

حيث يوصف الاقتصاد النرويجي بأنه اقتصاد شامل ومتنوع، يمتلك مقومات الصناعة والزراعة والتجارة وحرف متنوعة، أسهمت في نموه وتطوره جملة من العوامل أهمها: امتلاك النرويج موارد طبيعية كبيرة ومتنوعة، تأخذ صناعة النفط مركز الصدارة في النشاطات الاقتصادية من خلال مساهمتها الكبيرة في الناتج الوطني، والعائدات الكبيرة المتأتية منها بما يتيح ادخارها واستثمارها لمصلحة الأجيال القادمة.[2]

حيث تقوم إستراتيجية التنويع الاقتصادي في النرويج أساسا على تنويع القاعدة الصناعية النفطية وتطويرها، وقد جعلت من هذه الصناعة قطاعا رائدا ومحركا للتنمية الوطنية الشاملة، وكان للحكومة النرويجية دور كبير في نجاح تجربة التنويع الاقتصادي بالاعتماد على الصناعة النفطية.

وتتلخص إستراتيجية النرويج لتحقيق التنويع الاقتصادي في المحاور التالية:

- **التوافق السياسي حول إدارة النفط:** اتبعت النرويج سياسة واضحة المعالم حول إدارة موارد النفط والتي حازت على إجماع سياسي وأهم ما يميز هذا التوافق هو مبدأ السيطرة مع إتباع سياسة الإسراع على مهل، والتي فحواها مراعاة التوازن والرغبة في النمو من جهة، والتأني من أجل تحاشي الصدمات المضرة بالاقتصاد من جهة أخرى.[3]
- **التعاون الفعال بين السلطات الحكومية والشركات العاملة:** يظهر هذا التعاون في مساهمة الحكومة النرويجية كمستثمر جنبا لجنب مع شركات النفط، وعلى هذا الأساس توصلت الصناعة إلى مشاريع مشتركة تشمل كثيرا من الشركات والسلطات الحكومية في بعض الأحيان.

[1] بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة أحمد دراية، إدرار- الجزائر- 2018/2017،ص 49.

[2] الصادق الهادي، محمد خاوي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج(دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج)، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة- الجزائر-يومي 28-29 أكتوبر2014،ص 124.

[3] محمد حسين البوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كرباء- العراق، المجلد الثالث، العدد10،2015،ص 141.

- **الاعتماد على العمالة المحلية:** على خلاف العديد من الدول المصدرة للنفط لم تفتح النرويج سوق عملها للعمالة الأجنبية الرخيصة، وعوضا على ذلك عملت على وضع سياسات تزيد من مساهمة العمالة المحلية في سوق العمل، بما يضمن إيجاد حل لمشكل نقص العمالة.
- **إدماج وربط قطاع النفط بالقطاعات الأخرى:** حيث فرضت النرويج على الشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط اعتمادا تاما على العمالة المحلية ومراكز البحث والجامعات النرويجية لحل مشكلاتها التقنية المرتبطة

بعمليات التنقيب والإنتاج، كما ألزمتها الاعتماد على القطاعات النرويجية في كل ما يتعلق بعمليات التشغيل والصيانة.[1]

- **إدارة العوائد النفطية (الصندوق السيادي للنرويج):** تأسس صندوق النفط النرويجي سنة 1990، وتم تحويل الأموال لأول مرة من خزينة الدولة إلى الصندوق 1996، حيث يعمل صندوق النرويج السيادي وفق الضوابط التالية:
  - ✓ دخل الصندوق يشمل كل عائدات النفط والربح المترتب عن الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
  - ✓ تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة، وتحاشي المشاريع التي تسئ إلى الإنسان والبيئة؛
  - ✓ عدم السماح للحكومة بسحب أية أموال من الصندوق في الظروف العادية إلا بنسبة ثابتة لا تزيد عن 40% من الربح السنوي للاستثمارات التي يقوم بها الصندوق؛
  - ✓ لا يجوز لصندوق التملك في شركة أكثر من 10% مهما كان العائد.[2]

[1] عبد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط، العربية 29 سبتمبر2015، ص 02، تتوفر على تاريخ الإطلاع 01-07-2020 http:// www .alarabiya.net /ar/aswaq/2015/09/29 على الرابط :

[2] مهددي فاطمة الزهراء، حواس مولود، التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البيرة- الجزائر- يومي 30/29 نوفمبر2016(بتصرف).

الشكل رقم 03 :مخطط عوائد الصندوق السيادي للفترة(1999-2018).

المصدر : بللعما أسماء، مرجع سابق، ص 53.

نلاحظ من الشكل أعلاه ما يلي:

- ✓ استثمارات الصندوق في العقارات كان بداية من سنة 2011، حيث بدأ الصندوق بالاستثمار في الأسهم والسندات، ثم في الأخير تم الاستثمار في بعض الأنشطة العقارية ولكن بشكل محدود؛
- ✓ أثبتت عوائد الصندوق جدواها، خاصة بعد الأزمة العالمية 2008، حيث خسر الصندوق بنسبة23%، في سنة واحدة فقط، وقد يعود ذلك إلى ضخامة الصندوق وتعدد أصوله وبالتالي تعدد المخاطر المتعلقة بها.

وكون التجربة النرويجية من أنجح التجارب الرائدة في التنويع الاقتصادي استخلصت منها الدول النامية الدروس التالية:

- ترقية القطاع المالي والمصرفي بما يتلاءم مع متطلبات التمويل الداخلي أو الأجنبي للمشاريع الاستثمارية؛
- تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، واستمرارية المالية العامة والعدالة بين الأجيال وكفاءة استخدام الموارد؛
- إنشاء صندوق تحقيق الاستقرار، والثروة السيادية لتوفير الموارد اللازمة لتمهيد النفقات في مواجهة تقلبات الإيرادات والادخار للأجيال القادمة؛
- الدمج الكامل لصندوق الثروة السيادية في ميزانية الحكومة؛
- تكثيف الاستثمارات في مجال التعليم بما في ذلك مجال العلوم والتكنولوجيا والتعليم التقني والمهني؛

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام باستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات القيمة المضافة العالية.[1]

2-التجربة الماليزية: تعد التجربة الماليزية من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من انجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها الدول، كي تنهض من الجمود والتخلف، حيث تعد ماليزيا دولة إسلامية ذات مقومات كبيرة وقد أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي في التنمية البشرية والاقتصادية وفي مجال الصادرات والواردات، حيث ينفرد هذا البلد بوضعية جغرافية متميزة وبموارد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابوية والتي كانت تشكل قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير، وكان تحسين الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا ومن أجل ذلك اختارت نظاما تجاريا أكثر انفتاحا، كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء المناطق الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق، وساهمت العوامل الاقتصادية والسياسية على نجاح التنمية في ماليزيا حيث أن:

- ✓ المناخ السياسي لدولة ماليزيا والظروف السياسية ملائمة للتنمية الاقتصادية، إذ أنها لم تتعرض للانقلابات العسكرية والقادة السياسيين مؤمنين بالتغير والإصلاح.
- ✓ انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين.
- ✓ توجه ماليزيا تمويلها نحو التنمية بشكل أساسي بدلا من إنفاقه على التسلح إذ أن ماليزيا صديقة لكل الدول وتتجنب المشاكل التي تعيق تقدمها.[2]

بدأت ماليزيا في السبعينات بتقليد اقتصاديات النمور الأسيوية، وألزمت نفسها بالانتقال من كونها تعتمد على الزراعة إلى اقتصاد يعتمد على التصنيع والتصدير، حيث قاد رئيس الوزراء الماليزي " محمد مهاتير" ماليزيا نحو التطور وتم ذلك كله بوجود حكومة وطنية مؤمنة بالتغير، فلم تأتي تجربة ماليزيا الحضارية والتكنولوجية

[1] أمال بن ناصر، وداد بورصاص، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945قالمة،25و26 أفريل 2017،ص 14.

[2] عبد الحفيظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451، السنة الثالثة.

والاقتصادية من فراغ، بل هي نتيجة لجهود القيادة الماليزية، فاستفادت من تجارب الكثير من الدول لتصبح تجربة رائدة في التنويع الاقتصادي.[1]

الجدول رقم 03: يوضح تطور بعض مؤشرات اقتصاد ماليزيا خلال الفترة (2013-2016).

المؤشر	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي(مليار دولار)	324	340	298	298
معدل النمو الاقتصادي	4،7	6	5	4،2
الاستثمار (التغير السنوي في النسبة)	8،1	4،8	3،6	2،7
الصادرات(مليار دولار)	229	234	199	189
الواردات(مليار دولار)	206	209	176	168

Source :focus économies ,économie forçats froc the word leading economists ,malaysia economic outloom,(http://www.focus-economics.com/countries/malaysia)

حيث تم تقسيم أهمية النفط والغاز ومساهمته في التنويع الاقتصادي إلى قسمين: النفط والغاز كصناعة، والنفط والغاز كمصدر للإيرادات، حيث استخدمت ماليزيا عائدات النفط والغاز لتطوير القطاع، وإعادة هيكلة الاقتصاد بعيدا عن الزراعة ونحو التصنيع، لتلبية احتياجات الاقتصاد الصناعي.

خطوات التنويع الاقتصادي في التجربة الماليزية: تضمنت هذه التجربة تدخلا كبيرا من جانب الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، وكان ذلك بدافع المنافسة الدولية التي دعمها نقل المعرفة والتكنولوجيا، مع التركيز على تنمية شركات النفط الوطنية للوصول إلى مصاف الشركات العالمية وبينما اعتمد الاقتصاد الماليزي إستراتيجية إحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، وكان هناك تركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

- دعم الحكومة للبرامج المؤدية إلى اكتساب القوى العاملة مهارات عالية والإنفاق على البحث والتطوير والتشجيع على دخول صناعات جديدة ورفع مستوى الإنتاجية؛[2]

[1] علي أحمد درج، التجربة الماليزية والدروس المستفاد منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، 2015، ص 1364، 1363.
[2] أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015، ص 15.

- تنويع النشاط الصناعي من صناعات استهلاكية رأسمالية إلى صناعات وسيطة، حيث يمكن اعتبار هذه النقطة من أهم أسباب التنويع الاقتصادي؛
- تخصيص عائداتها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة على مشاريع البنية التحتية، التي اعتبرتها الحكومة السبيل الأهم لضمان النمو المستقر مستقبلا؛
- الاهتمام بالرأس المال البشري من خلال تحسين الأحوال المعيشية، التعليمية والصحية لتنشئة يد عاملة ذات كفاءة عالية يعتمد عليها في الإنتاج بدل الاستعانة بالكفاءات الخارجية؛[1]
- العمل على تحويل ملكية العديد من المشروعات إلى القطاع الخاص مع الاحتفاظ بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية؛
- في إطار تشجيع التصدير لم تعتبر الحكومة الماليزية الحصيلة الجمركية بندا هاما في تمويل الميزانية العمومية، لذلك فقد كانت تفرض الحماية الجبائية فقط على بعض المنتجات، التي تستهدفها خطط التنمية كما استخدمت نظام تراخيص الاستيراد لتنظيم السوق المحلي، وتقديم التمويل للمصدرين والمنتجين، من خلال مجلس تمويل الصناعة الماليزية، الذي يقدم قروضا متوسطة وطويلة الأجل للمصانع؛[2]
- كما قدمت الحكومة الماليزية جملة من الخدمات والحوافز للصادرات من بينها الإعفاء بنسبة 50%من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية، وإعفاء ضريبي بنسبة 5%من قيمة الصادرات، والتي تعتبر من أهم المحفزات التي أقرتها السلطات الماليزية لذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قامت بتوقيع اتفاقيات ضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة تتعلق بحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري، وتحرير القيود الخاصة بحقوق الملكية في هذه الشركات.[3]

وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال:

[1] عياد هيشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000-2003، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر- يومي 02-03 نوفمبر 2016.

[2] عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11،2011، ص ص 66-70.

[3] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير)، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر- 2010-2011،ص 102.

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.[1]

وبذلك حققت ماليزيا نجاحا ملحوظا في تنويع اقتصادها في السنوات الأخيرة، فبعدما كانت مجرد دولة تعتمد على تصدير المواد الأولية، أصبحت خلال فترة قصيرة دولة مصدرة للسلع والمنتجات الصناعية، وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة وتنويع مصادر دخلها الوطني، واهتمامها بقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وحققت تقدما ملحوظا في القضاء على البطالة والفساد، مما جعل منها أحد التجارب الرائدة والتي أصبحت محل دراسات الكثير من الباحثين والمؤسسات الدولية لاستنباط الدروس التي يمكن محاكاتها من قبل دول أخرى كالجزائر التي مازالت تبحث عن طريقها للتنمية، وعليه يمكن استنباط مجموعة من الدروس فيما يلي:

أ. الاستقرار السياسي هام لتطبيق البرامج الاقتصادية ومواصلة العمل عليها، كما يعتبر أحد العوامل الهامة لجذب وتشجيع المستثمرين الخواص سواء كانوا محليين أو أجانب؛

ب. التخطيط الاستراتيجي الذي تمثل في حالة ماليزيا في رؤية 2020، وذلك من خلال تعبئة الجهود والإمكانيات لتحقيق الأهداف الموضوعة؛

ج. يعتبر التعليم والتركيز على الموارد البشرية ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد؛

د. التركيز على البعد الآسيوي لماليزيا وعدم تأثرها بشدة النموذج البريطاني، كونها كانت تحت الاحتلال البريطاني، جعلها تكتسب وتدعم القيم الآسيوية المشجعة على العمل وأخلاقه، ومكنها من الاستفادة من التجربة اليابانية؛

هـ. خلق نوع من الانسجام بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يخلق منافع لكيلهما، ما ينعكس إيجابا على الاقتصاد ككل؛

[1] بللعما أسماء، بن عبد الفتاح رحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 07، العدد01، السنة 2018، ص 336.

و. التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها ليست بحاجة لرؤوس أموال كبيرة من شأنه تحقيق الاستفادة من الموارد المالية المتاحة بشكل أفضل، مع قدرتها في تخفيض معدلات البطالة والفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد في الأسواق العالمية؛

ز. تحسين مناخ الأعمال وقبول واقع الاقتصاد المنفتح ومحاولة الاستفادة من التحرير والعولمة، وهي عناصر أساسية في نجاح التجربة الماليزية وفي قدرتها على محاكاة الصناعات المتطورة في الدول المتقدمة؛

ح. الحفاظ على الثروات الناضبة مثل الغاز والنفط من خلال تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص نسب مساهمتها في الناتج الوطني وفي تمويل النفقات العامة. [1]

3-التجربة الكورية: تعتبر تجربة كوريا الجنوبية تجربة فريدة من نوعها، بعد أن خرجت من الحروب كإحدى أفقر دول العالم بمتوسط دخل فردي يساوي ثمانين دولار، وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر فأكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مترابطا بين الشطرين، وجاءت الحرب الكورية سنوات 1950-1953 لتلحق دمارا شمل كل القطاعات بالجنوب، حيث تعد كوريا الجنوبية واحدة من أنجح الدول المتبنية لإستراتيجية إحلال الواردات وتعتبر فترة 1961-1979 هي فترة المعجزة الاقتصادية، فعملت الحكومة الكورية على تنويع وترقية المنتجات من الصادرات وضمان محركات التصدير من خلال اختيار المنتجات العالمية، ومن بين هذه المنتجات رقائق الذاكرة الرقمية، شاشات العرض وناقلات الغاز ومنشآت تحلية البحر، وبذلك احتلت بها كوريا المركز الأول من حيث نصيبها في الأسواق العالمية، ويزداد هذا العدد عام بعد عام، حيث أنها استطاعت أن تتحول من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة حيث بلغ حجم المساعدات التي قدمتها في عام 2010 حوالي مليار و200 مليون دولار.

لقد أدت إستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية والتي تعتبر الصادرات بمثابة محرك النمو إلى تغير هيكل القطاع الصناعي والذي نتج عنه تغير التركيبة السلعية للصادرات، حيث كانت تصدر في الخمسينات الخامات المعدنية والحرير، ونجحت في السبعينات من القرن الماضي في تصدير منتجات الصناعة كثيفة الاستخدام للعمالة،

[1] عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، تجربة التنمية بماليزيا: السياسات والدروس المستفادة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد التاسع-جانفي 2020،ص 180.

كالملابس والمنسوجات والأحذية، ومنذ 2000 نجح الاقتصاد الكوري في تنويع الصادرات إلى أن أصبحت منتجات عالية التقنية أهم الصادرات الكورية.[1]

❖ **دعائم الحكومة الكورية:** من أهم الدعائم التي ركزت عليها كوريا الجنوبية في دفع النمو الاقتصادي هي:

- شراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص وذلك بتسخير القطاع الخاص لخدمة الخطة التنموية الشاملة، حيث له دور لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية مما يجعلها في بحث دائم ومستمر على كيفيات توسيع الإنتاج بأقل تكاليف وأكثر جودة؛
- زيادة ميزانية البحث العلمي والتطوير من إجمالي الميزانية العامة؛
- مرونة الدور التشريعي بما يناسب ومتطلبات كل مرحلة؛
- تأسيس مجلس اقتصادي تنموي، يقوم بالإشراف عليه وتوجيه أعماله خيرة الكوادر الوطنية الكورية.[2]

❖ **خطوات التنويع الاقتصادي في التجربة الكورية:** على خلاف هذه الدول كوريا لم تتوفر لديها العناصر الطبيعية ومع ذلك استطاعت أن تنوع اقتصادها بسرعة كبيرة وتحقق نجاحا باهرا وذلك من خلال:

- في البداية فرضت قيودا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفضلت اقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق التراخيص لاستعمال هذه التكنولوجيا، كما ركزت على بناء وتطوير القدرات المحلية، وهذا بالموازاة مع نظام تعليم متطور، بعد ذلك قامت بعدة إصلاحات مؤسساتية، مثل إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي؛
- كما ركزت على ضبط التمويل، وتحولت من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات، وشاركت الحكومات مع القطاع الخاص من أجل تنويع وتطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات التي تبشر بالازدهار، مع ضمان فعالية إدارة الاقتصاد الكلي؛

---

[1] قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة كباتنة- الجزائر-2014/2013،ص 146،(بتصرف).

[2] تأملات في مسار التنمية الكورية 28 ماي 2015، قناة العربية مقال متاح على الرابط التالي، تاريخ الإطلاع:2020/07/07.
http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7d27b693-deb8-411c-a540-d597c99f6c3e

- كما أولت اهتماما خاصا من أجل تعزيز التكامل بين الدولة والسوق والالتزام بإصلاحات طويلة المدى، وتوفير قيادة سياسية قوية، وتشجيع الاستثمار العام وتشجيع البحث العلمي والابتكار، وسياسة التنويع الاقتصادي الغير مباشر امتدت أيضا إلى الاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات.[1]

حيث أن السبب الرئيسي وراء تحول الحكومة الكورية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل، إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية هو توليد ميزة نسبية جديدة في أسواق التصدير الكورية، حيث أن حصة كوريا من التصدير بدأت تقل بسبب المنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل كما أن رغبة الحكومة الكورية الشديدة لتحقيق التعمق الصناعي، جعلها باتجاه التحول إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية.[2]

ومن أجل دفع عجلة النمو الاقتصادي قامت بإنشاء هيئة دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد الحكومة على وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بالتنمية ومن أهم أهدافها:

- تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة العديد من المجمعات الصناعية، كما قامت بإصدار عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات.

وبهذا استطاعت كوريا تحقيق أهدافها التنموية بإتباعها سياسة ترقية صادراتها، حيث اعتمدت على العديد من الإستراتيجيات والخطط التنموية التي تساعدها في انطلاقتها التنموية، وذلك لحماية الصناعات الخفيفة المحلية والعمل على إيجاد قاعدة من الصناعات المحلية، وإتباع سياسة التوجه للخارج(سياسة التصنيع لتصدير)، بعد ضمانها لقاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.[3]

[1] محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت، المعهد العربي لتخطيط،الكويت،2014،ص 6.

[2] عبد الله ياسين، بن ميامين خالد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية"كوريا الجنوبية نموذجا" مجلة البدر، جامعة بشار، ص 4.

[3] سعيد كامل فخري الدهشان،ا لتجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017، ص 41.

وباعتبار التجربة الكورية رائدة في مجال التنويع الاقتصادي فمن الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الجزائر من خلال التجربة الكورية على النحو التالي:

- ✓ عندما وضعت كوريا رؤيتها " كوريا أكبر " للعام 2040م أشركت طلاب المدارس الثانوية، وهذا من خلال تكوين " الحاوية الفكرية للشباب"؛
- ✓ تطبيق النموذج الكوري الجنوبي المعني بإجبار الشركات التي إذا أرادت توقيع تراخيص مع شركات عالمية أن ترسل عمالتها للتعلم والاستفادة من هذه الشركات العالمية في تبادل المعرفة وبناء القدرات الهندسية والمهنية للكفاءات؛
- ✓ تبني الحكومة الكورية قرارات سليمة، قائمة على التحليل وتدقيق البيانات الموثقة لخط سير خطط العمل الإستراتيجية؛
- ✓ صفات الشعب الكوري المتميزة بالانضباط العالي والتخطيط للمستقبل؛
- ✓ إنشاء كيان يكون مسؤوليته تحويل الدولة إلى اقتصاد ومجتمع معرفي، على غرار مجلس التخطيط الكوري؛
- ✓ توجيه دعوات إلزامية منتظمة من القيادة لرؤساء مؤسسات القطاع الخاص للقيام بعملية التوجيه والمتابعة؛
- ✓ عامل نجاح الشركات الكبرى العالمية يكمن في جهودها الدءوبة لنيل المعرفة.[1]

المطلب الثاني : التنويع الاقتصادي في الدول العربية.

اتبعت العديد من البلدان العربية على تغير إستراتيجيتها الاقتصادية بالتوجه نحو تنويع مصادر الإنتاج والتصدير والتخلص من التبعية النفطية، وهذا لتجنب التذبذب الذي تشهده الإيرادات النفطية، والمبادرة للاعتماد على نشاطات اقتصادية متنوعة.

1-تجربة الإمارات العربية المتحدة: تعتبر تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي نموذجا للدول العربية النفطية، حيث تمكنت هذه الدولة من احتلال المراتب الأولى عالميا حسب بعض التقارير العالمية من خلال مؤشرات تؤكد نجاحها في التخلص من التبعية النفطية إلى اقتصاد يعتمد على تشكيلة متنوعة من القطاعات.

[1] سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، ملخص عرض تقديمي، المعهد الكوري للتنمية، جدة- المملكة العربية السعودية،7 يونيو2011م،ص 8.

حيث يتميز اقتصاد الإمارات ببنية تحتية ذات أداء مستقر ومتوازن على الرغم من التحديات الخارجية سواء من الجانب الاقتصادي المتمثل في التراجع غير المسبوق في أسعار النفط أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات، حيث تعد دولة الإمارات أول دولة عربية تعد ميزانية دورية لخمس سنوات، فقد اعتمدت ميزانية تقدر ب 248 مليار درهم لأعوام 2017-2021، ولقد كان للقطاع النفطي الإماراتي النصيب الأكبر من الناتج الوطني، حيث بلغ الاحتياطي من النفط بدولة الإمارات سنة 2015 حوالي 8،97 مليار برميل.[1]

❖ **إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الإمارات:**

تنفذ الإمارات إستراتيجية إنمائية اقتصادية واجتماعية شاملة، تم مراجعتها وتحديثها وفقا للمصلحة الاقتصادية العامة للدولة، ويمكن توضيح أهم خطوات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات كالتالي:

أ. **الجانب الصناعي**: كانت أولى الخطوات الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب واستقدام الخبرات لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة واستقطاب الاستثمارات وإنشاء معاهد صناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة وإنشاء مراكز الأبحاث المتخصصة.[2]

ب. **جانب التجارة الخارجية**: تطبق الإمارات تعريفة منخفضة على الواردات تكون ملائمة مع التعريفة الجمركية المشتركة للدولة مجلس التعاون الخليجي، مع إعفاء 421 سلعة من التعريفة، والتحرير من القيود الكمية في شكل حصص، حيث تطبق الإمارات معايير لتقييم وتصنيف الواردات تتفق مع المعايير العالمية وتتسم إجراءات تسديد الواردات بالسرعة والبساطة، حيث يتم تسديد حوالي 90% من الواردات إلكترونيا، أما من ناحية الصادرات فقدمت إعفاءات للشركات العاملة في 234 منطقة حرة والتي تمثلت في قيود التراخيص والتوظيف وغياب أرباح الأعمال وضرائب الدخل الشخصي، مما أدى إلى دعم الصادرات غير النفطية.

ج. **جانب الاستثمار**: في إطار حماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وقعت الإمارات اتفاقيات استثمار ثنائية مع أكثر من 30 دولة، كما وقعت اتفاقيات ضرائب مزدوجة مع أكثر من 45 دولة لخفض الضرائب التي

[1] يوسف الستيني، ألخوري: الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، (2016/01/13)، مقال منشور في جريدة الإتحاد، متوفر على الرابط http://www.alitihad.ae/detail. PHP ?id=1757&y=2016 تاريخ الإطلاع 2020/07/10.

[2] وهيبة عبد الرحمان وآخرون، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي السادس حول: بدائل النموالتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدال المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي – الجزائر- يومي 02-03 نوفمبر 2016.

تفرضها هذه الدولة على الأرباح التي تحققها شركاتها، ونتج عن ذلك اتجاه عدد كبير من الشركات للاستثمار في الإمارات خاصة في القطاعات غير النفطية.

د. **جانب السياسة المالية:** تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، كما أسهمت من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص.[1]

هـ. **تنمية القطاعات غير النفطية:** حيث تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، فعلى وجه التحديد في تنمية المركزين المالي والعقاري في دبي ومركزي شركات الطيران الدولية في دبي وأبوظبي، بالإضافة إلى السياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، وكذلك خدمات النقل وتجارة التجزئة.[2]

و. **صناديق الثروة السيادية:** عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره، وتحقيق العدالة في توزيع العوائد بين الأجيال من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية التي تعتبر الأكبر عالميا (هيئة أبوظبي للاستثمار، مجلس أبوظبي للاستثمار، هيئة الإمارات للاستثمار، هيئة رأس الخيمة للاستثمار).

ز. **وضع مخططات مستقبلية للتنويع:** تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق تنويع أكبر وفق مخططات مستقبلية كرؤية الإمارات 2021، رؤية أبوظبي2030،بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى إستراتيجية الطاقة 2050 التي تستهدف التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والالتزامات البيئية العالمية، وتضمن بيئة اقتصادية مربحة للنمو في جميع القطاعات، وكذلك تنويع مصادر الطاقة.[3]

وتهدف الإمارات لكي تصبح مركزا لتجارة التجزئة والجملة، وأحد أهم مقاصد الاستثمار السياحي والعقاري في المنطقة وذلك من خلال توفير إدارة فعالة، ودعم حكومي للمشاريع الكبرى، واقتصاد السوق ميسر لحركة الأموال والمعاملات وترخيص للأجانب بامتلاك العقارات.

---

[1] أحمد أبوبكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد المغربي، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010، ص ص 10-14.

[2] شاشا ديفاراجان، ليلى متقي، أسعار النفط....إلى أين ؟الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016،ص 28.

[3] وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد04، 2017، ص 06 .

حيث تمكنت دولة الإمارات العربية من تحسين قدرتها التنافسية وتنويع اقتصادها تدريجيا في أغلب القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع لفلاحي نظرا لطبيعة المناخ، فقد ساعدتها المداخيل النفطية الضخمة والتعداد السكاني الصغير والحوكمة الراشدة في بناء إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنويع وتنمية الاقتصاد على المدى الطويل والخروج من التبعية النفطية.[1]

ومن أهم القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة لتحقيق التنويع الاقتصادي:

- **قطاع الطاقة:** الذي يلعب دورا هاما في عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفير العديد من الصناعات.
- **قطاع العقارات وخدمات الأعمال:** باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال يعد من أبرز المجالات التي تتجه نحو القطاع الخاص.
- **قطاع النقل والتخزين والاتصالات:** أولته الدولة اهتماما متميزا حيث ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدولة.
- **قطاع السياحة:** حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10%، في المتوسط على مدار السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية.
- **قطاع الخدمات الحكومية:** حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقة من خلال الموارد البشرية وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع والذي يعتبر هدف أساسي من أهداف التنمية.

حيث تعد من أكثر التجارب نجاحا في العالم، ونموذجا يقتدي به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل ولمساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وبعد التطرق لتجربة دولة الإمارات في التنويع الاقتصادي نلخص مجموعة من الدروس التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية لتنويع اقتصادها وهي:

[1] لحسن جديدن، إسماعيل مراد، إستراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي، دراسة مقارنة الإمارات – الجزائر– 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07،عين تيموشنت،2016،ص 245.

[2] قعيد لطيفة، قويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي،– الجزائر– 3/2 نوفمبر2016.

- ✓ ضرورة امتلاك رؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي تتضمنها خطط تنموية متتابعة ومتكاملة والعمل على تحقيق ما تم التخطيط له؛
- ✓ يعتمد تحقيق التنويع الاقتصادي بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، وهوما يقتضي حوكمة المؤسسات المسؤولية عن تنفيذ سياسة التنويع الاقتصادي وإخضاعها لضوابط الشفافية؛
- ✓ يشكل الإبداع والابتكار أحد المحاور المهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي، فالاستثمار في اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية من شأنه الحد من التكاليف، تطوير قطاعات جديدة، رفع الكفاءة الإنتاجية، فالمزايا التنافسية لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية بقدر ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة؛
- ✓ التنويع الاقتصادي هو عملية طويلة الأمد تتطلب العمل على وضع نهج متوازن في التنمية، القيام بإصلاحات متجانسة ومتكاملة، الاستثمار في الموارد البشرية والمؤسسات والبنيات التحتية والعمل على توفير مناخ جيد للأعمال.؛
- ✓ نجاح سياسة التنويع الاقتصادي مرتبط بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع المحلي والأجنبي وتوفير البيئة المحفزة لنمو وتوسع استثماراتهم.[1]

2-تجربة المملكة العربية السعودية: اعتمد أداء الاقتصاد السعودي على استخراج النفط وتصديره لسنوات طويلة، حيث تعد الإيرادات النفطية ركيزة الصادرات ومحرك النشاط والنمو الاقتصادي، لذلك استحواذ هدف التنويع على اهتمام الاقتصاديين في المملكة العربية السعودية منذ اعتمادها على التخطيط منهجا لإدارة الاقتصاد، ويمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

- ✓ تركيز خطط التنمية والسياسات الاقتصادية للملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد للحكومة، ورغم المحاولات للتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى، لازال هذا القطاع ومشتقاته يهيمن على الاقتصاد الكلي والحسابات المالية ولا يزال للاقتصاد السعودي (حوالي 95%من الصادرات الإجمالية و91%من إيرادات الميزانية).[2]

[1] بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، الجزائر، ص 236.

[2] محمد أمين لزعر، مرجع سابق، ص ص 7-9.

- ✓ فتح المجال للاستثمار الأجنبي وكذا المحلي، وذلك بزيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل شركات الطيران، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات البريدية والمدن الصناعية)؛
- ✓ توسيع القاعدة الصناعية بإنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق؛
- ✓ التركيز بشكل رئيسي على مجموعة واسعة من القطاعات ذات الأهمية الإستراتيجية وهي النقل، الاتصالات، الطاقة والخدمات المالية؛[1]
- ✓ الخصخصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث اعتمدت السعودية برامج الخصخصة بهدف تمكين القطاع الخاص من القيام بدور قيادي في تنويع الاقتصاد بعيدا عن النفط.
- ✓ إعداد خطط مستقبلية للتنويع حيث تستثمر جهود المملكة العربية السعودية نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية، فقد عملت الحكومة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015-2019، حيث يتم التركيز من خلالها على إستراتيجية التنويع التي تعتمد على خمسة مجموعات صناعية حيوية وهي السيارات والأجهزة المنزلية، البلاستيك والتعبئة والتغليف والمعادن، الطاقة الشمسية، وتهدف الحكومة من الاستثمارات المتزايدة في مجالات هذه القطاعات إلى توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الواردات وكذا خلق فرص عمل.

بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030 والتي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.[2]

[1] فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية(دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة)، ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودي 27-29 مارس 2017.

[2] بللعما أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الجدول رقم 04: متوسط إسهام القطاعات في نمو الناتج غير النفطي بالسعودية.

المتوسط السنوي لمساهمة القطاعات في النمو%	نمو الناتج المحلي الإجمالي		نمو الناتج غير النفطي الحقيقي	
	2003-1991	2015-2004	2003-1991	2015-2004
الصناعات النفطية	1،6	0،8	-	-
الصناعات التحويلية	0،26	0،6	1،7	1،3
التشييد	0،1	0،3	0،7	0،6
الخدمات	0،4	1،8	2،6	3،8
قطاعات أخرى	0،3	1،4	0،8	1،1
إجمالي المساهمة	2،6	4،9	2،9	6،8

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمن في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29مارس2017.

يظهر من الجدول 2 أعلاه ما يلي:

- ✓ سجل قطاع الصناعة النفطية خلال الفترة(1991-2003)، أعلى متوسط إسهام في الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالقطاعات الأخرى؛
- ✓ خلال الفترة (1991-2003) تراجع متوسط إسهام الصناعة النفطية في الناتج وزاد متوسط إسهام قطاع الخدمات إلى 1،8 %بعدما كان 0،8 خلال الفترة(1991-2003)؛
- ✓ يعود نمو الناتج غير نفطي في كلتا الفترتين إلى إسهام قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية؛
- ✓ يتضح أنه خلال الفترة(2004-2015) الاتجاه نحو تنويع الاقتصاد السعودي.

❖ **أسباب دعم التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية:** هناك أهمية بالغة لزيادة تنويع النشاط الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ويرجع ذلك لأسباب التالية:

- ✓ أنها ستقلل من تعرض الاقتصاد لمخاطر التقلبات وأجواء عدم اليقين في أسواق النفط العالمية؛

- ✓ أنها تساعد على توفير فرص العمل اللازمة في القطاع الخاص لاستيعاب الشباب والأعداد المتزايدة من السكان؛
- ✓ أنها تساعد على زيادة الإنتاجية وتحقيق النمو القابل للاستمرار.
- ✓ أنها تساعد على إرساء قواعد الاقتصاد غير النفطي الذي ستنشأ الحاجة إليه بمرور الوقت، عندما تبدأ الإيرادات النفطية في التراجع.[1]

وتتمثل الدروس التي استفادت منها الدول النامية من التجربة السعودية للنهوض بالقطاع الاقتصادي وتنويع النشاط فيما يلي:

- استغلال عائدات النفط لتوفير البنية الأساسية اللازمة لانطلاق النمو في باقي القطاعات وتمويل استثمارها؛
- تسطير البرامج التعليمية حتى تتوافق مع متطلبات سوق العمل المحلي والأجنبي؛
- تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد من المبادرات منها برنامج"كفالة".؛
- تشجيع نمو القطاع الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي، وتشجيع العاملين على الانضمام للقطاع الخاص؛
- الاستثمار في تعليم المواطنين وإكسابهم مهارات تقنية وتكنولوجية. [2]

المطلب الثالث: أهم الاستنتاجات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي.

إن استمرار اعتماد بعض الدول النامية على النفط كمصدر رئيسي للدخل من الصادرات والإيرادات المالية العامة، يؤثر على بقية الاقتصاد من خلال الإنفاق الحكومي وبالتالي تظهر أهمية التنويع الاقتصادي لتفادي هذه المخاطر ولتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث أن العديد من الدول سواء كانت متقدمة أو نامية أقدمت فعلا على تنويع هياكلها الإنتاجية وصادراتها، البعض منها نجح في ذلك فيما فشل البعض الآخر.

[1] أمجد الحجازي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي2015، عن موقع http://www.imfbookstore.org/ . date de consultation 20-07-2020

[2] حواس آمين، هواري أحلام، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط :سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة- يومي 14-15 سبتمبر2017،ص 9.

انطلاقا من تجارب بعض الدول التي قامت بوضع سياسات إصلاحية تسمح بالتنويع الاقتصادي، يتضح وجود عدد من العوامل المشتركة والتي ساهمت في إنجاح هذه التجارب:

- ✓ اعتبار الزيادة في مستوى وتنويع الصادرات أحد أهم أولويات التنمية الرئيسية؛
- ✓ اعتماد الحكومات على إدارة مستقرة وقوية تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الكامنة في الإستراتيجية القائمة على الموارد الطبيعية؛
- ✓ إعطاء دور مهم للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ الانفتاح على المستثمرين الأجانب والخبرات الخارجية، وكيفية ترويج الصادرات وبلوغها الأسواق الخارجية؛
- ✓ خفض تكاليف الإنتاج عن طريق سياسة رشيدة للاقتصاد الكلي، والاستثمار العام الموجه بطريقة جيدة.

حيث تلعب السياسات الأفقية دورا مهما ورئيسيا في هذا الإطار بحيث تمكن من توفير مناخ ميسر للأعمال يحد من العقبات التي تواجه المستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب.

كما يتضح أيضا أهمية بعض السياسات العمودية، التي تشجع القطاعات التي تعارض المنافسة الخارجية بالنسبة للبلدان ذات الموارد الوفيرة.

من جهة أخرى تحقيق التنويع الاقتصادي يعتمد بشكل أساسي على وجود إطار مؤسساتي جيد، وتبين التجارب المختلفة أن نتائجها تعتمد أساسا على البيئة المؤسسية التي تحتضنها، ويقتضي هذا حوكمة المؤسسات المسئولة عن تنفيذ هذه السياسة وإخضاعها لضوابط الشفافية.

وبالتالي يتبين أن نجاح التنويع الاقتصادي رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لمساعدة القطاع الخاص، حيث أن هذا الدور يتجلى أساسا في توفير البنية التحتية اللازمة لنمو وتوسيع قطاع الأعمال، تحديث القوانين والتشريعات، الاستثمار والاهتمام بسوق العمل والتنمية البشرية، خاصة التعليم والتدريب.

كما يشكل العلوم والتكنولوجيا أحد الأعمدة المهمة لتحقيق التنوع الاقتصادي حيث أن هذين العنصرين هما بصفة عامة غائبين في التجارب العربية للتنويع الاقتصادي، فالاستثمار في هذا القطاع من خلال اكتساب المعرفة التقنية والتكنولوجية وتشجيع البحث العلمي في الجامعات وتحفيز المهارات وخلق الإبداع من شأنه أن يطور قطاعات جديدة ويحسن من الكفاءة ويزيد في الإنتاجية، فقد أثبتت التجارب الناجحة عبر العالم أن مزايا التنافسية

لا تقوم على وفرة الموارد الطبيعية أو اليد العاملة ذات التكلفة المتدنية، بمقدار ما تتحقق عبر الابتكار والمعرفة والإدارة الجيدة.

إن الأولوية بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط هو تقوية مناعتها لمواجهة أي صدمة محتملة، كتراجع عائدات النفط، وتنويع اقتصادها لتلبية حاجياتها، فالعمل على توفير مناخ جيد للأعمال، وقاعدة صناعية قوية، وتكوين بمستوى عالي هي من أهم التدابير الرئيسية التي يتعين تنفيذها لتنويع الاقتصاد ورفع نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات، وخلق مناصب للشغل.

نجاح هذه الدول هو كذلك رهين بتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والذي يتوجب أن يكون متواجد جنبا إلى جنب مع القطاع العام لخلق اقتصاد أكثر تنوعا، بمشاركة عدد كبير من القطاعات، وهذا يتطلب توفير جميع الإمكانيات اللازمة من دعم وتحفيز ليتمكن من القيام بدور أكبر في الاقتصاد.[1]

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره، ص ص 2-10.

خاتمة الفصل:

نستخلص مما سبق أن التنويع الاقتصادي عملية طويلة الأمد تستمر على مدى سنوات، وتكون وفق إصلاحات واستثمارات هامة ومتنوعة في الأشخاص والمؤسسات والبنية التحتية، تهدف لتخلص من أحادية الاقتصاد والتحرر من التبعية للمورد الواحد، لذلك تسعى الدول إلى تنويع اقتصادها من خلال إدماج عدة قطاعات محركة وواعدة وتحقيق تنمية مستمرة، وتقليص حجم الاعتماد على مورد اقتصادي وحيد، وهذا ما نجحت فيه الدول التي انتهجت إستراتيجيات التنويع الاقتصادي كالنرويج وماليزيا مثلا، وعلى اختلاف الدول التي نجحت في تنويع اقتصادها وصياغتها لإستراتجيتها إلا أنها تتحد في السياسات التالية:

- ✓ تطوير الصناعة ودعم نشاطها مع توفير البنية التحتية؛
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ تكثيف الاستثمار في مجال التعليم خاصة التكنولوجيا والتعليم التقني.

تبقى التجارب الناجحة في التنويع الاقتصادي على غرار ماليزيا وكوريا الجنوبية والإمارات العربية المتحدة دروسا تساعد الدول النامية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها ومحاولة تطبيقها في الجزائر.

وبالتالي لن تستطيع الجزائر النجاح في عملية التنويع إلا بانتهاج سياسات فاعلة بالاعتماد على تجارب الدول الناجحة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات العربية وخاصة في شمال إفريقيا، وقد شهد عدة مراحل مر بها بعد خروج المستعمر الذي ترك وراءه اقتصاد محطم على جميع المستويات، حيث عانى من اختلالات وتشوهات هيكلية ناجمة عن اعتماده على المورد الوحيد، لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز الأمر الذي يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية كأزمة النفط 1986 وأزمة 2015 دليل على خطورة اعتماد الدولة على منتوج واحد، والذي ينعكس سلبيا على المداخيل، ويحدث عدة مشاكل تعيق حركية الاقتصاد الوطني، الشيء الذي تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم للدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية الأخرى، فنجد أن التمويلات والاستثمارات انحصرت في قطاع المحروقات، رغم مشكلة النضوب التي يدركها العام والخاص وأهملت تطوير القطاعات الأخرى لتفعيل دورها في إحداث تنمية شاملة ومستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يتحتم عليها تنويع قاعدتها الإنتاجية بما يحقق لها مستويات مرتفعة من النمو وتعزيز استدامته، من خلال تبني إستراتيجية تنويعية خاصة وأن قطاعات كثيرة على غرار الفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية، كفيلة برفع تحدي التنويع وتحقيق التنمية المستدامة.

من خلال هذا الفصل سنسلط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري، ودور القطاعات خارج المحروقات في خروج الاقتصاد من التبعية، ولضمان مدا خيل مستمرة لا ترتبط بقطاع واحد، ولتقلل من حدة الأزمات في حال انهيار قطاع معين، حيث قسمنا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن.

المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى الآن.

لقد كان الاقتصاد الجزائري جزء من الاقتصاد الفرنسي، حيث كانت فرنسا تستخدم الجزائر كمصدر لحاجاتها، وقد أدت السياسة التي اتبعتها فرنسا إلى تحطيم البنية الاقتصادية للاقتصاد الوطني، حيث تعرض لعدة أزمات لعل من أهمها أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، التي كشفت عن مواطن الضعف في الاقتصاد الجزائري، وعلى أنه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، ومن السهل تعرضه لصدمات خارجية، ثم تعافى بعد تحسن السوق النفطية بداية الألفية حتى منتصف 2014، ثم عاد للركود مجددا بفعل الصدمة البترولية الثالثة، وعلى هذا الأساس قمنا بدراسة مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال 1962-1979.

لقد مرت الجزائر بوضعية صعبة بعد الاستقلال، فلم تكن تتوفر على الموارد اللازمة للنهوض باقتصادها، الذي تعرض للتخريب بشكل شبه كلي، فكان لابد من أن تأخذ الوقت اللازم لتهيئ اقتصادها ولتطبق إستراتيجية تنموية طويلة المدى، تعمل على نقل اقتصاد الدولة من اقتصاد متخلف إلى اقتصاد متطور.

ولقد رافق استقلال الجزائر نزوح جماعي للمعمرين تاركين الاقتصاد في حالة فوضى، فقد كانوا يشكلون الهيكل الإداري والاقتصادي للدولة، وتم سد هذا الفراغ من قبل الجزائريين بما لديهم من إمكانيات حيث أن أغلبية الشعب أمي بنسبة 90%، ويسكنون في الأرياف كما قام المعمرون بتحويل مدخراتهم ورؤوس أموالهم ما أدى إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية، مما استوجب إيجاد حلول استعجاليه من أجل إعادة بعث هذه الأنشطة، وقد مر الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة بفترتين هما كالآتي:[1]

1_ الفترة الممتدة من 1963 إلى 1966: بناءا على الوضعية الصعبة التي تميز بها الاقتصاد الجزائري إبان الاستقلال، فقد تميزت هذه الفترة بمحاولة تشغيل ما تركه المعمرين، ومحاولة السيطرة على الاقتصاد واثبات ملكية الدولة وسيادتها، عن طريق مجموعة من التأميمات والإجراءات كإنشاء العملة الوطنية وتأميم البنك المركزي وتأميم الأراضي الزراعية وبعض الصناعات الإستراتيجية، ولقد عملت الجزائر على استعادة التحكم في مصيرها، طوال الفترة ما بين 1963 إلى 1966، والبحث على كيفية الحصول على موارد داخلية وخارجية من أجل تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لسكان.

وقد بدأ الوضع في التغير باتجاه إستراتيجية واضحة المعالم ابتدءا من سنة 1965 التي تميزت بوصول سلطة جديدة للحكم، وكانت أول خطوة لها تغيير هيكلة الاقتصاد وتحويل العوامل الاقتصادية في خدمة التنمية، حيث اعتمدت

[1] آمال براهمية، محاضرات مقياس اقتصاد الجزائر (السنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2016/2015، ص 14.

الجزائر إستراتيجية الصناعات المصنعة واختارت صناعة الصلب والمحروقات كصناعات قاعدية لها، وبدأت في تطبيق هذه الإستراتيجية في سنة 1967 متبنية النظام الاشتراكي ومتبعة أسلوب التخطيط الاقتصادي للتنمية.[1]

2_ مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1967-1979: ولقد بدأ التخطيط الاقتصادي للتنمية في الجزائر سنة 1967 ولم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل عدم توفر الموارد البشرية والمادية الكافية.

وعرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات للتنمية وهي المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول والثاني، بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 78-79، وقد جاءت الاستثمارات في هذه المرحلة مقسمة كالتالي:[2]

جدول رقم (05): الاستثمارات المخططة للفترة 67-79.

الوحدة: مليار دج

المخطط / القطاعات	الثلاثي الأول		الرباعي الأول		الرباعي الثاني		79-78	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
الصناعة	4.9	53.4	20.8	57.3	74	61.1	64.7	61.15
الزراعة	1.9	20.7	4.45	12	8.84	6.18	6.18	5.84
قطاعات أخرى	2.37	25.9	11.15	30.7	38.26	31.6	43.92	33
المجموع	**9.17**	**100**	**36.6**	**100**	**121.1**	**100**	**105.8**	**100**

المصدر: عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص 14.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاستراتيجية التنموية المعتمدة في الجزائر هيا استراتيجية الصناعات المصنعة، حيث أن قطاع الصناعة حظي بالأهمية النسبية الكبيرة، واستحوذ تقريبا على نصف المبالغ المالية المخصصة للاستثمارات، مما يعني جدية الدولة في بناء اقتصاد رائد في المجال الصناعي.

أما الجانب الزراعي فقد أهمل بالنظر إلى بقية القطاعات الأخرى حيث وصلت نسبته 46.11% طيلة هذه الفترة مما يعني أن الدولة لم تبذل مجهودات كبيرة في تطوير القطاع الزراعي.

[1] رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013، ص 428.

[2] عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004، ص 14.

كما يمكن أن نلاحظ أن المبالغ المخصصة للقطاعات الأخرى في ارتفاع مستمر من مخطط لآخر، وذلك من خلال تأميم البترول وارتفاع أسعاره وبالتالي أصبحت الدولة تستحوذ على مبالغ مالية معتبرة تمكنها من الزيادة في الاستثمار.

لقد كان من المقرر أن يصبح الاقتصاد الجزائري اقتصاد متطور بعد 15 سنة من تطبيق هذه الإستراتيجية، لكن حدث العكس خاصة مع فشل المؤسسات العمومية المنشأة من قبل الدولة على تكوين فائض اقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة منها، حيث تراكمت ديونها ومن هنا بدأ الاقتصاديون يفكرون في حلول لتصحيح المسار وذلك بإقامة إصلاحات اقتصادية أخرى.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات.

بدأت السلطات الجزائرية بإصلاحات سنة 1988، بصورة محتشمة حيث تم التصديق على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة، حيث أن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني، لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية والمتمثلة في:

- انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة1.5% من المتوسط خلال 1986-1991؛
- تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى قطاعات أخرى، خاصة إلى القطاع الخاص.

وفي ظل الوضعية المتردية للاقتصاد الوطني ونتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني بسبب ظاهرة الإرهاب في التسعينات، وارتفاع المديونية، أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان المخرج الوحيد أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون.

وتهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك الدولي إلى استعادة التوازن الداخلي والخارجي والحد من التضخم ورفع القدرة التنافسية للنمو الاقتصادي.

حيث يعرف برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية، إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود

منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية من أهمها الإصلاح الهيكلي، السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة التجارية وإدارة المديونية.

1 _ الإصلاح الهيكلي: ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار، تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة؛
- تطبيق الأسعار الحقيقية؛
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

1_1_ التعديل الهيكلي الأول (افريل 1993–1994): شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين لمدة سنة، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب)، ارتفاع المديونية وكذا ارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات وزاد الوضعية تدهورا، وإن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات:

- تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%، وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى؛
- وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/5؛
- إيجاد آليات للانتقال إلى اقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، الخوصصة).

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت في ذلك نسبيا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي، ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

- انخفاض في عجز الميزانية من% 8.7 سنة 1993 إلى% 4.4 سنة 1994؛
- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%؛
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994؛
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها المالية من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

إن تحقيق تلك النتائج لم يتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة، وللعلم أنشئت الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة 1994 من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي أعاقت المستثمرين الخواص.

1_2_ برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): يتبين من خلال هذا البرنامج، أنه يمس جميع المجالات منها: المالية والنقدية والتجارية والهيكلية، وإن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي، هي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق سياسات ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إن برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا ومن بين أهدافه:

- تحقيق نمو متوسط 5%، من إجمالي الخام خارج المحروقات؛
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%؛
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات ايجابية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق معدلات نمو3.9% و4% و4.5% خلال السنوات 1995، 1997،1996 على التوالي؛
- تحقيق فائض الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام 1996 و1.3% في سنة 1997؛
- انخفض معدل التضخم من 21.7% و18.7% و7 % خلال 1995، 1996، 1997، وهذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة؛
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12، وبدا التنفيذ هذه العملية في افريل 1996، حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها من قطاع الخدمات.

حيث تعتبر من أهم نتائج عملية الإصلاح الاقتصادي التي حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة، أي تحقيق استقرار كلي ولكن بدرجة نسبي.[1]

[1] عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث في إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998، ص ص 75-78.

2_ السياسة المالية: والمقصود بها تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، وتتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع، حيث أصبحت تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته؛
- رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع؛
- رفع الحواجز الجمركية على المنتجات (الوطنية والأجنبية)، بغية رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

3_ السياسة النقدية: تهدف السياسة النقدية إلى إيجاد التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف منها تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وتتمثل الأدوات التي أقرها الصندوق فيما يلي:

- رفع أسعار الفائدة؛
- تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي؛
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

4_ السياسة التجارية وإدارة المديونية: تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات، وأهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية؛
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية؛
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفقات الموارد الميسرة؛
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.[1]

المطلب الثالث: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2000.

بعد فشل المؤسسات المالية لدولة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر عبر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وإتباع سياسة انكماشية طيلة فترة التسعينات، التي انعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي كما أن العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة أدى إلى نقص المشاريع الحكومية، وعدم الاهتمام بالمرافق العامة،

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005، ص ص 8، 9.

والبنية التحتية، كل هذا أدى إلى إتباع أسلوب جديد في الإنعاش الاقتصادي، يرتكز على السياسة التوسعية بدل الانكماشية وقائم على افتراض أن: استعادة النمو لا يمكن أن تتحقق مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، ومع ارتفاع أسعار البترول في الألفية أصبح بإمكان الحكومة التوسع في الإنفاق العام، وإنشاء مشاريع استثمارية لدعم الاقتصاد.

وكانت هذه المشاريع متتالية عبر الزمن بدأها بالبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ثم البرنامج الخماسي (2010-2015).

1-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):يعتبر أول برنامج اتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ودعم التنمية الاجتماعية، وقد بدأ تطبيقه في أفريل من سنة 2001، حيث بلغ غلافه المالي 525 مليار دولار، فهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000والمقدر ب 119 مليار دولار.[1]

1-1-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تتمثل أهدافه فيما يلي:

- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- فك العزلة على المناطق النائية؛
- بلوغ معدل نمو اقتصادي 5%و6%، سنويا على مدار أربع سنوات؛
- تخفيض نسبة البطالة عن طريق رفع مستوى الاستغلال الفلاحي؛
- توفير السكن والتخفيف من حدته بتخصيص جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- كما يهدف إلى تدارك التأخر المسجل والمتراكم على مدى عشرية الأزمة وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.[2]

1-2-مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

[1] فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003، ص 10.

[2] ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، (سنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون- تيارت- الجزائر، 2018/2017، ص 60.

الشكل رقم(04): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004.

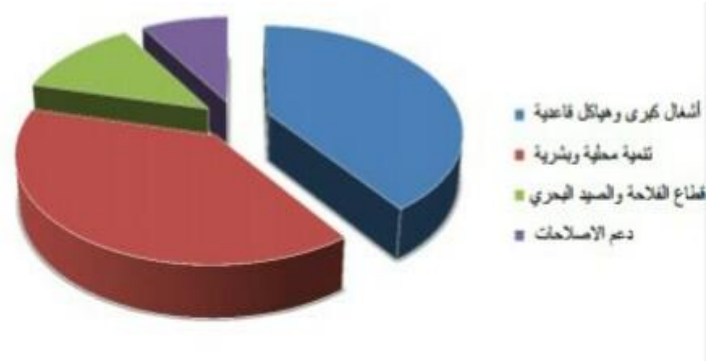

المصدر: آمال براهمية، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري (سنة ثانية علوم اقتصادية) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، 2016/2015.

نلاحظ من الشكل أن النصيب الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مخصصا للأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية نظرا للإهمال الكبير الذي كان يعاني منه خلال فترة التسعينات، ونظرا لأن التنمية الاقتصادية ترتكز في الأساس على دعم البنى القاعدية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل الموارد البشرية، أما النصيب الأضعف فكان لقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات، رغم أن الجزائر تعاني من نقص كبير في الإنتاج الفلاحي إلا أنها لم تهتم بهذا القطاع بما فيه الكفاية.

ويمكن توضيح التوزيع للأموال المخصصة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي عبر مختلف سنوات البرنامج كما يلي:

الشكل رقم (05): التوزيع السنوي لمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001_2004.

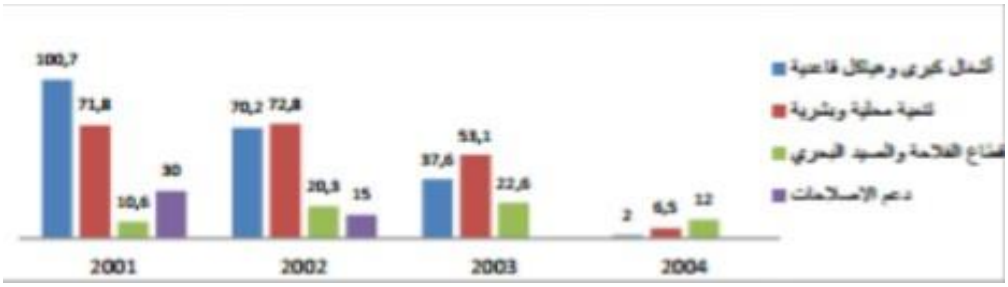

المصدر: آمال براهمية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

في الشكل يتضح تناقض المبالغ في كل سنة فأغلب المبالغ المالية تم استهلاكها في العام الأول من البرنامج بهدف إطلاق مشاريع.

وقد انتقد البنك الدولي سير عمل البرنامج، حيث يرى أن المشاريع التي تم اختيارها مكلفة جدا، مع ضعف قدرتها على تحقيق الأهداف الإستراتيجية القطاعية.

كما توقع البنك الدولي أن هذه المشاريع ستؤدي إلى زيادة الواردات أسرع من زيادة الصادرات خاصة في مجالات النقل والأشغال العمومية.

وقد حقق هذا البرنامج نتائج معتبرة خاصة في تخفيض معدل البطالة في 2004إلى 20.1% بعدما كانت 27.3% في 2001، ويشير البنك الدولي إلى ارتفاع النمو في الجزائر إلى معدلات غير مسبوقة حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.5%في المتوسط للفترة 2000-2006.

1-3-نتائج تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)[1]: يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له والمستندة على مجموعة من المؤشرات سنعرضها كالتالي:

❖ **النمو الاقتصادي:** عرف معدل النمو الاقتصادي على مدار الأربع سنوات تطورا ملحوظا، وهذا ما يوضحه تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004).

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%	2.1	4.7	6.9	5.2
عجز فائض الميزانية العامة من الناتج الإجمالي	_0.6	_0.1	_3.53	6.9
عجز/فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11.7	12.9	12.08	13.10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ONS).

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أن معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات لا بأس بها خلال فترة تطبيق البرنامج، ابتداء من 2002 انتقل هذا الأخير من 2.1% إلى 4.7%، 6.9% لسنوات 2002، 2003 على التوالي، لنخفض مجددا في سنة 2004، مقارنة مع سنة 2003، لكن يمكن القول إن كل هذه المعدلات موجبة وانعكست بشكل جيد على المستوى المعيشي للمواطن؛

[1] خلف فاروق، نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 جانفي 2016، جامعة الوادي، ص ص 25-26.

- وجود عجز في الميزانية العامة من الناتج الإجمالي ب (0.6-، 0.1-، 3.53-) من 2001إلى 2003، ليتم بعد ذلك تحقيق فائض في سنة 2004وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط.

ونجد أن الزيادة في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي ساهم فيها أبرز القطاعات الاقتصادية والتي ساهمت في رفع معدل النمو خلال فترة البرنامج.

أ_ قطاع الصناعة: حقق هذا القطاع معدلات ايجابية إلى حد ما، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (07): تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004).

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنوي%
1_ القطاع العام	-1.3	-1.5	-3.2	-2.6	-0.8
– الطاقة	5,0	4.3	6.6	6.7	5.6
– صناعة الحديد	10.4	7.0	9.1	11	9.3
– مواد البناء	0.3	6.2	-7.5	10.3	2.3
– مواد غذائية	12.4	-19.1	-20.6	-16.5	-17.1
– مواد كيميائية	-2.9	-5.9	-10.4	-5.9	-6.2
– الخشب والورق	-13.0	-2.3	-2.0	9.4	1.9
– النسيج	-14.7	3.8	-0.3	-11.7	-5.7
–صناعة الجلود	-0.6	19.0	6.5	22	-1.0
2_ القطاع الخاص	3.6	5,0	3.5	3.5	2.3
القطاع الصناعي= القطاع العام +القطاع الخاص	**2.0**	**1.2**	**3.2**	**3.2**	**2.3**

المصدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية في نهاية شهر سبتمبر 2004، بالإضافة إلى الاعتماد على صندوق النقد الدولي 2005، الفترة (2001-2004).

حيث نلاحظ أن القطاع العام سجل متوسط نمو سلبي بقطاع الصناعة ابتدءا من (2001)، ب (1.3-و1.5-و3.2-) لسنوات 2002، 2003 على التوالي، باستثناء سنة 2004 التي سجل فيها نمو ايجابي قدر ب (2.6)، إذ أنه لم يساهم كثيرا في رفع متوسط النمو السنوي الإجمالي.

أما القطاع الخاص فقد سجل متوسط نمو سنوي ايجابي خلال الأربع سنوات وبنفس الوتيرة تقريبا ب (3.0، 3.5، 3.5) لسنوات (2001، 2003، 2004)، إلا أن هذا غير كافي مقارنة بالمبالغ المذكورة، ويمكن إرجاع أسباب هذا التراجع إلى التعقيدات الإدارية، وسوء تسير.

ب_ البناء والأشغال العمومية: عرف هذا الأخير قفزة نوعية من حيث نموه من 8.2% في سنة 2001 إلى 8.2% في 2002، وهي خطوة كبيرة حيث ساهمت المشاريع الاستثمارية الضخمة في الرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (08): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB.

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
قطاع البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
معدل الناتج المحلي الإجمالي%	2.6	4.0	6.9	5.5

Source : Banque d'Algérie, les annexes des Rapports des année2003(p79) ,204(p163),WWW.bank-of-algerie.dz

ج_ معدلات التضخم والبطالة: عرفت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة خلال فترة البرنامج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (09): معدلات التضخم والبطالة.

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- أن معدلات التضخم كانت مرتفعة في سنوات (2001، 2003، 2004) وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، في حين شهدت انخفاض في سنة 2002 ب 1.4%، أما في سنة 2002، 2003 نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم؛
- أما بالنسبة لمعدلات البطالة فبدأت بالانخفاض تدريجيا بمرور السنوات الأربع إلى أن وصلت إلى 17.7%في سنة 2004، وذلك راجع لاهتمام البرنامج لهذه الشريحة حيث خصص مبلغ 3 مليار دينار، من أجل إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة، وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب، مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة، وكل هذا مربوط بارتفاع أسعر النفط كونه المورد الوحيد للإيرادات في غياب القطاعات الأخرى.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي لمواصلة الإنجازات المحققة من قبل برنامج(2002-2004)وهذا من أجل تثمينها، إذ خصص له غلاف مالي بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث قدر ب 4202.7 مليار دج، وتم توزيعه كالتالي[1]:

الجدول رقم (10): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009.

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	المبالغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الاقتصادية	1703.2	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.4
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، ص ص 6، 7.

[1] مصالح رئاسة الحكومة، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010.
http://www.el-mouradia.dz/Arabe/communiquesara/2010/com-240510.htm (7/08/2020).

لقد كانت أهداف البرنامج الأساسية تحسين ظروف معيشة السكان حيث احتلت أكبر نسبة ب 45.5% والقضاء على أزمة السكن، حيث بلغت الأموال المخصصة لسكن ب 555 مليار دج، ثم تطوير المنشآت الرئيسية بنسبة 40.5%، أما البرامج الأخرى كانت بنيتها ضعيفة.

ولقد حققت الجزائر نتائج ايجابية من خلال ارتفاع أسعار المحروقات، كون الاقتصاد الجزائري في الحالتين الركود والانتعاش مربوط كليا بقطاع المحروقات وأن كل القطاعات تنتعش عند تحسن السوق النفطية، حيث بلغت مداخيل المحروقات 55 مليار دولار دج سنويا، كما تم التحكم في معدلات التضخم، حيث أن الجزائر تخلصت تقريبا من مديونيتها من احتياطات صرف معتبرة.

2-1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة المالية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وفي سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:** حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، لما لها من دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف سالفة الذكر.[1]

2-2-تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

أ_ **قطاع الصناعة:** حيث نجد أن هذا القطاع عرف قفزة نوعية، إذ انتقل معدل نموه من (2.5%) سنة 2005إلى (2.8%) في سنة 2006، لينخفض مرة أخرى إلى 0.8%في سنة 2007، ثم يتعافى ويصل 5% لسنوات 2008، 2009 على التوالي.

[1] كريم بودخدوخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم- الجزائر، ص ص 148، 149.

ب_ قطاع الفلاحة: سجل هذا الأخير نمو لا بأس به في فترة البرنامج ماعدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدر ب 5.3%، وهذا يعود إلى ظرف الفلاحة والتهميش الذي يعاني منه هذا القطاع في الجزائر، في حين وصل في سنوات 2009 إلى 21.4 وهو معدل مقبول مقارنة بالسنوات الماضية، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور معدلات القطاع الفلاحي.

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	21.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتONS.

ج_ معدل الناتج المحلي الإجمالي: حيث نجد أن المعدل انخفض من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009، بينما ارتفع خارج المحروقات من 4.7% سنة 2005 إلى 9.3 %سنة 2009، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (12): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الناتج المحلي الإجمالي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

د_ المؤشرات الاجتماعية: من أهم المقاييس لها هو مؤشر البطالة، فعرف هذا الأخير معدلات منخفضة، بعدما كان 15.3% في سنة 2005، تناقص بمعدلات نقول عنها جيدة فمن 12.3%، 11.3% لسنوات 2006- 2008-2009 على التوالي وهذا مؤشر على نجاح البرنامج في شقه الاجتماعي إلى حد ما.

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد المتاحة آنذاك، وتواصلت هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من 2005-2009 وهو برنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا ومن أجل إتمام

هذه الديناميكية تم استحداث برنامج جديد للفترة (2010-2014) وذلك من أجل تدارك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز.[1]

3-1-الموارد التمويلية للبرنامج 2010-2014:

- التمويل من المصادر الداخلية كصندوق ضبط الإيرادات؛
- المحافظة على توازن الميزانية في إطار المعايير الاقتصادية ومنها: الحد من التبذير، تعزيز تنافسية الاقتصاد، تحقيق العدالة الاجتماعية.

3-2-أهداف برنامج توطيدي النمو الاقتصادي:

- تحسين الظروف المعيشة لسكان والتي تمثل 49.5% من قيمة البرنامج ولتكملة برنامج الإنعاش الاقتصادي؛
- تطوير الهياكل القاعدية وذلك بتخصيص 31.5% من قيمة البرنامج لذا المحور؛
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم مساهمة جد معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
- تطوير وتحسين الخدمة العمومية والعمل على مكافحة البطالة.

3-3-نتائج البرنامج توطيد النمو الاقتصادي: كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي آثار على مستوى النشاط الاقتصادي والتي يعتمد أساسا على معرفة نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ من أجلها والمتمثلة في رفع النمو الاقتصادي.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات البطالة والتضخم، وتقليص المديونية الخارجية.[2]

4-البرنامج الخماسي (2015-2019): لقد واصلت الجزائر مسارها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدأت مسيرتها من 2001، وهذا من أجل إعادة اعمار الاقتصاد الوطني، بتخصيص غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه من قبل، إذ يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدرت ب 21.214 مليار دج وما يعادل 286 مليار دولار.

[1] بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2014/2012، المركز الجامعي غليزان، ص 22.

[2] مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، مجلة الباحث، العدد 1، جانفي 2012، جامعة ورقلة – الجزائر-ص 05.

4-1-محتوى البرنامج: باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات الرامية بشكل خاص لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية لنهوض بالاقتصاد، وتشجيع أنماط مستديمة للإنتاج والاستهلاك.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019م لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية والتي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار خاصة بالسكن التي يتم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره" عدل"، كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية قدرت ب 2500 مليار دينار، بمعدل 500 مليار سنويا تكون في صالح المستجدات التي تطرأ على البلاد والتي تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا؛
- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، ومحاربة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الأشجار؛
- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجنات ب 14 حط أنبوب لنقل النفط والغاز؛
- إنشاء برنامج واسع لطاقات المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح؛
- تزويد 1، 5 مليون مشترك بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.
- حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.
- كما تعتزم الحكومة بغية تحديث البنية التحتية للاتصالات إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل

الثالث 3Gالممنوحة لشركات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، وأيضا الجيل الرابع4G، الذي بالفعل غطى جميع المراكز الإدارية من الولايات؛

- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية لطيران ب 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع إعادة تأهيل المطارات القديمة؛
- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة سواء للبضائع أو لسكان؛
- سوف يتجسد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات؛
- تسعى الحكومة إلى تطوير إستراتيجية الدولة لشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، كما سيتم اتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات.[1]

4-2- نتائج برنامج النظام الاقتصادي الجديد (المخطط الخماسي)2015-2019:

❖ **تطور النشاط الاقتصادي 2016:** في سنة 2016، بقي النشاط الاقتصادي بالنمو الوطني قويا نسبيا، بالرغم من التراجع القوي في نمو إجمالي الطلب الداخلي، من حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي 17.406.8 مليار دينار، ومن حيث الحجم ارتفع إجمالي الناتج الداخلي ب 3.3%، بتراجع طفيف مقارنة مع سنة 2015 (3.7)% .

فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016، قد نتج عنه أساسا، توسيع قطاع المحروقات (7.7% مقابل 0.2%في سنة 2015)، بينما عرفت وتيرة التوسع في قطاعات خارج قطاع المحروقات تراجع إلى (3.2% في سنة 2015)، في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانسا ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015.

فيما يخص التشغيل تقدر نسبة البطالة ب 10,5% من القوى العاملة أي (1.27 مليون شخص مقابل 11.2% في سنة 2015، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب ما بين (16 و24) مرتفعة.

❖ **الإنتاج الفلاحي:** من حيث الحجم انخفضت وتيرة نمو القطاع الفلاحي ب% 4.2 لتبلغ 1.8% مقابل6% في سنة 2015، حيث تمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي (15.6 في 2015) لكنها لم تساهم في 2016، إلا بواقع 6.5% في نموها وب 6.3% في نمو

[1]بشكير عابد، مرجع سبق ذكره، ص 35.

إجمالي الناتج الداخلي، مقابل% 22.9 و16.7% على التوالي في سنة 2015 خص التباطؤ في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية ماعدا الإنتاجيات البستانية، مع بعض الاختلافات حسب نوعية المحاصيل.

- **البناء والأشغال العمومية والري:** مدعوما بالنفقات العمومية في البنية التحتية والبناء، توسع النشاط ليبلغ نموه 5%، حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري 2060.3 مليار دينار في سنة 2016، ما يمثل 15.9% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، ساهم هذا القطاع بواقع 17.4% في النمو الإجمالي الناتج الداخلي.
- **المحروقات:** تواصل التوسع بقوة في نشاط هذا القطاع سنة 2016، الذي بلغ 2.0 % سنة 2015 بعد عشر سنوات من الانكماش المستمر، وبالفعل ارتفعت القيمة الحقيقية لقطاع المحروقات خلال السنة قيد الدراسة، لينخفض بعد ذلك بسبب انخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز.

حيث أن صندوق النقد الدولي أشاد بالبرنامج الواعد الذي طبقته الجزائر، من حيث الاستثمارات في البنية التحتية والتعليم كخطوة ايجابية، إلا أن هذا التقدم غير كافي إذ يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص، فإذا ظل الاقتصاد الجزائري على حاله شديد الاعتماد على المحروقات بعيدا عن التنويع فسوف يبقى معرضا للصدمات السلبية على أسعار النفط.[1]

المبحث الثاني: استراتيجيات التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

عرف التنويع الاقتصادي اهتماما منذ فترة طويلة كونه يهدف إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبني إستراتيجية للتوجه نحو اقتصاد جزائري متنوع وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، لما له من دور هام في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

المطلب الأول: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

بعد ظهور العديد من الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على اقتصاديات العديد من الدول خاصة التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد، سعت الجزائر كغيرها من الدول النفطية على تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات خاصة بعد الأزمة النفطية العكسية لسنة 2014، والتي أثرت بشدة على التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ تدابير وإجراءات حديثة تجسدت في تصميم نموذج اقتصادي سنة 2016.

[1] محمد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-97.

1_ مضمون برنامج النموذج الاقتصادي الجديد: بعد تردد طويل، تم الإفراج رسميا عن النموذج الاقتصادي الجديد، يوم الإثنين 10 أفريل 2016، الذي باشرت به الحكومة في 5 جوان 2016 خلال اجتماع الثلاثية (الحكومة، أرباب العمل والاتحاد العام للعمال الجزائريين)، بالجزائر العاصمة، وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، وهو عبارة عن خطة اقتصادية للخروج من التبعية المطلقة للمحروقات، تضمنت جملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة، حيث ترتكز من جهة أن تتمكن الجزائر من تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول العام 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، ومن جهة أخرى ترتكز على مقاربة مستجدة للسياسة الميزانية.

2_ مراحل تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد: يستهدف النموذج الجديد تمكين الجزائر من التحول إلى دولة ناشئة في غضون نهاية العشرية القادمة، وذلك من خلال ثلاث مراحل للنمو:

أ. **مرحلة الإقلاع (2016–2019):** تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

ب. **مرحلة التحول (2020–2025):** ستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني، وتحقيق مسار نمو خارج المحروقات، وتحديث القطاع الزراعي مما يسمح بالوصول إلى تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي، وتنويع الصادرات بما يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

ج. **مرحلة الاستقرار والتوافق (2026–2030):** يكون في آخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدراكية، وتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.[1]

3_ المحاور الإستراتيجية لنموذج النمو الاقتصادي الجديد:

من أجل تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، يحدد النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية نذكر منها:

أ. **ديناميكية القطاعات المطلوبة:** على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030، ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، فيما مقابل نمو للقطاعات الأخرى يتراوح بين 5.6%و4.7% لقطاع الخدمات.

ب. **تعزيز نظام الاستثمار:** تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس مال المستثمر، وبالتالي يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة

[1] وزارة المالية، " نموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر " على الموقع التالي:
http://www.mdfgi.gov.dz تاريخ الإطلاع 2020/8/13.

للإنتاجية الكلية للعوامل التي تسمح لنفس معدل الاستثمار الكلي في الاقتصاد بتحقيق نمو أعلى، وهو ما يجعل من ضرورة العمل على استهداف القطاعين العام والخاص، مما يتوجب تدخل جديد من خلال الميزانية بداية من العام 2025(الاندماج المالي) بشكل تدريجي، من أجل خفض نفقات التجهيز المسجلة في الميزانية الدولة شريطة وضع نظام استثمار وطني في التجهيزات العمومية بإشراك نموذج الشراكة العمومية الخاصة وهذا يتطلب:

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

ج. **الاستدامة الخارجية:** حيث تمثل تحديا رئيسيا في المرحلة القادمة، وفي ظل الإطار الاقتصادي الذي يتسم بتسارع النمو وتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الذي سيسجل نموب6.5% سنويا، في حين ستكون الصادرات مرتبطة بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، على اعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تكون جاهزة إلا بعد فترة معينة، وعليه يتم تحقيق توازن المعادلة من خلال نموذج قابل للفعالية الطاقوية وتنمية الطاقات المتجددة، لتوفير فائض طاقة قابل للتصدير، ومن جهة ثانية تسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات من مصادر زراعية وصناعية وخدماتية.

حيث أكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في 2030 أن يجتاز معوقات أساسية وهي: درجة التغير في الهيكل الإنتاجي، الاستدامة الخارجية، تطور الدين الداخلي، الانتقال الطاقوي والذي سوف يسمح بزيادة صادرات النفط والغاز، والاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي.

3–شروط نجاح نموذج النمو الاقتصادي الجديد: من أجل نجاح رؤية النموذج الجديد تم وضع شروط أساسية نذكر منها:

أ. **تحفيز المقاولتية في الجزائر:** تواجه الشركات في الجزائر عدة عراقيل تحد من توسعها، إلا أنه وجب خلق التغير اللازم قبل الشروع في إصلاحات معمقة تشمل ما يلي:

- مواصلة القضاء على الإجراءات الإدارية المعقدة من أجل التعجيل بإنشاء المؤسسات، وهذا بتبسيط العبء الإداري وتحديث تكنولوجيا المعلومات لتقليل تكاليف المعاملات؛
- تطوير المؤسسات المبتدئة، سواء في قطاع الخدمات أو في القطاع الصناعي، والذي يعتبر المصدر الذي لا ينضب، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العامة مثل وكالات الوصاية التابعة للوزارات المعنية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، ووكالات دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ب. **تمويل الاستثمار**: ولتحقيق رؤية عام 2030، يتطلب ذلك تطورا سريعا في الاستثمار الخاص باستثناء الطاقة، ويجب أن تستند هذه الإصلاحات إلى ثلاث محاور: إنشاء نظام استثمار وطني حقيقي في المرافق العامة، إصلاح النظام المصرفي، وتطوير سوق رأس المال.

ج. **السياسة الصناعية والتنويع**: إن هدف التنويع الوارد في رؤية 2030، يفرض فترات من التسارع العالي في نمو مختلف القطاعات.

د. **ضمان الأمن وتنويع المصادر الطاقوية**: وذلك من خلال برنامج كفاءة الطاقة إلى جانب البرنامج الصناعي والتكنولوجي لتكوين الطاقات المتجددة والأمن الطاقوي.

- فيما يتعلق بكفاءة استخدام الطاقة للبرنامج يتم ذلك من خلال: تطوير مراجعة الطاقة، وبرنامج اقتصاد الطاقة، دعم وإنشاء مؤسسات خدمات الطاقة، إنشاء وكالة الكفاءة والابتكار الطاقوي لإدارة جميع البرامج الموفرة للطاقة.؛
- فيما يتعلق بتنمية الطاقات المتجددة من الضروري وضع ما يلي: المعرفة الدقيقة لموارد الطاقة المتجددة بالبلد منها طاقة الرياح والطاقة الشمسية، التوقع المستمر لتطور التكاليف نظرا لسرعة التطورات التكنولوجية، معرفة وتوقع تطور أسواقنا المحتملة للتصدير.

هـ. **حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد**: وذلك من خلال:

- ضرورة وجود عملية ديناميكية تشاورية بين السلطات والسلطات العمومية؛
- تطوير نظام معلومات الإحصائي الوطني الجديد؛
- تقييم السياسة العامة في الجزائر، لأنها ليست موجهة نحو تحقيق النتائج؛
- إعادة النظر في الإدارة الاقتصادية وذلك من خلال إنشاء وحدة للإصلاح والتحديث مع الوزير الأول للمساهمة في تحديث المؤسسات الاقتصادية.[1]

وبالتالي يمثل النموذج الاقتصادي فرصة حقيقية للاقتصاد الوطني للدخول في نمط اقتصادي جديد مبني على التنوع الاقتصادي والاستشراف المالي، وهو مرتبط بمدى القدرة على التغيير الواقع الحالي وتبني رؤية واضحة.

[1] بركات عماد الدين، مويسي وسام، تجارب بعض الدول النفطية في مجال إستراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين- ألمانيا، ص 408-410.

المطلب الثاني: القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

إن الاعتماد المفرط على البترول قد تسبب في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما يحدث في كل مرة نتيجة انخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى عدة مشاكل تعيق حركية الاقتصاد الوطني، وهو ما يجبر الحكومة الجزائرية بضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية والانتقال إلى اقتصاد منتج تشارك فيه كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية، وبالتالي سنسلط الضوء على دور القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد في خروج الاقتصاد الجزائري من التبعية لعوائد البترولية.

1-اقتصاد المورد الواحد وحتمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي في الجزائر: أصبحت الثروة النفطية المتحكم الرئيسي في الاقتصاد الجزائري حيث كانت الممول الوحيد لجميع المخططات التنموية في ظل إهمال القطاعات الأخرى مما جعله شديد التأثر بالتقلبات المفاجئة في الأسواق العالمية، وعرضة للصدمات الخارجية، إذ أن أي انخفاض لسعر البترول يؤدي إلى تعطيل تنفيذ البرامج التنموية ودخول الجزائر في أزمة كما حدث سنة 1986، وبما أن الجزائر لا تملك إستراتيجية واضحة لمواجهة الأزمة لجأت إلى الهيئات المالية الدولية للاقتراض من أجل تأمين الطلب الاستهلاكي، مما أدى إلى رفع حجم المديونية الجزائرية التي وصلت إلى حد التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد.

حيث تمكنت الجزائر من التخلص من مديونيتها وتنفس الصعداء بعد ارتفاع سعر البترول بدءا من سنة 2000، وعاودت الأسعار بالانخفاض لتصل في منتصف أكتوبر 2015إلى أقل من 50 دولار، فنتيجة اعتماد المطلق على قطاع المحروقات وعدم تنويع الاقتصاد دخلت الجزائر في أزمة مالية واقتصادية شبيهة بسنة 1986، وعدم البحث عن بدائل أخرى يضعها أمام تحديات صعبة.[1]

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط، والذي يؤدي إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام، قامت السلطات الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتخفيف أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي:

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

[1] عبد الحميد مرغيث، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، 2010، ص1، تاريخ الإطلاع 10-08-2020 على الرابط التالي:-https://www.hopital-dz.com/upload/12 2017/article/petrole.pdf

- قامت الجزائر بتخفيض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وذلك بغرض الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولي؛
- تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

إن هذه الإجراءات التي أخذتها الجزائر لمجابهة الأزمة التي عرفتها أسعار النفط إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير، خاصة إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض، حيث تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي تزيد الأمور تعقيدا خاصة أن الطلب على النفط والغاز يواجه تحديات كبيرة مستقبلا منها:

- ظهور مصادر بديلة للطاقة وخاصة الغاز الصخري الذي وجدت بعض احتياطاته الكبيرة في الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا وغيرها، والذي يمثل تحديا خطيرا للمنتجين في تجارة النفط والغاز؛
- ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر من الطاقة ما يهدد بتراجع الفائض المتاح للتصدير من النفط والغاز؛
- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر الطاقة المتجددة المنافسة بتكلفة منخفضة، وخاصة الطاقة الشمسية وبذل جهد لتطويرها.

كل هذه العوامل تؤثر سلبا في الطلب على الطاقة، وبالتالي يحدث تناقص في إيرادات الدولة، ما يهدد بحدوث أزمة اقتصادية عميقة ومستدامة في الجزائر، إذا استمرت في اعتمادها المطلق على النفط والغاز، وفي هذا السياق لابد من الخروج من نظم الريع التقليدي والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، والاعتماد على قطاعات أحرى خارج قطاع المحروقات تمكنها من التنافس على المستوى الدولي.[1]

2- إمكانات القطاعات الناشئة في الجزائر: وتتمثل فيما يلي:

2-1-القطاع الفلاحي: تحوز الجزائر على عدة فرص متاحة من حيث الموقع بالإضافة لامتلاكها لعدة موارد منها:

[1] خوجة سهام، القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر2، الجزائر، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- ألمانيا. ص 136.

أ_ الموارد المائية:

- **الموارد المطرية:** رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم ^{2} إلا أن 93% من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وتساقط الأمطار فيها يقدر ب 8% أما المنطقة الشمالية للبلاد تقدر ب 7% من إجمالي المساحة الإجمالية، تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط.
- **الموارد السطحية:** تتمثل في السدود والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية ب 13.5 مليار م/السنة، حيث توزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، وتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، إذ بلغ سنة 2009 عددها 66 سد بطاقة إستعابية تقدر ب 5.7 مليار متر مكعب.
- **الموارد الجوفية:** قدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3 في السنة، حيث توزع بين الشمال والجنوب، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض، حيث أن الحجم الأكبر من الموارد الجوفية قدر ب 75% تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة والهضاب العليا، أما في الصحراء تتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى.

ب_ الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009، حيث تملك الجزائر إمكانيات حقيقية لزيادة المساحة الزراعية الكلية.

ج_ الموارد الرأسمالية: والتي تتمثل في الثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي.[1]

2-2- القطاع الصناعي: مر القطاع الصناعي بالجزائر بمرحلتين رئيسيتين هما: مرحلة الصناعات المصنعة، (1962-1985) ومرحلة خصخصة المؤسسات (1986- إلى يومنا هذا)

أ_ مرحلة الصناعات المصنعة(1962-1986): تميزت هذه الفترة بهيمنة الدولة على كل القطاع الصناعي، حيث تبنت نموذج الاقتصاد الاشتراكي الذي يعتمد في التسيير الكلي للاقتصاد من طرف الدولة، ولقد تميز النمو الصناعي في تلك الفترة بإطلاق مخططات تنموية عديدة لإنشاء قاعدة صناعية ضخمة خصص لها أكثر من 3000 مليار دج للاستثمار في الصناعات المصنعة، وكل هذا يبين إرادة الدولة في تطوير الصناعة وجعلها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر، وبالرغم من المجهودات والأموال التي صرفت إلا النتائج المحققة كانت ضعيفة وذلك لارتباطها بالأسواق الخارجية في الحصول على المواد الأولية.

[1] أحمد تي، حمزة بالي، " واقع وآفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبر /01 ديسمبر 2011، جامعة بسكرة، ص 3.

ب_ مرحلة خصخصة المؤسسات (1986– إلى يومنا هذا: أثر انهيار أسعار النفط سنة 1986 على الإستراتيجية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية في مختلف الميادين، حيث كشف هذا الانهيار على هشاشة الاقتصاد الجزائري، حيث لم تتمكن الصناعات المصنعة من خلق إنتاج قوي خارج المحروقات وبقيت الدولة تعتمد على الريع البترولي، هذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأجل الاقتراض منه بشروط إجراء تعديلات هيكلية وإصلاحات اقتصادية للتوجه نحو اقتصاد السوق.

حيث اعتمدت الجزائر على إطلاق سياسة النمو الصناعي وذلك من خلال تجسيد الإستراتيجية الصناعية جديدة والتي تعتمد على:

- إعادة تأهيل المؤسسات؛
- تطوير الإبداع لدعم التقدم الذي يغذي بدوره النمو الاقتصادي؛
- تطوير الموارد البشرية والتأهيل عن طريق التكوين؛
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

3–واقع القطاعات الناشئة في الجزائر: يظهر واقع القطاعات الناشئة في الجزائر من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الكلي الإجمالي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] ضيف أحمد، أحمد عزوز، مرجع سبق ذكره، ص 25.

الجدول رقم (13): نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2004-2016.

السنوات	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2004	11.38	46.46	7.61	8.99	10,05	15.50
2005	9.04	53.01	6.50	7.85	10.02	13.58
2006	8.73	53,73	6.12	8.31	10.12	13.00
2007	8.81	52.04	5.97	9.12	10.23	13,82
2008	7.81	54.58	5.58	9.34	8.91	13,78
2009	11.56	39.77	7.08	12.42	10.74	18.42
2010	10.51	43,94	6.39	12.37	9.67	17.11
2011	10.42	46.79	5.85	21.11	4.69	16.37
2012	11.39	44.99	5.84	30.11	9.57	16.91
2013	12.76	39.11	5.96	12.21	11.38	18.57
2014	13.38	35.64	6.32	13.06	11.70	19.90
2015	15.56	25.66	7.27	14.95	13.34	23.22
2016	16.40	23.79	7.48	15.25	13.77	23.30
متوسط الفترة	**11.37**	**43.04**	**6.46**	**11.25**	**10.69**	**17.19**

المصدر: ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، المجلد 14، 2018، ص 27.

من خلال الجدول يتضح أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يقوم بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، باعتباره المورد الوحيد، ثم يليه قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ حوالي 17.19% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان في نفس النسبة تقريبا، وكلا القطاعين لا يعطيان قيمة مضافة حقيقية ثم قطاع الفلاحة الذي بلغت نسبة مساهمته 11.37%، وفي الأخير قطاع الصناعة والذي يمثل

نسبة ضعيفة جدا، كل هذه النسب تعكس لنا أن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بصورة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها ضعيفة جدا رغم المجهودات المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات.

3-1-صندوق ضبط الموارد كآلية لتمويل القطاعات الناشئة في الجزائر:

3-1-1-تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق ينتمي إلى حسابات التخصيص للخزينة، يمول من خلال فائض قيمة الجباية البترولية، المتجاوز للتقديرات قانون المالية وإيرادات متعلقة بالصندوق بالإضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير المديونية الخارجية بهدف تمويل عجز الخزينة مع المساهمة في تخفيض حجم المديونية بشرط ألا يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج، وتكمن أهميته في:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مجال يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن.[1]

3-1-2-نشأة صندوق ضبط الموارد: تعود نشأة الصندوق إلى الفترة التي حققت فيها الجزائر تراكما ماليا ضخما سنة 2000 أين عرفت أسعار البترول ارتفاعا محسوسا انعكس ذلك على المداخيل البترولية، فتقرر إنشاؤه بناءا على القانون 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 والموافق ل 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي 2000 الذي تقر المادة 10 منه على أن يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-202 بعنوان " صندوق ضبط الموارد".[2]

3-1-3-دور الصندوق في تمويل العجز الموازي: لعب الصندوق دورا هاما من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

[1] زغيب شهرزاد، حلمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، أو ت 2008، ص 9.

[2] فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة تجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 4 ديسمبر، 2015، ص 15.

الجدول رقم (14): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016).

الوحدة: مليون دج

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الجباية البترولية	تمويل عجز الموازنة	رصيد إجمالي الموازنة	نسبة مساهمة الصندوق في تخفيض العجز الموازي
2000	453237	72000	0	54400	_
2001	356001	840600	0	55200	_
2002	198038	916400	0	16100	_
2003	476892	836060	0	-10400	_
2004	944391	862200	0	-187300	_
2005	2090524	899000	0	-472200	_
2006	3640686	916000	91530	-647300	14
2007	4669893	973000	531930	-1282000	41
2008	5503690	1715400	758180	-1381200	55
2009	4680747	1927000	364282	-1113700	33
2010	5634775	1501700	791938	-1496600	53
2011	7143157	1529400	1761455	-2468900	71
2012	7917012	1519040	2283260	-3246200	70
2013	7695983	1615900	2132471	-2310400	92
2014	5563.5	1577730	_	_	_
2015	4408.1	1722940	_	_	_
2016	2072.2	1682550	_	_	_

المصدر: تقارير وزارة المالية لسنة 2016 على الرابط www.mf.gov.dz

من الجدول أعلاه نجد أن الصندوق لم يمول أي عجز خلال خمسة سنوات الأولى من انطلاقته، فقد كانت الدولة تمول عجزها عن طريق الاقتراض الداخلي، حيث أصبحت تعتمد على الصندوق مع بداية 2006، وبعد الصدمة النفطية الأخيرة أدت لتراجع دوره الناتج عن انخفاض أرصدته التي عرفت تدهورا حادا.

3-1-4-دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية: لعب الصندوق دورا مهم في تقليص حجم المديونية الداخلية كانت أم الخارجية خاصة في الفترات التي شهدت فيها أسعار البترول ارتفاعا محسوس، وعدم تأثره بالأزمة العالمية لكون نشاطه مقتصر داخل إقليم الجزائر، والذي يشكل الوجهة الأولى للدولة للتخفيف من آثارها على الاقتصاد الجزائري باستغلال احتياطاته التي انخفضت إلى أدنى المستويات، فجعلت الدولة تضطر لإلغاء التسقيف المعلن عنه بداية إنشاءه، وهذا ما جاء به قانون المالية 2017. [1]

المطلب الثالث: السياحة كآلية لتنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

1_ مفهوم السياحة: لا يوجد تعريف موحد للسياحة، حيث ورد أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها الباحث للسياحة، ولقد كانت أولى المحاولات لتعريف السياحة من طرف الألماني " **جوبير فرولر**" عام 1905 معتبرا السياحة بأنها " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام، والإحساس بجمال الطبيعة، والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة."[2]

كما قدم الكاتبان " **هنزكر وكرافت** " سنة 1992 تعريفا للسياحة كما يلي: السياحة هي مجموعة من الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر وإقامة السائحين طالما ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم ولا يرتبط بممارسة عمل مأجور.

- **تعريف منظمة السياحة العالمية (W.T.O)**: السياحة هي أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معينة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى.
- **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة(A.I.T)**: السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار.[3]

[1] خوجة سهام، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[2] مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 3.

[3] سليمة طبابيية وآخرون، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر- يومي 30/29 سبتمبر 2017، ص 2.

يستخلص من التعاريف السابقة بأن مفهوم السياحة يتمثل في انتقال الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى أماكن أخرى سواء داخل بلده أو خارجه من أجل إشباع رغباته في التنزه والترفيه، وألا تتجاوز مدة هذه الإقامة السنة بالنسبة للسياحة الخارجية.

2- واقع القطاع السياحي في الجزائر:

2-1-الإمكانيات الطبيعية: وتكمن فيما يلي:

- **الموقع والمناخ:** تقع الجزائر في شمال إفريقيا وهي متوسط بلاد المغرب العربي الكبير يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب وموريتانيا ومن الجنوب نيجر ومالي، حيث تتميز بثلاث أنواع من المناخ: متوسطي على السواحل من الشرق إلى الغرب، وشبه قاري في مناطق الهضاب العليا، وصحراوي في الجنوب والواحات.
- **المناطق الجبلية:** حيث توجد بها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي والتي تعطيان فرص الاكتشاف والصيد، أهم المرتفعات السياحية الشريعة والتي تمارس فيها رياضة التزلج.
- **المحطات المعدنية:** حيث تعتبر الجزائر بلد بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية المتعددة، كما تحتوي على العديد من المنابع المعدنية، حيث يوجد 202 منبع للمياه المعدنية ومن بينها حمام ريغة بعين الدفلى، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية.
- **المناطق الصحراوية:** تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم مربع، موزعة على خمسة مناطق كبرى أدرار، إليزي، تمنراست، تندوف، واد ميزاب، حيث تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر والتي تعد أكبر صحاري العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح.

2-2-الموارد الثقافية والتاريخية والدينية:

تتميز الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، ومرت عليها العديد من الحضارات وتركت إرثا ثقافيا ودينيا وتاريخيا، منها الحضارة الرومانية والحضارة الإسلامية حيث نجد قلعة بني حماد بالميلة والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة، إلى جانب الزوايا التي تعتبر منتوج سياحي رائع، بالإضافة إلى المواقع الحربية والمعتقلات التي تلعب دورا مهم في تحسين الصورة السياحية للبلد وتلعب دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تختلف من منطقة لأخرى.[1]

[1]صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف1، 2018-2019، ص ص 243-244.

2-2-المقومات المادية: وتتمثل الإمكانيات السياحية المادية في توفير طاقة فندقية باختلاف تصنيف وحداتها للتناسب مع مختلف المستويات الاقتصادية للسائحين، إضافة إلى البنية التحتية كالطرقات والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات، والتي تساهم في تدعيم كل القطاعات ومنها قطاع السياحة، وما يترتب على ذلك من استقطاب المزيد من السياح، وإطالة مدة إقامتهم بالبلد السياحي المضيف، حيث نعرض تطور الطاقة الفندقية وعدد الأسرة للفترة 2005-2014.

- **الطاقة الفندقية:** وتتمثل في القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح، وتعد أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في البلد، بالنسبة للجزائر فقد عرفت طاقات الإيواء سنة 1962 ب 5922 سرير، وفي عام 1985 بلغت إجمال السعة الفندقية ب 39213 سرير، ومع نهاية سنة 1999 سجلت الحضيرة 90266 سريرا لتصل إلى 102242 سريرا في سنة 2015.

الجدول رقم (15): تطور الحضيرة الفندقية خلال الفترة 1985-2015.

السنوات	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015
عدد المؤسسات الفندقية	270	380	653	827	1105	1152	1185
بدون تصنيف	110	153	370	507	867	893	555
مصنفة	160	227	283	320	238	259	630
عدد الأسرة	32362	53812	62000	76042	83895	92377	102242

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية عبر الموقع: تاريخ الاطلاع 20/08/2020.

www.mta.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ نمو ضعيف للطاقة الفندقية بالبلاد، حيث انتقلت من 270 مؤسسة فندقية سنة 1985 إلى 1185 سنة 2015 أي أنها تضاعفت 4 مرات خلال 30 سنة، النسبة الأكبر منها خلال الفترة 1995-2010 حيث شهدت فيها المؤسسات غير المصنفة نمو ملحوظا مقارنة مع المؤسسات المصنفة، التي شهدت هيا الأخرى نمو إيجابي سنة 2015 حيث تجاوزت المؤسسات غير المصنفة ببلوغها 630 مؤسسة فندقية وهذا نتيجة تطبيق مخطط جودة السياحة الذي يهدف إلى تحسين نوعية العرض السياحي والمرافقة في عمليات العصرنة والتوسع والاستفادة من أدوات الدعم الموجهة للتنمية وتأمين أفضل تسويق للمنتج السياحي.

كما نلاحظ أن إمكانيات الجزائر في الهياكل الفندقية شهدت نموا بطيء ويرجع ذلك إلى عدم الزيادة في الهياكل الفندقية بالقدر الذي يعتبر كالاستثمار يعول عليه من طرف الدولة ومنه نستنتج عدم التطوير في طاقات الإيواء خلال الفترة 1985-2015، حيث تبقى طاقات الإيواء المنجزة لا تلبي احتياجات الطلب المحلي والأجنبي.

- **الليالي السياحية:** تتسم الليالي السياحية التي يقضيها السياح الوافدين بالجزائر بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي وكذا المعدل المتوسط لإقامة السائح الذي لا يتجاوز 2 ليالي، وفيما يلي الشكل يوضح تطور الليالي السياحية ابتداء من سنة 2000.

الشكل رقم (06): تطور الليالي السياحية خلال الفترة 1985-2015.

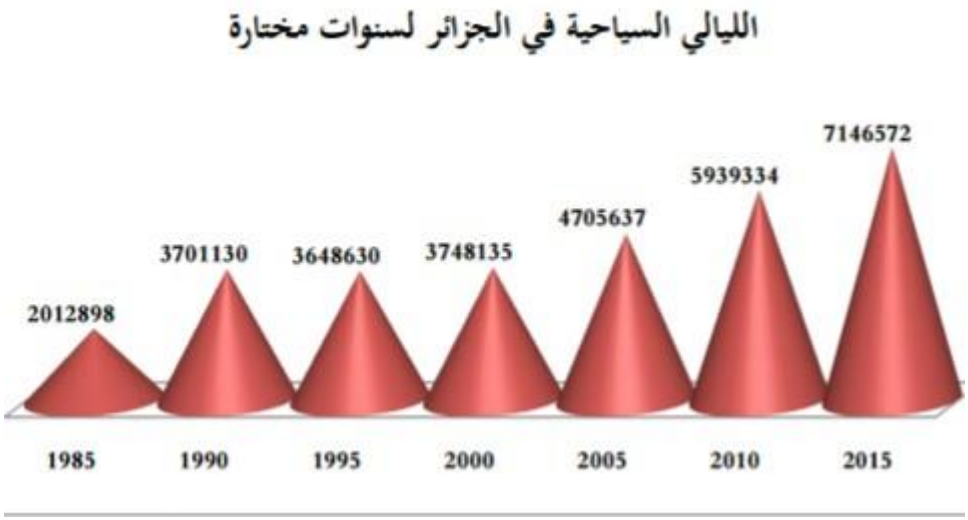

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية: تاريخ الاطلاع 2020/08/20: www.mta.gov.dz

يعبر الشكل عن تطور الليالي السياحية للفترة 1985-2015حيث نلاحظ زيادة بين 1985-1990، إلا أنه تم تسجيل انخفاض في عدد الليالي السياحية بين 1990-1995، وهو أمر منطقي بعد تقلص السياح للنصف خلال نفس الفترة نتيجة الوضع الأمني الذي تمر به البلاد، في حين نلاحظ نمو إيجابي لكن بطئ بين 1995-2000، بينما في الفترة 2000-2015 نشهد نمو مرتفع حيث عرفت هذه الفترة تبني إستراتيجيتين الأولى سنة 2000 حيث اعتمدت الجزائر خطة للتنمية السياحية متوسطة المدى في إطار برنامج التنمية السياحية المستدامة لآفاق 2013، والثانية في 2008 وتتمثل في الإستراتيجية الحالية المخطط التوجيهي لآفاق 2030، حيث انتقلت من 3748000 سنة 2000إلى 4700000 سنة 2005، أي بمعدل نمو25.54 وهو نفس معدل النمو المحقق بين 2005-2010 إلا أنه انخفض في تلك الفترة.

حيث تسعى الجزائر منذ زمن إلى التحول من بلد مصدر للسياح إلى بلد مستقبل لهم، لكن أحداث العنف التي شهدتها البلاد في التسعينات أعاقت بلوغ هذه الطموحات، وفي ظل تحسن الجانب الأمني بدأت السياحة الجزائرية تستعيد عافيتها، وهوما مكنها بداية من 2000 من استقطاب عدد أكبر من السياح الأجانب، والشكل التالي يوضح تطور عدد السياح في الجزائر خلال الفترة (1985-2015).

الشكل رقم (07): تطور الحركة السياحية خلال الفترة 1985-2015.

الوحدة: سائح

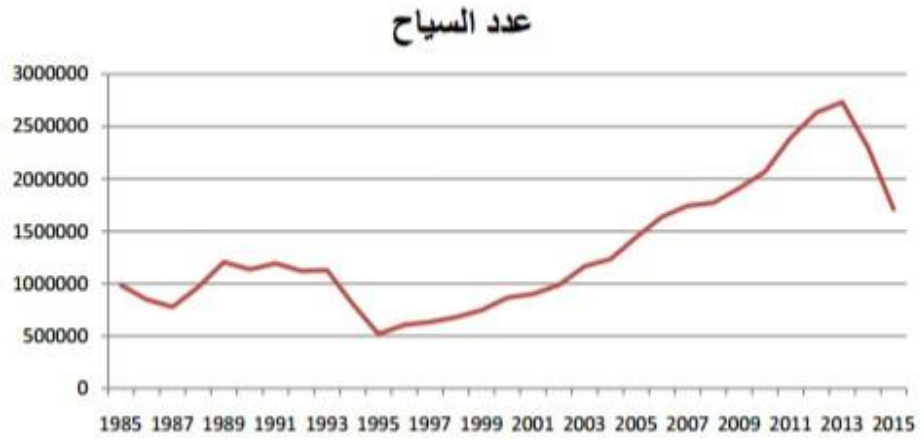

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية وموقع الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل يوضح تطور حركة السياحة في الجزائر خلال 30 سنة الماضية، حيث نلاحظ أن عدد السياح تجاوز 984000 سنة 1985 وهذا راجع للاستقرار الأمني والاقتصادي في ذلك الوقت، ثم حدث انخفاض سنتي 1987 و1988 وذلك بسبب ضعف المنتج السياحي الجزائري من جهة والأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، ثم بدأت في تحسن سنة 1989 لتصل إلى 1.21 مليون سائح وهو أكبر عدد تم تسجيله في سنوات الثمانينات والتسعينات، إلا أن التدفق عاود الانخفاض للنصف بين 1990-1995 نتيجة الوضع الأمني غير المستقر وما يعرف بالعشرية السوداء، ومع بداية 1998 بدأت الأمور تتحسن وزادت التدفقات السياحية والتي كانت أساسا من الجزائريين المقيمين بالخارج، ومع حلول الألفية بدأت الحركية السياحية في تزايد ملحوظ نتيجة اعتماد الجزائر خطة للتنمية السياحية والتي سمحت بتسجيل معدلات نمو ايجابية خلال الفترة 2000-2010، ثم تبنت إستراتيجية المخطط التوجيهي حيث تجاوز عدد السياح 2.5 مليون سائح سنة 2015، ونلاحظ من خلال الشكل أن الانخفاض المسجل في عدد السياح لسنة 2015 هو انخفاض مسجل على مستوى عدد الجزائريين المقيمين بالخارج، وذلك نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي مست أهم الأسواق المصدرة للسياح بما فيها فرنسا وكذلك ظهور وجهات سياحية منافسة.

3- أثر السياحة على القطاعات الاقتصادية الأخرى وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية: تؤثر السياحة على كل من العمالة ورؤوس الأموال الأجنبية، الصحة، ميزان المدفوعات، والنقل، كما سيتم توضيح العلاقة بين السياحة والتضخم وذلك كما يلي:

3-1-السياحة والعمالة: يؤدي القطاع السياحي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني في مجال خلق مناصب العمل، باعتبار أن لها فروع وعلاقات عديدة مع القطاعات الأخرى، فهي تساهم في خلق مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية، لأنه بمجرد إنشاء فندق سياحي 200 سرير ومطعم ومقهى ب300 مكان من شأنه خلق 60 منصب عمل دائم داخل هذه المرافق، فيتم تقديم الخدمات الفندقية والصيانة والتسيير من جهة ومن جهة أخرى تؤدي إلى إتاحة فرص عمل غير مباشرة عن طريق استعمال منتجات القطاعات الأخرى لقطاعي النقل والصناعة، وعليه فإن السياحة نشاط يعتمد بالدرجة الأولى على اليد العاملة، وبالتالي فهي تساهم في تخفيض نسبة البطالة في البلد السياحي، وأن زيادة الحركة السياحية يساهم في تحسين دخول المواطنين خاصة التجار وأصحاب الفنادق والحرفيين لأن السائح في إقامته يستهلك عدة مواد مثل الخضر، المشروبات، الكتب، التحف التذكارية مما يعود بالأرباح على التجار والمنتجين ما يساهم في تحسين مستوى معيشتهم وزيادة اليد العاملة المؤهلة، حيث أن اهتمام أي بلد بالسياحة يدفعه إلى العمل والنهوض وتطوير المناطق السياحية وذلك لكسب ود السائحين لأن النشاط السياحي يوفر فرص لتبادل المعارف والأذواق فيما يكفل الاستفادة من مظاهر التقدم وتحقيق الرقي الحضاري للاقتصاد الوطني.

3-2-السياحة والتجارة: ويكن أثرها من خلال ما يلي:

- **السياحة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي وذلك من خلال:
  - ✓ مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة؛
  - ✓ المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد؛
  - ✓ فروق تحويل العملة، الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات اقتصادية أخرى.[1]
- **السياحة وميزان المدفوعات:** تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات، وتقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة، من خلال حوصلة

[1] خروف منير، ثوامرية ريم، السياحة كأداة محركة للقطاعات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول السياحة تحت عنوان: تسويق السياحة في الجزائر: بين الإمكانيات والتحديات، جامعة باجي مختار – عنابة-الجزائر، يومي 07-2016/10/08، ص ص 13-14.

الإيرادات السياحية والإنفاق السياحي الناجم عن النشاط السياحي الدولي، ويمثل الميزان السياحي قيدا مزدوجا لحركة السياحة الصادرة والواردة، والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن من الميزان، أما حركة السياحة الصادرة فتظهر في الجانب المدين له، وبالتالي يؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات تأثيرا مباشرا، ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو ايجابية، وحتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الايجابي على ميزان المدفوعات يجب تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المادية والخدمية والتي تكون فيما يلي:

- أثناء بناء البنية التحتية للخدمات اللازمة للنشاط السياحي؛
- عند التشغيل المباشر للوحدات السياحية؛
- عندما يزيد المواطنون من إنفاقهم على السلع المستوردة.[1]

3-3-السياحة والصحة: يوظف قطاع الصحة في مراكز الحمامات والأماكن العائلية، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة.

3-4-السياحة والنقل: يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية، هذا ما يؤدي إلى زيادة مداخيل هذه الأخيرة، كما أنه يجب تكريس الاستثمارات لتوسيع وتحسين الطرقات وتسهيل الوصول للمناطق البعيدة التي من شأنها تشجيع السياحة في البلاد.

3-5-المساهمة في الدخل الوطني والناتج المحلي الإجمالي: تساهم السياحة في زيادة الدخل الوطني والناتج الإجمالي عن طريق الأرباح السياحية المتأتية من زيادة معدلات إنفاق السياح داخل البلد وبقائهم أطول مدة ممكنة، والذي ينجر عنها سلسلة أخرى من الاستثمارات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول.

3-6-السياحة والتضخم: تؤثر السياحة وتتأثر بالتضخم إذ أن هذه الظاهرة تمس كل القطاعات الاقتصادية دون استثناء لارتباطها بقيمة النقود التي هي وسيلة تبادل السلع والخدمات، وبالتالي فهو يؤثر في النشاط السياحي من خلال رفعه لأسعار المنتجات السياحية وهوما يعني تدهور القوة الشرائية للسياح، كما أن النشاط السياحي في جانبه الاستهلاكي يؤدي إلى زيادة الطلب في المناطق السياحية وبالتالي تكون السياحة أحد أهم عوامل التضخم.[2]

---

[1] عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006، ص 45.

[2] خروف منير، ثوامرية ريم، مرجع سابق، ص 14.

4-آفاق تطوير القطاع السياحي الجزائري: قامت الدولة خلال السنوات الأخيرة بالعمل على تشخيص معوقات الاستثمار السياحي ومعالجتها لخلق مناخ ملائم للاستثمار، ويهدف تدارك التأخر المسجل في المجال السياحي، حيث قامت الدولة بوضع إستراتيجية وطنية خاصة لتطوير القطاع والتي تجسدت في وضع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 والذي تم تمديد فترته إلى غاية 2030.

4-1- التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030: بعد فشل سياسات ترقية السياحة كالاستثمار والشراكة والخوصصة للقطاع في فترة التسعينات وبعد عودة الأمن والاستقرار نسبيا عملت الدولة الجزائرية على إعادة بعث القطاع السياحي، ولقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في 2010 في شكل وثيقة بعنوان مخطط أعمال التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وبعد إجراء عدة تعديلات ليصبح بذلك مخطط أعمال لأفاق بداية من جانفي 2013 لضمان تحقيق الأهداف فيما يخص تنمية السوق السياحية من حيث العرض والطلب في الجزائر، والذي بموجبه تقوم الدولة بعرض رؤيتها للتنمية السياحية لمختلف الآفاق وتحديد وسائل تطبيقها لجعل الجزائر بلد استقطاب للسياحة الدولية، ويتضمن ما يلي:

4-1-1-المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية: يرمي هذا المفهوم إلى التموقع في الفروع السياحية الجديدة الواعدة والاستفادة من تجارب البلدان المنافسة وإجراء تكييف يتماشى مع توجهات الاستهلاك والطلب السياحي الدولي والمحلي والتوفيق بينهما، بالرغم من امتلاكها لمقومات ومؤهلات تسمح لها بتحقيق متطلبات وتوقعات الزبائن المحليين والدوليين.

إن الجزائر وكمنضم جديد للبلدان المستقبلة للسياح يتوجب عليها تنويع العرض السياحي الوطني وكذا زبائنها حتى يكون النشاط السياحي أكثر فاعلية ومرونة في مواجهة تغيرات المفاجئة للسوق، فمن حيث العرض السياحي يتوجب عليها تنويع الوجهات (الساحل، الجنوب) والتوجه لاستقطابات جديدة، والتنويع في السياحة الحديثة كالغولف والتحليق الجوي، أما من حيث الزبائن فيمكن أن تعتمد على أربعة أنواع من الزبائن:

- ✓ **زبائن محتملين:** وهو زبائن السوق المحلية والتي يتوجب المحافظة عليهم بأساليب التسويق المرنة والمتنوعة وسهلة المنال.
- ✓ **الجالية الجزائرية:** المقيمة بالخارج والواجب إقناعها بالتوجه أكثر لبلدها الأصلي من خلال وسائل الدعاية ومنح الامتيازات الاستثنائية في مواقع السكن والإيواء لقضاء العطل.
- ✓ **زبائن محتملين:** من المنطقة الأورو- متوسطية وبلدان الخليج حيث وحدة الثقافة واللغة وسهولة الوصول تجعل الجزائر سوقا مفضلة من خلال منح الأفضلية في التعامل.

- ✓ **زبائن أكثر بعدا:** حيث تعتبر كندا وآسيا سوق في أوج توسعها، وهذا يحتاج إلى جهود استثنائية وتعامل خاص والارتقاء بكفاءة العاملين المحليين وزيادة خبراتهم.

4-1-2-الفاعلون الخمس في ترقية مفهوم الجديد للسياحة الجزائرية. والتي تهدف إلى إضفاء الديمومة على تنمية مختلف فروع السياحة الجزائرية، والتي تتمثل في خمسة فئات:

- ✓ **فئة السياح:** والذين يتحولون إلى (مستهلكين- فاعلين) بدلا من مجرد مستهلكين تتجاذبهم عروض مختلف الوجهات المنافسة.
- ✓ **فئة الموجهون:** وتتمثل في وكالات السفر والمرشدين، صحفيين، قادة رأي، وهذه في حاجة ماسة إلى مؤشرات قوية عن تحسين التنظيم السياحي.
- ✓ **فئة المستثمرون المرموقون:** الراغبون في ضمان مقابل عن الاستثمار السريع والأمن.
- ✓ **فئة أصحاب الفنادق وأصحاب المطاعم.**
- ✓ **الفئة التي تمثل المواطن:** والذي يحتاج إلى التحسيس بالنتائج الايجابية للسياحة، كما يجب إعلامه بمساهمتها المباشرة في النهوض بسياحة نوعية مستدامة.

4-1-3-الحركيات الخمسة للتفعيل القطاع السياحي في الجزائر: تشكل الحركيات الخمسة الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر للساحة الدولية ولإعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين أن تلعبه في التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الحركيات الخمس في:

- ✓ **مخطط وجهة الجزائر:** تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية من فوضى وانعدام الأمن والانغلاق وغياب صورة الاستثمارات السياحية، لذلك عليها الاعتماد على المميزات التي تمتلكها من مناح معتدل ومتنوع ومواقع جذابة وسهولة الوصول إليها لتحسين صورتها وحتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية، ولا يتم ذلك إلا عبر وضع استراتيجيات ترقية واتصال لخلق وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار، النوعية.
- ✓ **المواقع السياحية حسب درجة تميزها:** والتي تتمثل في القرى السياحية، تتميز برقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة والتسلية والأنشطة السياحية، وتستجيب لمتطلبات السوق وتتمتع بالاستقلالية الكافية لي تكون لها ذلك الإشعاع على المستوى الدولي والوطني، وذلك بتهيئة مجموعة من الأقطاب على أن يمنح لكل قطب الأولوية لتطوير الفروع الواعدة والغالبة عليه مما يشجع على التنوع، ويرمي إلى النهوض السياحي لكافة

التراب الوطني الجزائري وتفعيل السياحة فيه[1]، وقد تم في هذا الصدد الانطلاق في 80 مشروع سياحي في 7 أقطاب تمثل مشاريع ذات أولوية وهي مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): المواقع السياحية في الجزائر حسب الأولوية السياحية.

الأقطاب السياحية بامتياز	عدد المشاريع
الشمال الشرقي	23
شمال الوسط	32
الشمال الغربي	18
الجنوب الغربي " الواحات"	04
الجنوب الغربي " توات– قورارة"	02
الجنوب الكبير " الأهقار"	01
الجنوب الكبير " الطاسيلي"	00
المجموع	**80**

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008، ص 19.

- ✓ **مخطط نوعية السياحة:** يعد مخطط تكوين النوعية حجر الزاوية الأول في مخطط النوعية السياحية، حتى يتم الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025م أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا، حددت ثلاث أهداف إستراتيجية للتكوين للوصول إلى الحرف السياحية الحقيقية وتحضير الجزائر سياحيا، وتتمثل في تعزيز القدرات التنظيمية، وضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية وإعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي، أما حجر الزاوية الآخر فيتمثل في الابتكار واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من خلال التسويق عبر الانترنيت، فأمام المستهلكين تبقى نوعية الخدمات والانترنيت هيا التي تحدث الفرق السريع مع العروض التنافسية الأخرى.
- ✓ **مخطط الشراكة العمومية– الخاصة:** وذلك من خلال شراكة المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي، فالدولة تلعب دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما تسهر على الحفاظ على النظام

[1] يحي سعيدي، سليم العمرأوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة المسيلة– الجزائر، 2013، ص ص 107، 108.

العام والأمن، أما القطاع الخاص فهو يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي، ويسوق الأملاك التي تضعها الدولة تحت التصرف.

- ✓ **مخطط تمويل السياحة:** يهدف هذا المخطط إلى تسهيل عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية، وفي هذا الصدد تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تسمح للمستثمرين اتخاذ القرار وتقليل المخاطر بالإضافة إلى تسهيل منح القروض وتمديد مدتها والهدف من هذه الإجراءات يتمثل في:
  - جذب وحماية المستثمرين المحليين والأجانب.
  - تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية والمالية.
  - حماية ومراقبة المؤسسات السياحية الصغيرة والمتوسطة.
  - تسهيل وتكييف التمويل المصرفي للنشاطات السياحية خاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار السياحي.[1]

وأهم الأهداف والنتائج المرتقبة من خلال تنفيذ هذا المخطط متمثلة في الرفع من الناتج المحلي الإجمالي وتوفير مناصب شغل، بعث السياحة الداخلية، وبالنسبة لسيناريوهات المتوقعة بعد تنفيذ المخطط يمكن إيجازها فيما يلي:

جدول رقم (17): السيناريوهات المتوقعة في آفاق 2030.

السيناريوهات	عدد السياح (بالمليون)	عدد المشاريع	عدد الأسرة الجديدة	القيمة المالية (مليار دينار)	الإنجاز السنوي
السيناريو الثاني الضروري	6	635	100000	300	600 سرير 50 مشروع
السيناريو الثالث المعتدل	12	1240	200000	600	1200 سرير 100 مشروع
السيناريو الأول المتفائل	18	2500	400000	1200	24000سرير 200 مشروع

المصدر: وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية.

نلاحظ فعليا هناك اهتمام كبير من طرف السلطات من أجل تحسين وترقية قطاع السياحة لزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية الشاملة، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، فالجزائر تبحث عن مصادر جديدة للدخل

[1] طبيايبية سليمة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

وتنويع إيراداتها لإتمام برامجها التنموية، حيث تبقى مسؤولية السلطات تنفيذ هذا المخطط من أجل النهوض بقطاع السياحة وتحقيق الأهداف المسطرة.

المبحث الثالث: دعم التنويع الاقتصادي من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الجزائر.

يعد التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجزائر لتحقيقها، ويرجع هذا الاهتمام لكونها تعتمد على مورد اقتصادي واحد، والذي يكون مرتبط بالأسواق الخارجية الهشة وغير المستقرة عموما، حيث تسعى إلى تنويع البنيان الاقتصادي خارج المحروقات.

المطلب الأول: النشاط لمقاولاتي كفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

أصبح النشاط المقاولاتي محل اهتمام العديد من الباحثين على اختلاف تخصصاتهم، مما أدى إلى تعدد وجهات النظر حول مفهومه، ومن بين التعاريف التي حظي بها مصطلح المقاولاتية نجد:

- **يعرف Robert Hisris hالمقاولاتية على أنها:** السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية) وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع نفسي ومادي.
- **يعرف Haward Stevenson من جامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية المقاولاتية على أنها:** اكتشاف الأفراد والمنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها بغية خلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وللأفراد.

ومن التعاريف السابقة نجد أن المقاولاتية هي سيرورة خلق نشاط جديد يتضمن عمليات اكتشاف الفرص المقاولاتية وتقييمها ثم استغلالها.

2_أهمية النشاط المقاولاتي: تختلف أهمية النشاط المقاولاتي من مجتمع إلى آخر، إلا أن المشروعات المقاولاتية تبقى هي الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول، ويكمن دورها فيما يلي:

- ✓ **تجسيد أفكار جديدة:** وذلك من خلال خلق واستخدام الأفكار المبتكرة وتحقيق أقصى قدر من الإنتاج وتطوير المهارات الإدارية، كل هذه العوامل مهمة جدا للتنمية الاقتصادية للبلد.
- ✓ **إنشاء أسواق جديدة:** وتقوم على الإبداع والابتكار وهوما يؤدي إلى طرح منتجات جديدة، أو تحسين منتجات قائمة توجه إلى فئة معينة من شرائح المجتمع فتزيد من استقطابهم وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق أسواق جديدة لم تكن موجودة من قبل.

- ✓ **اكتشاف مصادر موارد جديدة:** إن طابع الابتكار والإبداع الذي يميز المشاريع المقاولاتية خاصة في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف يدفع أصحاب هذه المؤسسات إلى اكتشاف مصادر تموين جديدة غير معروفة من قبل قد تكون وطنية أو أجنبية.
- ✓ **دعم النمو الاقتصادي:** أثبتت المشاريع المقاولاتية في العديد من الدول مكانتها ومساهمتها في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال طرحها للعديد من المنتجات والخدمات التي كان السوق يفتقر إليها، والتي كان في الكثير من الحالات يتم استيرادها من الخارج رغم توفر مقومات إنتاجها محليا.
- ✓ **الانتشار الجغرافي والتنمية المتوازنة:** تعتبر المشروعات المقاولاتية أفضل السبل للوصول للمناطق المعزولة مما يخلق نوع من الانتشار المتكافئ لهذه المشاريع في كل أرجاء الوطن، ومن ثم المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، كما أنها تتميز بالمرونة والسهولة في التكيف مع محيطها والاستجابة إلى احتياجات كل منطقة واستغلال إمكانياتها مما يساهم في تحقيق نوع من التوازن الجغرافي.[1]

3_ العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي: يعتبر النشاط المقاولاتي من أهم مداخل تنويع الاقتصاد الوطني (تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج، تنويع الأسواق. ...الخ) الأمر الذي جعله محطة أنظار العديد من دول العالم وفيما يلي يتم توضيح العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي:

3_1_النشاط المقاولاتي وتنويع المنتجات: أصبح نشاط المقاولتية اليوم مطلبا أكثر من أي وقت مضى بأن يندمج في سلاسل الإنتاج المحلية والعالمية، وذلك من خلال مشاركته في توفير بعض منتجات المشاريع الكبرى المتواجدة على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تتخلى هذه الأخيرة عن إنتاجها وإتاحة الفرصة لأصحاب المبادرات لمشاركتهم في سلسلة الإنتاج، كذلك بالنسبة للصفقات العمومية حيث تتاح لهم فرصة المشاركة مما يفجر طاقتهم ويسمح لهم بتوفير العديد من السلع والخدمات بالأسعار والجودة المطلوبة.

3_2_النشاط المقاولاتي وتنويع الأسواق: تمتاز المشاريع المقاولاتية بقدرتها على استيعاب التكنولوجيا الحديثة والالتزام بالمواصفات العالمية والاستفادة من المراكز التقنية ودعم البحث والتطوير فيها واستقطاب المتخصصين، الأمر الذي ينعكس على جودة وتنوع منتجاتها وهو ما يسهل عملية اكتشاف واقتحام أسواق داخلية وخارجية جديدة غير معروفة، كما أن مشاركة هذه المشاريع في المعارض الوطنية والدولية تعد من أفضل الفرص والسبل لتسويق المنتجات واكتشاف الأسواق وإبرام الصفقات التجارية مع الشركاء المحليين والدوليين.

[1] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33.

3_3_ النشاط المقاولاتي وتنويع هيكل الصادرات: تعتمد الجزائر على تصدير موارد اقتصادية محدودة وهي في عمومها موارد ناضبة غير متجددة، وأمام التقلبات الاقتصادية التي باتت تشهدها الساحة المحلية والدولية من حين إلى آخر وانعكاساتها الخطيرة، فأصبح من الضروري البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات، ويعتبر النشاط المقاولاتي من البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية ومن ثم تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

3_4_النشاط المقاولاتي وتنويع الإيرادات المالية: تعد المشاريع المقاولاتية العمود الفقري لاقتصاد أي بلد في العالم حيث تساهم بشكل رئيسي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات الاقتصادية العالمية نظرا لانخفاض درجة ارتباطها بالأسواق الدولية، لذلك يعتبر تطوير هذه المشاريع وتنويعها من الآليات الإستراتيجية التي تراهن عليها الدول في تغذية الخزينة العمومية وذلك من خلال ما تساهم به من اشتراكات ومساهمات واقتطاعات ضريبية، حيث تبرز أهميتها بشكل واضح في حالة الازدهار الاقتصادي ورواج التجارة الداخلية والخارجية.[1]

4_ العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنمية المستدامة: يكتسي النشاط المقاولاتي أهمية بالغة في إرساء أسس التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتسابق على توفير الدعم لغرض النهوض به ويتضح فيما يلي العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومختلف أبعاد التنمية المستدامة:

4_1_البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي: إن الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية يكمن في الخصائص المالية، التكنولوجية، القانونية والتنظيمية، التي تتمتع بها الدولة عن غيرها من اقتصاديات العالم، مما جعلها تمثل الأولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية المسطرة ومستويات المعيشة المرغوبة ومن أهم أبعادها في المجال الاقتصادي نجد:

- ✓ المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحداث قيمة مضافة باستغلال عناصر الإنتاج؛
- ✓ القدرة على إحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق الحضرية والريفية ما يؤدي إلى تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية؛
- ✓ المساهمة في زيادة تنافسية المشروعات الكبرى لكونها تمثل صناعات مغذية ومكملة لها؛
- ✓ تعتمد المقاولاتية على فنون إنتاج بسيطة وتقنيات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة؛

[1] عمار علواني، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص 44.

- ✓ تعتبر المشاريع المقاولاتية مصدرا للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة؛
- ✓ تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها، كما تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما لاقتصاد المحلي والوطني، إضافة إلى كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للحكومات من خلال الاستقطاعات الضريبية.

4_2_البعد الاجتماعي للعمل المقاولاتي: تلعب المشاريع المقاولاتية دورا مهما في البعد الاجتماعي من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية وفي معالجة الكثير من القضايا الاجتماعية نذكر منها:

- ✓ تعمل المشاريع المقاولتية على الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي من أجل الاستفادة من خبرتهم وابتكاراتهم للارتقاء بالمستوى الفكري؛
- ✓ تساهم المشاريع المقاولتية في خلق فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والتخفيف من حدة البطالة التي تعاني منها الدول؛
- ✓ خلق فرص عمل أوسع للمرأة سواء من خلال العمل في المنزل أو مع أفراد الأسرة دون الإخلال بواجباتها الأسرية؛
- ✓ المساهمة في دمج ذوي الاحتياجات الخاصة في العديد من الوظائف، عكس المؤسسات الكبرى التي تشترط في الكثير من الأحيان اللياقة البدنية، حيث أن المشاريع المقاولاتية إمكانها إشراك العديد من الأشخاص دون الإخلال بنظام إنتاجها، وهو ما يعتبر استثمارا في طاقات قد تكون مؤهلة ولكنها مهمشة؛
- ✓ المساهمة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية لإدارة أعمال هذه المشاريع.

4_3_البعد البيئي للعمل المقاولاتي: تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية قصوى في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية وتتمثل الأبعاد البيئية فيما يلي:

- ✓ تساهم في تنشيط واستخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا ما يعطي الفرصة للتقليل من معدلات النفايات التي تؤثر على المحيط؛
- ✓ المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية؛

✓ تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الجودة العالية والإبداع والابتكار والكفاءة.[1]

المطلب الثاني: استغلال الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

في ظل التراجع والانهيار الحاد الذي شهدته أسعار النفط عانى الاقتصاد الجزائري من أزمة حادة في انخفاض إيراداته وصاحبها عدم وجود أي تطور في القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى التي قد تعوض هذا التراجع، مما ألزمها إيجاد بدائل لإيرادات الموارد الطبيعية وتخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وجعل عملية تفعيل مصادر الدخل غير النفطية ضرورة إستراتيجية من خلال التركيز على تنويع الاقتصاد كحتمية للخروج من اقتصاد ريعي ضعيف.

1-مفهوم الطاقات المتجددة: تعددت التعاريف المعبرة عن الطاقات المتجددة حيث نذكر منها:

❖ **تعريف وكالة الطاقة الدولية:** هي الطاقة التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتحدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها.[2]

❖ **تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ:** هي أي شكل من أشكال الطاقة من المصادر الشمسية والجيوفيزيائية التي تتجدد تلقائيا بفعل الطبيعة بوتيرة تساوي أو تفوق وتيرة نضوبها، ويحصل على الطاقة المتجددة من تيارات الطاقة المستمرة والمتكررة الموجودة في البيئة الطبيعية، وتضم التكنولوجيا ذات الحمولة القليلة من الكربون، كالطاقة الشمسية والطاقة المائية، طاقة الرياح وطاقة المد والجزر، والطاقة الحرارية الأرضية.

وهناك من يرى أن الطاقات المتجددة هي عبارة عن الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والحرارة الجوفية والمائية، كذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة.[3]

ومنه نستنتج أن الطاقات المتجددة هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية، وهي غير محدودة ولا تتعرض للنفاذ، كما أنها تتجدد دوريا وبسرعة وتتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة المياه، وتتميز الطاقات المتجددة عن غيرها من الطاقات الأخرى بأنها طاقة نظيفة.

---

[1] باطويح محمد، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 18/14.

[2] محمد يحيأوي، فتيحة نوغي، الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق للإقلاع الاقتصادي بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29-30نوفمبر، 2016، جامعة لبويرة_ الجزائر.

[3] يوسف بوزيد، محمد عيسى، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، (بلا تاريخ)، ص 116.

2-أهمية الطاقات المتجددة: تكتسب الطاقات المتجددة أهمية كبيرة وذلك كونها طاقات نظيفة، خاصة في ظل تواصل ارتفاع معدلات التلوث البيئي وتزايد المخاوف جراء تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، وعليه يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ الطاقة المتجددة لا تنضب، وتعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات؛
- ✓ ذات تكلفة إنتاج بسيطة، وتؤدي إلى تحسين معيشة الإنسان والحد من الفقر وتؤمن فرص عمل جديدة؛
- ✓ الاستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه أن يقود الجزائر لتحقيق أمنها الطاقوي؛
- ✓ تمثل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل مستدام؛
- ✓ انخفاض عدد وشدة الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاحتباس الحراري؛
- ✓ تهدف أو لا إلى حماية صحة الإنسان، والمحافظة على البيئة الطبيعية.[1]

3-الطاقات المتجددة في الجزائر: تتمتع الجزائر بمصادر هائلة للطاقات المتجددة التي تمكن من توفير الاحتياجات من الطاقة، ويمكن أن تمثل مصدرا للدخل.

❖ **دوافع تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر:** ومن الأسباب التي تدفع الجزائر للتفكير في الطاقات المتجددة كإحدى السبل المؤدية للتنويع الاقتصادي نجدها تتمثل فيما يلي:

- ✓ وقاية الاقتصاد الوطني من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدية؛
- ✓ تتمتع الجزائر بميزات جغرافية ومناخية ملائمة، والتي بدورها تتمتع بقدر كبير من إنتاج الطاقة الشمسية؛
- ✓ تساهم الطاقة المتجددة في خفض غازات الاحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي، وتساعد في حل المشاكل البيئية الأخرى كالتلوث وتدهور نوعية الحياة؛
- ✓ حجم الطاقة المولدة في الوقت الراهن لا يكفي لتلبية الطلب المستقبلي، وهنا يمكن للطاقة المتجددة أن تؤدي دورا أساسي في تلبية الاحتياج المتزايد؛
- ✓ يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر أن تحرر كمية أكبر من النفط والغاز للتصدير؛
- ✓ يمكن لمجال الطاقة المتجددة أن يساهم في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة ونظيفة ومتطورة تكنولوجيا؛
- ✓ أهمية السوق الجزائرية في هذا الميدان جعل بلدان أو روبية عديدة تتسابق لنيل فرص شراكة مع الجزائر في هذا المجال.[2]

[1] حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الأردن، دار عالم الثقافة للنشر، ص 55.

[2] فتيحة خوميجة، استغلال الطاقات المتجددة بين التطلعات والمعوقات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02، ص 29.

4-إمكانيات ومؤهلات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة:

4-1-الطاقة الشمسية: تعتبر الجزائر من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم، بالنظر للمخزون الشمسي الذي تتوفر عليه والمساحة الشاسعة التي تتربع عليها، حيث تتوفر صحراء الجزائر على مخزون هائل من الطاقة الشمسية والذي يعتبر أعلى الاحتياطات في العالم، حيث تتجاوز مدة إشراقة الشمس على كافة التراب الوطني عن 2000 ساعة خلال السنة ويمكن أن تبلغ 3600 ساعة في الصحراء، والطاقة المحصل عليها يوميا على مساحة أفقية تتجاوز 5.6 كيلوواط ساعي للكلم2في الجنوب الكبير (تمنراست) والجدول التالي يوضح توزيع قدرات الطاقة الشمسية في الجنوب مقارنة مع مناطق أخرى في الوطن:

الجدول رقم (18): إمكانات الطاقة الشمسية في الجزائر.

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدل إشراق الشمس(سا/م2/السنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها(كيلوواط سا/م^2/السنة)	1700	1900	2650

المصدر: مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 333.

يوضح الجدول قدرات الطاقة الشمسية التي تحظى بها الجزائر في منطقة الصحراء، حيث بلغ معدل إشراق الشمس ب 2300 ساعة في م^2 خلال السنة محققة بذلك معدل 2650 كيلوواط ساعي في م^2 خلال السنة، وبعدها المناطق الساحلية بمعدل طاقة 1900 كيلوواط ساعي في م^2 خلال السنة، وقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجنوب مع إنشاء محافظة للطاقات المتجددة، واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز المدن الكبرى وتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية واستغلالها لتزويد بعض القرى المعزولة بالكهرباء، كإنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلوواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية.

وقد تم إنجاز أو ل محطة شمسية هجينة (شمسي- غازي) سنة 2011 تعمل بتقنية المركزات الشمسية بحاسي رمل، وتعد الأولى في العالم، بالإضافة إلى عدة مشاريع أخرى نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): بعض مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر.

المشروع	نوع الطاقة	قدرة المشروع	موقع المشروع	الجهة المنفذة	سنة التشغيل
محطة شمسية هجينة 150م.وشمسي/غاز	الطاقة الشمسية المركزة والغاز الطبيعي	30 شمسي	حاسي رمل	Neal & ABENER	20011
تزويد 16 قرية بالطاقة الشمسية	طاقة كهروضوئية	5	الجنوب والهضاب العليا	سونلغاز	2014
محطة شمسية كهروضوئية	طاقة كهروضوئية	1	غرداية	سونلغاز	2013
مشروع 343م.و(23 محطة شمسية)	طاقة كهروضوئية	343	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	20152015
محطات الشمسية الكهروضوئية	طاقة كهروضوئية	13575	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2030/2015
المحطات الحرارية الشمسية	الطاقة الشمسية المركزة	2000	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2030/2015
محطات شمسية	الطاقة الكهروضوئية	25	إليزي، تمنراست، تندوف	سونلغاز	2015

المصدر: مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 334.

من الجدول يتضح لنا أن المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية في الجزائر تختلف بين كل نوع وآخر، وكل الأرقام توضح الاهتمام الأكبر بالطاقة الشمسية، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من مساحة شاسعة في الصحراء.

4_2–طاقة الرياح: تعود بداية استغلال طاقة الرياح بالجزائر إلى العهد الاستعماري، حيث تم في سنة 1957 تركيب مولدaérogénérateur، بطاقة 100 كيلوواط بموقع الرياح الكبرى (الجزائر العاصمة) وهي عبارة عن محطة نموذجية تم تركيبها في منطقة" سان ألبان" بإنجلترا، كان طول الجهاز يقدر ب 30 م، ثم قامت شركة كهرباء

وغاز الجزائر بشرائها وتركيبها بالجزائر، كما تم تركيب عدة مولدات أخرى في مناطق أخرى من الجزائر لتزويد المناطق المعزولة بالطاقة وخاصة منها التجهيزات التابعة لمصالح الاتصالات.

حيث تتوفر الجزائر عموما على إمكانيات معتبرة، حيث تهب رياح مشبعة بالهواء البحري الرطب والقاري الصحراوي بمتوسط سرعة تفوق 7م/ ثانية على ارتفاع 10م^2 خصوصا في المناطق الساحلية وهوما يوفر إمكانية توليد طاقة سنوية تقدر ب 673 مليون واط ساعي في حالة تركيب توربين هوائي على علو30 متر في حالة رياح ذات سؤعة5.1م/ ثانية وهي طاقة تسمح بتزويد 1008 مسكن بالطاقة.[1]

4-3-الطاقة الجوفية: يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارة حوالي ثلثي المصادر أكثر من °45 لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسك والطين(مسخوطين) بولاية قالمة، كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطا هاما لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق الشمال.[2]

4-4-قدرات الجزائر في الطاقة الحيوية: إن الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي استخدام المواد العضوية كالوقود بواسطة تقنيات معينة كالاحتراق أو الهضم، وإذا تم استخدام الكتلة الحيوية بشكل مناسب فإنها ستشكل مصدر للطاقة المتجددة وبالنسبة لموارد الجزائر من هذا النوع فنجد أهم مصادرها يتمثل في:

أ_ موارد غابية: وتنقسم إلى:

- ✓ منطقة الغابات الاستوائية التي تحتل ما يقارب 25000000 هكتار، أكثر من 10 من مساحة البلاد؛
- ✓ المنطقة الصحراوية والتي تغطي أكثر من 90 من المساحة الإجمالية، حيث يمثل كل من الصنوبر البحري والكاليتوس نباتين هامين في الاستعمال الطاقوي، فحاليا لا يحتل هذين النوعين سوى 5 من الغابة الجزائرية والتي تحتل المرتبة 98 بمساحة غابية، وتقدر الطاقة الإجمالية لهذا المورد ب 37 ميغا طن.

ب_ موارد طاقوية من النفايات الحضارية والزراعية: يمثل هذا المورد حقلا قادر على استيعاب 1.33 مليون طن معادل النفط سنويا.

4-5-الطاقة الكهرومائية: إن كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري، هي كميات مهمة تقدر بحوالي 65 مليار متر مكعب سنويا، لكن لا تستغل منها إلا نسبة قليلة تقدر ب% 5، عكس بعض البلدان

[1] عبد الرحمان مغاري، مختار صابة، واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: الطاقات المتجددة- تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (26 فيفري، 2018)، ص 22.

[2] زروق بن موفق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة زياني عاشور، الجلفة، (2019/2018)، ص 98.

الأوروبية ب% 70، نتيجة تمركزها بمناطق محدودة، حيث تقدر حاليا المياه المستغلة ب 25 مليار م^3 ثلث هذه الكمية مياه سطحية، 103 سد منجز، 50 في طور الإنجاز، حيث تبلغ حصة إنتاج الكهرباء من الطاقة المائية بالحضيرة الوطنية نسبة 1% أي 286 ميغاواط وترجع هذه النسبة الضعيفة إلى العدد غير الكافي من السدود وتتمركز هذه المنشآت في المناطق الشمالية.[1]

5-أهم المشاريع المنجزة في نطاق الطاقات المتجددة في الجزائر: في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة، تم انجاز مشاريع عديدة ضمن برامج وطنية كالبرنامج الوطني للربط بالكهرباء، برنامج الهضاب العليا المسند للمحافظة السامية لتطوير السهوب، ومن بين المشاريع المنجزة من طرف سوناطراك نذكر منها:

- ✓ تزويد 18 قرية بالكهرباء في الجنوب الكبير بواسطة نظم شمسية كهروضوئية؛
- ✓ تجهيز كل من المدرسة التقنية بالبليدة ومركز التكوين المهني ببن عكنون بسخانات الماء الشمسية؛
- ✓ توزيع نظم طاقوية شمسية على 495 منزل من سكان المناطق المعزولة بولاية إليزي؛
- ✓ انطلاق مجمع كوندور للإلكترونيات ببرج بوعريريج بصنع الألواح الشمسية الكهروضوئية؛
- ✓ انجاز محطات كهروضوئية لتوليد الكهرباء تابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة تقدر ب 343 ميغاواط في كل من المرتفعات الداخلية والجنوب؛
- ✓ وقعت شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM فرع سونلغاز بالجزائر العاصمة في أوت 2019 اتفاقيات مع 5 شركات وطنية لإنجاز 09 محطات لإنتاج الكهرباء، انطلاقا من الطاقة الشمسية لفائدة مناطق الجنوب الكبير.

ويهدف المشروع إلى تقليص فاتورة استيراد المازوت لإنتاج الكهرباء في الجنوب الكبير، كما تكمن أهميته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية كونه يمكن سكان المناطق النائية من الحصول على الكهرباء.[2]

المطلب الثالث: جهود الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي.

سعت الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية والاعتماد على المورد الوحيد وذلك من خلال اتخاذها لمجموعة من الإجراءات التي تساهم في تنويع مصادر إيراداتها وبذل جهود تمكنها من تحقيق ما تطمح إليه والتي تمثلت في:

1-تدابير دعم المؤسسات: وذلك من خلال:

[1] ناصري نفيسة، بن أحمد كلثوم، ضرورة تفعيل الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- ألمانيا، 2020، ص ص 338-339.

[2] زروق بن موفق، مرجع سابق، ص ص 299-300.

1-1- تخفيف الأعباء الاجتماعية والأعباء الخاصة بالأجور: وتكون كما يلي:

- **تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي**: على كل عملية توظيف طالبي العمل، بالنسبة للموظفين إلى يوم اشتراكهم في الضمان الاجتماعي، الذين يوظفون لمدة 12 شهرا، المسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، هذه الإعفاءات تقدم حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا، والجنوب.
- **إعفاء من الاشتراك الإجمالي**: تبدأ في عمليات تكوين أو رفع مستوى عمالها، علما بأن الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال فترة تصل إلى 3 أشهر، حيث يوظف صاحب العمل طالبي الشغل المستفيدين من تخفيض20 من حصة اشتراكهم في الضمان الاجتماعي لكل طالب عمل يوظف لمدة تساوي أو أقل من 12 شهرا، بالإضافة إلى تكفل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بفارق الاشتراك الناتج عن التخفيضات، وكذا الإعانة المالية للتشغيل.
- **مساهمة الدولة في الأجور**: في إطار عقد عمل مدعم لتوظيف شباب يخضعون لعقود الإدماج، لدى المؤسسات العمومية والخاصة، وتمنح المساهمة خلال 3 سنوات بالنسبة لعقود إدماج حاملي الشهادات، وسنتين بالنسبة لعقود الإدماج المهني، وسنة واحدة بالنسبة لعقود التكوين من أجل الإدماج.

1-2- تخفيف الأعباء الجبائية والإجراءات المحفزة للاستثمار:

- ✓ تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء؛
- ✓ الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 5 سنوات، اعتبارا من بداية النشاط لفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات؛
- ✓ تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي، تندوف، تمنراست لمدة 5 سنوات؛
- ✓ الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير؛
- ✓ تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

- ✓ إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي على النشاط المهني لمدة 5 سنوات، مع منح تخفيض قدره3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.

1-3-تحفيزات في مجال التمويل:

- ✓ منح قروض بدون فوائد تختلف وفق كلفة استثمار إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز:
  - 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي 2 مليون دينار؛
  - 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز 2 مليون دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار.
- ✓ منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب؛
- ✓ تخفيض نسبة الفائدة للقروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-4- تخفيف الأعباء الجبائية والتحفيزية للاستثمارات المصدرة:

- ✓ الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات، بالنسبة للعمليات الجالبة للعملة الصعبة، وهي عمليات البيع الموجهة للتصدير؛
- ✓ تكفل صندوق ترقية الصادرات بالنفقات المرتبطة بدراسات الأسواق الخارجية، على المشاركة في المعارض والصالونات، تكاليف النقل للتصدير للمنتجات القابلة للتلف؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية فيما يخص السلع والخدمات الموجهة للتحويل والتصدير؛
- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية والشراء بدون رسم على القيمة المضافة بالنسبة للمشتريات أو الواردات من السلع المراد إدراجها في وتركيب وتغليف أو تعبئة المنتجات الموجهة للتصدير والخدمات ذات الصلة مباشرة بعملية التصدير.

2-تدابير الدعم حسب قطاعات النشاط:

2-1-قطاع الفلاحة:

- ✓ استحداث قرض بدون فوائد " الرفيق " لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين؛
- ✓ تطبيق معدل تخفيض قدره7% من الرسم القيمة المضافة على المواد الأولية التي تدخل في صناعة المواد الغذائية، الحيوانية، الدواجن؛

- ✓ إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكييف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية؛
- ✓ تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون، التمور، منتجات الأشجار المثمرة)؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها؛
- ✓ إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصة بالعتاد لفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ استحداث قرض استثماري " التحدي " والتي يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار إنشاء مزارع فلاحيه جديدة؛
- ✓ إعفاء الحصادات المصنعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافةTVA.[1]

2-2-قطاع السياحة:

- ✓ منح تراخيص على نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية في إطار إنجاز المشاريع الاستثمارية وتحديث المؤسسات السياحية والفندقية؛
- ✓ الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني، بالنسبة للنشاطات السياحية، الفندقية؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة 10 سنوات للشركات السياحية التي تم إنشاؤها من طرف مستثمرين وطنيين باستثناء الوكالات السياحية والأسفار، وكذا شركات الاقتصاد المختلط التي تنشط في قطاع السياحة؛
- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات بالنسبة للمؤسسات السياحية التي ينشئها المقاولون الوطنيون، أو الجانب، باستثناء وكالات السياحية والأسفار؛
- ✓ يتكفل الصندوق المخصص للمساهمة في تشجيع الاستثمار بالنفقات المرتبطة بالترقية السياحية وكل النفقات الأخرى الخاصة بدعم إنجاز مشاريع استثمارية سياحية.

3-تكثيف اتفاقيات الحماية والتحكيم الدولي:

- ✓ الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحماية المستثمرين، المتعلقة بالضمانات والتحكيم الدولي؛
- ✓ التوقيع على 48 اتفاقية ثنائية والمتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات؛
- ✓ التوقيع على 65 اتفاقية ثنائية للازدواج الضريبي.

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط، تاريخ الاطلاع بتاريخ2020/08/13.
http://www.andi.dz

خاتمة الفصل:

سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة منذ الاستقلال للتحرر من تبعية اقتصادها لهذا القطاع، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنهض باقتصادها في ظل تقاطع وتدخل العديد من الأسباب، فكان عليها حتمية إيجاد قطاعات بديلة لإنعاش اقتصادها خارج المحروقات، وذلك لما تتوفر عليه من مؤهلات ومقومات عديدة لتكون بديلا استراتيجيا للبترول في ظل إمكانية نضوب الاحتياطات النفطية، حيث تعتبر مشكلة تمويل هذه القطاعات من أبرز المشاكل التي تواجه الاقتصاد الجزائري، سواء الداخلية والخارجية لذلك عملت الجزائر على تنويع مصادر تمويلها من خلال استحداث آليات تمويلية جديدة ومستديمة كصناديق الثروة السيادية، وتطوير قطاع السياحة الذي أصبح ضرورة حتمية باعتباره أحد القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني لما له من دور كبير في زيادة الدخل وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملة الصعبة، والتقليل من معدلات البطالة والمساهمة في رفع الناتج الداخلي الخام، وبالتالي يتضح اهتمام الجزائر بترقية وتطوير الطاقة المتجددة من برامج ومشاريع استثمارية كبديل لقطاع المحروقات، ورغم الإجراءات والامتيازات التي تقوم بها الدولة الجزائرية لنهوض باقتصاد الوطني، وتنويع مصادر دخلها والتخلص من التبعية لا بد لها من بذل المزيد من الجهد والاهتمام الكبير بمختلف القطاعات لبناء اقتصاد قوي يعتمد عليه خارج قطاع المحروقات.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة:

أدركت البلدان النامية وخاصة الريعية منها التي تعاني من اختلال في هياكل اقتصادها الناجمة عن اعتمادها على مصدر وحيد لدخل، والذي يكون عرضة للأزمات والصدمات الخارجية كونه مرتبط بالأسواق العالمية ، كل هذا جعلها تأخذ الأمور على محمل الجد لإيجاد الحلول اللازمة والانتقال من الاقتصاد المركز على الريع البترولي إلى تنويع الاقتصاد المبني على أكبر عدد من مصادر الدخل ولخروج من حالة الانحسار التي تعاني منها ،حيث تسعى إلى تنويع اقتصادها من خلال رسم إستراتيجية اقتصادية تنموية شاملة و مستمرة ،تقوم على التكامل والترابط والاندماج بين مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية لإنعاش اقتصادها خارج المحروقات بالرغم من امتلاكها لمقومات تؤهلها لتكون بديلا استراتيجيا في ظل نضوب الاحتياطات النفطية، حيث تكفل معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني ، وتضمن تحديث القطاع الفلاحي والسياحي لما له دور في تحقيق تنمية مستديمة ، وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع روح لابتكار والحد من استنزاف المورد الطبيعي المتمثل في النفط على حساب حقوق الأجيال القادمة فيه، بالإضافة إلى توسيع استغلال إمكانات الطاقة البديلة والتي تملك منها الجزائر موارد ضخمة خاصة الطاقة الشمسية، واستحداث آلية تمويلية جديدة متمثلة في إنشاء صندوق الثروة السيادية لتمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد لريعي والتوجه نحو اقتصاد أكثر صلابة يعتمد على ترقية الأنشطة والموارد البديلة خارج المحروقات، وقد لخصت الدراسة مجموعة من النتائج، وجملة من الاقتراحات الهامة.

أولا: نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج إثبات الفرضيات وأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة إلى ما يلي:

- يمثل التنويع الاقتصادي أحد سياسات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية وتوجيهها توجيها سليما بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الأولى.**
- إن تحقيق التنمية المستدامة في اقتصاديات ذات الطابع الريعي وبالاعتماد على التنويع الاقتصادي، يتطلب تحسين أداءه وإحداث جملة من التغيرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني وتقوم على استغلال كافة موارد

المجتمع، وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي لأي دولة وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثانية**.

- بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنها لم تصل إلى مستوى الطموحات التي كانت تسعى لتحقيقها، حيث شهد القطاع الزراعي والصناعي تراجعا مستمرا، رغم ما استهلكه من مبالغ كبيرة لتطويرها، بالإضافة إلى ضعف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار هيكل الصادرات في تركيزه على قطاع المحروقات وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثالثة**.
- إن التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتمية للدول النامية خاصة الجزائر، وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز من حين إلى آخر.
- إن تأهيل الاقتصاد الوطني يتطلب بناء قاعدة اقتصادية متنوعة وصلبة، تقوم على تطوير قطاعات خارج المحروقات، وإرساء قاعدة علمية وتقنية، تهدف إلى تطوير الطاقات البشرية، وتستجيب لمتطلبات المجتمع.
- تعتبر التنمية المستدامة الإطار المفاهيمي الحديث للتنمية، والذي يشكل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية، التي يجب الالتزام بها عند تخطيط وتنفيذ أي إستراتيجية تنموية.
- يتضح في هذه الدراسة اهتمام الجزائر بترقية الطاقة المتجددة من خلال برامج ومشاريع استثمارية، كبديل لقطاع المحروقات وسبيل لتنويع الاقتصاد، خاصة أن الجزائر تعاني من ضعف في مؤشر التنوع خاصة في قطاع الصادرات.
- يتوجب على الجزائر المضي سريعا في انتهاج برامج واستراتيجيات التنويع الاقتصادي وتأخذ بعين الاعتبار التجارب الرائدة والسباقة في هذا المجال.
- توجد هناك علاقة وثيقة بين مزاولة النشاط المقاولاتي وتنويع البنيان الاقتصادي بمختلف مداخله، حيث يساهم النشاط المقاولاتي في تنويع القاعدة الإنتاجية، وتنويع هيكل الصادرات، ومن ثم تنويع مصادر الإيرادات المالية العامة للدولة.
- تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية وتساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة إيرادات النقد الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات وخلق فرص العمل.

ثانيا: الاقتراحات:

على ضوء مختلف النتائج التي توصلنا إليها، نقدم بعض الاقتراحات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر وتفعيلة دوره في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل فيما يلي:

- إدراج إيرادات صندوق ضبط الموارد ضمن بنود الميزانية العامة، بحيث تكون خاضعة للرقابة البرلمانية، وتعديل أهدافه وتطوير دوره بالشكل الذي يضمن مساهمته في توسيع مجالات استثمار العوائد النفطية، وتنويع مصادر الدخل الوطني ويكفل حق الأجيال المستقبلية في هذه الثروة.
- ترشيد الإنفاق العام من خلال استغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات أي إحداث توازن بين الاستثمار في الرأسمال البشري والاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل قيمة مضافة للاقتصاد.
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة وتقليص دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص.
- يتحتم على الجزائر تغير سياستها الطاقيوية في اتجاه الطاقة المتجددة خاصة وأن الطلب على الكهرباء في الجزائر مستمر سواء داخليا أو خارجيا، وأيضا بالنظر إلى أن الجزائر تملك مقومات طبيعية هائلة تؤهلها أن تكون رائدة في هذا المجال.
- دعم روح المقاولتية لدى الشباب وخاصة الشباب الجامعي لغرض إقحامهم في عالم المقاولات، وذلك من خلال تشجيع الابتكار والإبداع الذي يعتبر مفتاح نجاح مشاريع المقاولتية.
- العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية، خاصة وأن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا الإطار.
- تعبئة الموارد المالية اللازمة والكافية، لتطوير استغلال الموارد الوطنية في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة، خاصة أن إمكانيات الجزائر وفيرة في هذا المجال، بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- نشر ثقافة تبادر الخبرات والاستفادة من المنظمات الدولية المتخصصة في قطاع السياحة، ومتابعة آخر المستجدات العالمية فيما يتعلق بتطوير المنشآت السياحية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: مراجع بالغة العربية:

I. كتب:

1. أحمد عبد الخالق السيد، أحمد بديع، تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
2. ابراهيم العيسوي آخرون، العرب والتحديات الاقتصادية العالمية، عمان، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 1999.
3. أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المتواصلة: الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر، الإسكندرية، دون سنة النشر.
4. أحمد أمين الجمل، مترجما، دبلوماسية البيئة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، مصر، دون سنة نشر.
5. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، سلسلة القانون البيئي الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة: الوجيز الغربي للقانون البيئي الدولي (دون بلد نشر)1995.
6. البنك الدولي، الدولة في عالم متغير تقرير عن التنمية في العالم، ترجمة ونشر مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1997.
7. تقي الحسن، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، عمان،1990.
8. جمال حلاوة، علي صالح، مدخل إلى التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان،2010.
9. حمزة الجبالي، التنمية المستدامة استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، الأردن، دار عالم الثقافة للنشر، بدون سنة النشر.
10. دوجلاس موسشيست، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافة، القاهرة،2000.
11. سمير أيمن وآخرون، المجتمع واقتصاد أمام العولمة، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.
12. عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجيات والتحديات العامية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة،2005.

13. عبد العزيز شرابي، الاقتصاد الجزائري، مطبعة جامعة منتوري، الجزائر، 2004.
14. عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
15. عثمان محمد، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها)، مكتبة المجمع العربي للنشر، عمان، الأردن، 2010.
16. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار عيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
17. علياء رمضان، حمدي محمد الخولي، الإعلام والتنمية المستدامة مبادرات رائدة من خلال فكر ابتكاري غير تقليدي في التنمية المستدامة، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط1، 2018.
18. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية،2002.
19. محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية الدروس المستفادة، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت،2000.
20. مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، مجدلأوي للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
21. مريم أحمد مصطفى، إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2005.
22. مريم أحمد مصطفى، أحمد حفظي، قضايا التنمية في الدول العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية،2005.
23. وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، المخطط التوجيهي للتهيئة، كتاب 2، الجزائر، جانفي 2008.

II. أطروحات ورسائل جامعية:

1. أسماء حجايلية، سمية مخلوفي، إشكالية ترشيد الإنفاق العام في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة (1990-2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص تمويل وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة08 ماي 1945، قالمة، دفعة 2012-2013.

2. جعيجع نبيلة، إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية—دراسة ميدانية في لمؤسسة Condor للإلكترونيات ببرج بوعريريج، مذكرة شهادة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر،2007.
3. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة وواقع التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006، (دراسة غير منشورة).
4. زروق بن موفق، استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة زياني عاشور، الجلفة، (2019/2018).
5. ساعد محمد، محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري، (سنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون- تيارت- الجزائر، 2018/2017.
6. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2013.
7. سعيد كامل فخري الدهشان، التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2017.
8. صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة 1995-2014، دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف1، 2018-2019.
9. ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.

10. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية الاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة- حالة سونطراك- رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2007. بوزيد سايح، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بكر بلقايد، تلمسان- الجزائر،2012.

11. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2010.

12. عبد الحكيم سبعيج، أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1982-2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية، فرع اقتصاد قياسي، جامعة الجزائر، 2012-2013.

13. عبد القادر هدير، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 2006.

14. فرحات حدة، استراتيجيات المؤسسة المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 5، 2010.

15. قاسمي الأخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة كباتنة- الجزائر- 2014/2013، (بتصرف).

16. قرود علي وكيحل عبد الباقي، الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية1990-2015) مداخلة، ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمة لخضر، الوادي، 3-04، نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، لجزائر.

17. كريم بودخدوخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي براهيم- الجزائر.

18. مآال براهمية، محاضرات مقياس اقتصاد الجزائر (السنة الثانية علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2016/2015.

19. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، العدد2، 2016.

20. مراد تهتان، إسماعيل صاري، سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، لبويرة، 30/29نوفمبر2016، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، لجزائر.

21. مرزوق أمال، أهمية التصنيع لتحقيق التنويع الاقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، جامعة 8ماي1945،25/26 أفريل 2017، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

22. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير)، المركز الجامعي بغرداية- الجزائر- 2010-2011.

23. ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة 1990-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

24. الهادي الصادق، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف، 2013-2014.

III. المجلات والملتقيات:

1. الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-المركز الإنمائي دون الإقليمي لشمال إفريقيا وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب 13-16 مارس2001.

2. مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، برنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001، مجلة الباحث، العدد 1، جانفي 2012، جامعة ورقلة – الجزائر-.

3. أحمد أبوبكر علي بدوي، القطاع الخاص والسياسة الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، دراسات اقتصادية، صندوق النقد المغربي، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، 2010.

4. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.

5. أحمد البكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.

6. أحمد تي، حمزة بالي، " واقع وآفاق تسير الموارد المائية في الجزائر في إطار تحقيق التنمية المستدامة"، ملتقى وطني حول اقتصاديات المياه والتنمية المستدامة، 30 نوفمبر /01 ديسمبر 2011، جامعة بسكرة.

7. آمال براهمية، محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري (سنة ثانية علوم اقتصادية) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قالمة، 2016/2015.

8. أمال بن ناصر، وداد بورصاص، أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات: الاقتصاد النرويجي نموذجا، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بعنوان: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة 8 ماي 1945قالمة،25و26 أفريل 2017.

9. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إرشادات الإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة، ورقة المعلومات الأساسية رقم 13، نيويورك،2002.

10. أوزال عبد القادر، التنويع الاقتصادي في الإمارات المتحدة _قطاع الصناعات التحويلية _نموذجا، مداخلة ضمن ملتقى أهمية الصناعات التحويلية في إرساء دعائم النمو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2، 2018.

11. باطويح محمد، التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018 .

12. بركات عماد الدين، مويسي وسام، تجارب بعض الدول النفطية في مجال استراتيجية التنويع الاقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، الجزائر، الأساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية – برلين- ألمانيا.

13. بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر 2014/2012، المركز الجامعي غليزان.

14. بللعما أسماء، بن عبد الفتاح رحمان، إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض تجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية، المجلد 07، العدد01، السنة 2018.

15. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة أحمد دراية، إدرار- الجزائر- 2018/2017.

16. بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009.

17. بوشول السعيد، نذير غانية، تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، ورقة بحث مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي، بريكة يومي: 30-31 أكتوبر 2017.

18. بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط-إمكانية الاستفادة من تجارب دولية، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد2، الجزائر،2018.

19. بوفنش وسيلة، اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الاقتصادي، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الخامس، جوان 2017، الجزائر.

20. حرفوش سهام، يوباية ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها، مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس يومي 7-8 أفريل 2008.

21. حكيم بن جروة، بادبس بوخلوة، العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، عدد خاص، المجلد2، جامعة ورقلة- الجزائر، أفريل2018.

22. حواس آمين، هواري أحلام، تجارب الدول النفطية لتنويع اقتصادياتها والدروس المستفادة لإصلاح الاقتصاد الجزائري مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الأول حول: أزمة النفط: سياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار-عنابة- يومي 14-15 سبتمبر2017.

23. خبابة عبد الله، مداخلة التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ، المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،8/7أفريل 2008.

24. خروف منير، ثوامرية ريم، السياحة كأداة محركة للقطاعات الاقتصادية، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الثاني حول السياحة تحت عنوان: تسويق السياحة في الجزائر: بين الإمكانيات والتحديات، جامعة باجي مختار – عنابة-الجزائر، يومي 07-2016/10/08.

25. خلف فاروق، نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الاقتصادي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 12 جانفي 2016، جامعة الوادي.

26. خميس عبد الرحمان رداد، المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،4/2 نوفمبر،2009.

27. خوجة سهام، القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر 2، الجزائر، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- ألمانيا.

28. رحيم حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر نموذج التنمية الريفية والسياحية، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية سياسات التنمية وفرص العمل دراسات قطرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2013.

29. رشيد فرهاد، المفاضلة بين القطاع العام والخاص: دولة العراق نموذجا، ورقة بحثية قدمت في إطار مؤتمر الشراكة بين القطاع العام والخاص مقاربة اقتصادية، قانونية وميدانية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية 10 ماي 2013.

30. زغيب شهرزاد، حلمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11، أو ت 2008.

31. ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور التنمية إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة بالجزائر، خنشلة، 2011.

32. سليمة طبابيبة وآخرون، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات، المعوقات، وسبل النهوض، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي الأول حول: السياحة والتنمية المستدامة في الجزائر، جامعة باجي مختار، عنابة- الجزائر- يومي 30/29 سبتمبر 2017.

33. سوه جونجي، دراسة حالة التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي، ملخص عرض تقديمي، المعهد الكوري للتنمية، جدة- المملكة العربية السعودية، 7 يونيو 2011.

34. شاشا ديفاراجان، ليلى متقي، أسعار النفط....إلى أين ؟الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، واشنطن، 2016.

35. شعيب شنوف، رمضاني لعلا، الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

36. الصادق الهادي، محمد خاوي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية قراءة في المفاهيم والآثار وأدوات العلاج (دراسة تحليلية لحالة الجزائر والنرويج)، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات، جامعة المسيلة- الجزائر-يومي 28-29 أكتوبر 2014.

37. صفيح صادق، عامر آسيا، مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول إستراتجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة لونيسي علي، البليد2، 2008.

38. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر آلية تفعليه لتحقيق التنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة، الجزائر، العدد19، 2018.

39. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 19، المجلد 14، 2018.

40. طباييبة سليمة ولرباع الهادي، التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

41. عاصم الغرسان وآخرون، المملكة العربية السعودية، قضايا مختارة، صندوق النقد الدولي،30 يونيو2016.

42. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد08، العدد2014،31.

43. عبد الإله الوداعي، القانون الدولي ودوره في حماية البيئة(الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف)،في التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، المحرر: محمد بن إبراهيم التويجري، البحرين، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والجمعية العربية للإدارة البيئية.

44. عبد الحفيظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451، السنة الثالثة.

45. عبد الخالق عبد الإله، التنمية المستدامة والعلاقة بين لبيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 167، 1993.

46. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة، مجلة المستقبل العربي، العدد167، بيروت، يناير،1993.

47. عبد الرحمان بن سانية، قراءة في بعض تجارب الإنطلاق بالدول النامية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 11، 2011.

48. عبد الرحمان مغاري، مختار صابة، واقع وآفاق الطاقة الريحية في الجزائر، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: الطاقات المتجددة- تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، (26 فيفري، 2018).

49. عبد الستار عبد الجبار موسى، رحيق حكمة ناصر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد العراقي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 34، العراق، 2012.

50. عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث في إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998.

51. عبد الله ياسين، بن ميامين خالد، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية" كوريا الجنوبية نموذجا" مجلة البدر، جامعة بشار.

52. عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، تجربة التنمية بماليزيا: السياسات والدروس المستفادة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد التاسع-جانفي 2020.

53. علي أحمد درج، التجربة الماليزية والدروس المستفاد منها عربيا، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، 2015.

54. علي حميدوش، زهير بوعكريف، تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر-تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتجية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، المجلد8، العدد1 ،2017.

55. عمار علواني، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

56. عمر الشريف، الطاقة الشمسية وحماية البيئة كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، أبحاث الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20أوت، سكيكدة- الجزائر،21-22 أكتوبر2008.

57. عنابي بن عيسى، ألبز كلثوم، تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئية أم واقع اقتصادي، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،10-11 نوفمبر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

58. عياد هيشام، محددات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي، دراسة قياسية باستعمال عينات البانل للفترة 2000-2003، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر الوادي – الجزائر- يومي 02-03 نوفمبر 2016.

59. غالم عبد الله، تيمجغين عمر، أثر إستراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة بسكرة، العدد2، 2014.

60. فاطمة حسن، سلمى داود، واقع ومعوقات التنوع الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية (دراسة تحليلية لأثر الإنفاق العام على تنوع الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة للفترة 1995-2015 مقارنة بتجارب دولتي ماليزيا والإمارات العربية المتحدة) ورقة بحثية قدمت في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودي 27-29 مارس 2017.

61. فتيحة خوميجة، استغلال الطاقات المتجددة بين التطلعات والمعوقات، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02.

62. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية دراسة تجربة النرويج والجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة ورقلة، العدد 4 ديسمبر، 2015.

63. فوزية خلوط، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد 29، فيفري 2003.

64. قالي نبيلة، التنمية من النمو إلى الاستدامة " مؤتمر دولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد، جامعة سطيف أيام 7-8 أفريل 2008.

65. قعيد لطيفة، قويدر كمال، سياسة التنويع الاقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي، - الجزائر- 3/2 نوفمبر2016.

66. كربالي بغداد، حمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد45، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2010.

67. كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد لخضر بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005.

68. كريم زرمان، أبحاث اقتصادية وإدارية مجلة علمية محكمة وسداسية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد07 جوان 2010.

69. اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،1989.

70. لحسن جديدن، إسماعيل مراد، إستراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي، دراسة مقارنة الإمارات – الجزائر- 1990-2016، مجلة البشائر الاقتصادية، المركز الجامعي بلحاج شعيب، العدد 07، عين تيموشنت،2016.

71. ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، ورقة بحثية قدمن في إطار المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، اللقاء السنوي التاسع عشر، 27-29مارس2017.

72. مايح شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي، مجلة الغري، العدد15، المجلد3 ،2010.

73. محمد أمين لزعر تجارب بعض الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت/9-13 مارس 2014.

74. محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي- تجارب دولية وعربية، برامج التدريب الذاتي عبر الانترنيت، المعهد العربي لتخطيط، الكويت،2014.

75. محمد حسين البوري وآخرون، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كرياء- العراق، المجلد الثالث، العدد10 ،2015.

76. محمد سيد أبو السعود، الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، العدد95، المعهد العربي للتخطيط بالكويت،2010.

77. محمد يحيأوي، فتيحة نوغي، الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق للإقلاع الاقتصادي بالجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الثاني بعنوان: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، 29-30نوفمبر، 2016، جامعة لبويرة_ الجزائر.

78. ممدوح عوض الخطيب، أثر التنويع الاقتصادي على النم وفي القطاع غبر النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18-العدد2، الكويت،2011.

79. مهددي فاطمة الزهراء، حواس مولود، التجربة النرويجية كأحد التجارب الناجحة في إدارة صندوق الثروة السيادي الفرص، التحديات والدروس المستفادة للجزائر، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البيرة- الجزائر- يومي 30/29 نوفمبر2016 (بتصرف).

80. موسى باهي وكمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، حالة البلدان العربية مصدرة للنفط، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، عدد05/ديسمبر2016.

81. ناجي التوني، مسيرة التنويع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، بيروت- لبنان-2002.

82. ناجي بن حسين، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد5، 2008.

83. ناصري نفيسة، بن أحمد كلثوم، ضرورة تفعيل الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي المنشود في الجزائر، إصدارات المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية- برلين- ألمانيا، 2020.

84. نور الدين شارف، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 12.

85. وزارة الطاقة، الإمارات العربية المتحدة، مجلة وزارة الطاقة، العدد04، 2017.

86. وهيبة عبد الرحمان وآخرون، تجربة الإمارات العربية المتحدة في التنويع الاقتصادي مع التركيز على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ورقة بحثية قدمت في إطار الملتقى العلمي السادس حول: بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدال المتاحة، جامعة حمه لخضر، الوادي – الجزائر- يومي 02-03 نوفمبر 2016.

87. يحي سعيدي، سليم العمرأوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية/حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 36، جامعة المسيلة- الجزائر.

88. يوسف بوزيد، محمد عيسى، آليات تطوير وتنمية استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة المالية والأسواق، (بلا تاريخ) .

IV. مواقع الأنترنت:

1. أمجد الحجازي، المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو، صندوق النقد الدولي2015، عن موقع: http://www.imfbookstore.org/

2. تقارير وزارة المالية لسنة 2016 على الرابط www.mf.gov.dz.

3. تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الاسكوا: تحليل النتائج، الأمم المتحدة نيويورك2005، على الرابط: Sustainability.uobabylon.edu/iq

4. تأملات في مسار التنمية الكورية 28 ماي 2015، قناة العربية مقال متاح على الرابط التالي: http://www.alarabiya.net/servlet/aa/pdf/7d27b693-deb8-411c-a540-d597c99f6c3e

5. عبد الحميد مرغيث، " تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، 2010 على الرابط التالي:-https://www.hopital dz.com/upload/12-2017/article/petrole.pdf

6. عبد الرحمان محمد السلطان، كيف حمت النرويج اقتصادها من التأثيرات السلبية لقطاع النفط، العربية 29 سبتمبر2015 على الموقع: tp:// www .alarabiya.net /ar/aswa/

7. قاسم البريدي،" المجتمع المدني وحماية البيئة مدخل آخر للحوار بين الشمال والجنوب"، الموقع: http: //www.Tawra.alwehda.gov.sy

8. مصالح رئاسة الحكومة، بيان مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010 http://www.el-mouradia.dz/Arabe/communiquesara/2010/com-240510.htm

9. هاجر بوزيان، فطيمة بكدي، التنمية المستدامة في الجزائر بين حتمية التطور ودوافع التسيير، المركز الوطني بخميس ملاينة، على الموقع:

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaire../com-dic-2008-2pdf/date

10. وزارة المالية، " نموذج الاقتصادي الجديد، الجزائر " على الموقع التالي:
http://www.mdfgi.gov.dz

11. وزارة السياحة والصناعات التقليدية عبر الموقع: www.mta.gov.dz

12. يوسف الستيني، الخوري: الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، (2016/01/13)، مقال منشور في جريدة الإتحاد، http://www.alitihad.ae/detail PHP ?id=1757&y=2016

13. اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة، تقرير مناخ على الانترنيت، الموقع:
http://www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006

14. المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، التنمية المستدامة(Sustainable Development) الموقع: http://hediscussion.com

http://communication.akbarmontada.com/t194-topic بحث حول التنمية المستدامة.

15. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الرابط: http://www.andi.dz

16. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط (حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربي)، الأمم المتحدة 2001، دراسة منشورة على الانترنيت. http://www.shebacss.com/docs/e_oil_pdf

17. الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

ثانيا: مراجع بالغة الفرنسية:

1. الكتب:

1. Center for environnement éducation, sustainable développement an introduction,2007.

2. L Unit ion internationale pour la conservation de la nature 1948 منظمة عالمية أنشئت بسويسرا

3. Rodrik Dani."Institutions and economic performance-getting institutions right".CESIfoDICE report2.2(2004).

2. مواقع الانترنت:

1. Banque d'Algérie, les annexes des rapports des année 2003. www.banque-of-algérie.dz
2. Focus économies, économie focats froc the word leading economists, malizya economic outloom , http://www.focus-economics.com/countries/malaysia

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تبني مجموعة من الآليات المتمثلة في تنويع السياسات الاقتصادية بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد، ورفع مساهمة القطاعات البديلة في الناتج المحلي وتحسين كفاءتها وفاعليتها في الدفع بعجلة النمو.

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على تحليل احصائيات القطاعات الاقتصادية ومقارنتها بتجارب دولية للاستفادة منها في بناء استراتيجية تنموية تعتمد على التنويع.

وقد خلصت الدراسة الى فشل مختلف الجهود التنموية المبذولة من قبل في الجزائر في بناء اقتصاد متنوع، يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة، ومازالت الجزائر تعتمد على النفط بنسبة 95% من الإيرادات الخارجية، و45% من الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحة: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، القطاعات البديلة، الاقتصاد الجزائري، تجارب دولية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of economic diversification as a strategy to achieve sustainable development in Algeria by adopting a set of mechanisms to diversify economic policies with a view to restructuring the economy, increasing the contribution of alternative sectors to GDP and improving their efficiency and effectiveness in driving growth .

In order to achieve the objective of the study, an analysis of economic sector statistics and its comparison with international experiences using to build a strategy of development bas ed on diversification.

The study concluded that various development efforts previously undertaken in Algeri a havefailed to build a diversified economy that contributes to improving the levels of econom ic and social development and ensures sustainable development. Algeria still relies on oil for 95%of its external revenues and 45% of its gross domestic product.

Keywords: economic diversification, sustainable development, alternative sectors, Algerian economy, international experiences.